بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)

سورة العلق (5)

# شكر وعرفان

نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل

الدكتور"**منصر جمال**"

لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وعلى نصائحه

وتوجيهاته وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية .

لكم أساتذتنا فائق عبارات الثناء والتقدير

أميرة سهيلة

## المقدمة

إكتسبت الجزائر مكانة هامة منذ الحكم العثماني وذلك لأهميتها الإستراتيجية التي تتمتع بها، فهي تتوسط المغرب العربي وتعد محور اتصال بين شقيه الشرقي والغربي، وبذلك من الصعب بناء أي كيان سياسي أو اقتصادي أو أمني دون إشراكها، كما أنها تنتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ رافدا من روافد الحضارة المتوسطية ومحورا هاما للتبادل والتعاون بين دول القارة الافريقية، ولكونها قطبا محوريا في العالم الاسلامي فهي تعد تجربة رائدة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية، والتي بدأت تسود منذ تسعينات القرن الماضي بشكليها الأمني والسياسي.

هذا الموقع والدور الإستراتيجي المهم، أعطاها فرصة لتنويع توجهات سياستها الخارجية، لتحقيق أكبر قدر من المصالح، وركيزة جيوسياسية مهمة للدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القطب الوحيد المهيمن على العالم منذ نهاية الحرب الباردة، هذه الأخيرة التي شهدت في 2001/09/11 إعتداءا إرهابيا، والذي شكل ضربة قوية وصدمة للإمبراطورية المهيمنة، وتهديدا مباشرا لمصالحها الحيوية وتحديا كبيرا لها كقوة عظمى في العالم.

بعد أحداث 2001/09/11 والتي أثبتت أنه حتى أعظم دولة في العالم ليست بمعزل عن التهديد أبدا، فولد هذا الحدث إنعكاسات وتأثيرات إقتصادية، سياسية وأمنية، مهدت لتبلور سياسة عالمية جديدة في مسار السياسة الدولية، وبداية نظام عالمي يختلف في علاقاته وأولوياته عن عالم ما قبل 2001/09/11، فأعلنت كل الدول تعاطفها ودعمها للولايات المتحدة الأمريكية، في الحرب الشاملة ضد الارهاب(the globale war on terror.).

وعلى إثر هذا الحدث تلاقت الرؤية الأمريكية مع الرؤية الجزائرية، بضرورة إيجاد أساليب وحلول مناسبة للقضاء على التنظيمات الإجرامية والإرهابية في العالم، باعتبار أن الجزائر كانت لها تجربة مريرة مع الجماعات الإرهابية في مطلع التسعينات وما نجم عنها من نتائج وترتيبات سلبية من جهة، وأنها تتموقع في منطقة تشهد الكثير من الإضطرابات وعدم الإستقرار الأمني والسياسي، خاصة بعد ظهور القاعدة في البلاد المغرب الإسلامي، كتنظيم جديد وموحد من جهة أخرى.

دفعت هذه المشاكل المتصاعدة على الدولتين الدخول في تعاون أمني يرتكز على الظروف الدولية والإقليمية الراهنة، وعلى المصالح المشتركة للبلدين بمواجهة التهديد الأمني المشترك. وبناءا على ما سبق ذكره يتضح أن الدراسة تتمحور حول البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث2002/09/11 ومدى أهمية هذا المحدد في تقدم أو تراجع العلاقات القائمة بينهما، بما يقتضيه واقع التهديدات الأمنية الموجودة ومصالح كل منهما خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

**أهمية الدراسة:**

من خلال التعريف بالموضوع يتضح جليا أنه على قدر كبير من الأهمية العلمية والأكاديمية، الأمر الذي يجعله جديرا بالدراسة والتحليل فهو يندرج ضمن موضوعات الدراسات الأمنية التي

أصبحت اليوم تخصصا معرفيا مثيرا للإهتمام العلمي لدى مختلف الأوساط الأكاديمية والجامعية، الوطنية والعالمية، وفيما يتصل بهذه الدراسة فأهميتها العلمية تتأتى من خلال ما يلي:

- فحص التحديات الجديدة التي تعتبر أحد الأسس المشكلة لتزايد التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، بعد أحداث2001/09/11.

- تسليط الضوء على العلاقات الثنائية بين البلدين والتي عرفت تحولا كبيرا بعد أحداث2001/09/11، ووفرت للجزائر فرصة جد مناسبة والتي تعد دولة محورية في قلب منطقة المغرب العربي، للإنخراط في حملة مكافحة الإرهاب التي أعلنتها الإدارة الأمريكية.

**الأهمية العملية:**

تتجلى في كون الدراسة تخدم الباحث ورغبته في مجال التخصص وإكمال الدراسة مستقبلا، والتي عن طريقها يحاول الباحث الكشف عن فحوى العلاقات الثنائية على المستوى الأمني بين البلدين وانعكاس ذلك على منطقة إفريقيا.

**الإشكالية:**

تأسيسا على أهمية الجزائر وتجربتها الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتي إستقطبت الإهتمام الأمريكي بها، بعد أحداث11سبتمبر2001، أضحى هناك تعاون بين البلدين في المجال الأمني بشقية الديبلوماسي والعسكري، كما أن الجزائر أصبحت تحتل مكانة هامة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، ولمقاربة كل هذه الأبعاد فإن البحث يتأسس على محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

**فيما تمثلت معالم ومظاهر التعاون الأمني الجزائري الأمريكي بعد أحداث11 سبتمبر 2001؟.**

تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية والتي تفرض طبيعة الموضوع:

-ماهي ظروف نشأة العلاقات الجزائرية -الأمريكية؟.

-ما هي طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه واشنطن والجزائر؟.

-فيما تجسدت مضامين التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدةالأمريكيةبعد أحداث2001/09/11؟.

-ماهي الصعوبات التي تقف حاجزا أمام زيادة العلاقات التعاونية بين الجزائر وواشنطن وما هي السيناريوهات المستقبلية للتعاون الأمني بين البلدين؟.

**فرضيات الدراسة:** إتساقا مع الإشكالية السابقة والتساؤلات المنبثقة عنها، فإن الأمر يستوجب منا إختيار الفرضيات التالية:

-إعتراف قوة عظمى في النظام الدولي بالسيادة الكاملة لدولة صغرى يمهد لبداية بناء علاقات قوية بينهما.

– كلما زادت مستويات التهديدات الأمنية وازداد خطر توسعها دوليا إزداد معها مستوى التعاون الأمني بين قوة إقليمية وقوة عظمى.

– زيادة تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول الصغرى ،والتعارض في الرؤى والمواقف في قضايا إقليمية ودولية بينهما يشكل عائقا أمام تقدم أكتر لمستوى التعاون الأمني.

**النطاق الزمني للدراسة:**

من خلال عنوان البحث، فإن المجال الزمي للدراسة يتحدد بالفترة الزمنية الممتدة من أحداث2001/09/11إلى يومنا هذا باعتبارها الفترة الأكثر حيوية ومحورية، والتي شهدت تزايدا في العلاقات الثنائية بين البلدين على المستوى الأمني، بإعلان واشنطن الحرب على الإرهاب، ومساندة الجزائر لها في هذه الحرب لتجربتها الرائدة في مواجهته. ودفعت الإنعكاسات التي أفرزتها أحداث2001/09/11 إضافة إلى التغيرات الإقليمية التي حدثت على مستوى الساحل الإفريقي إلى التركيز أكثر على أمن هذه المنطقة لحماية المصالح الحيوية والأمن القومي للبلدين.

**المناهج المستخدمة:**

تفرض طبيعة الموضوع المعالج وطريقة تناوله، الأخذ ببعض المناهج المناسبة والذي أصبح تقليدا أكاديميا في مجال الدراسات الإجتماعية بصفة عامة والدراسات الأمنية بصفة خاصة وكما تفرضه الموضوعية العلمية في هذا النوع من الدراسات ذات الموضوعات المتشعبة ومنه فإن موضوعنا نظرا لإشتماله على الجوانب التاريخية وأحدات سياسية، فإنه يقتضي منا توظيف المنهج التاريخي من خلال الرجوع إلى نشأة العلاقات الجزائرية– الأمريكية ومواقف الدولتين في قضايا ومحطات جوهرية. وكذلك إستخدمنا منهج تحليل المضمون ،هذا المنهج الذي يحاول تحليل العديد من المعطيات ودراسة الظواهر والأحدات والتقارير لكشف العوامل المؤثرة وطبيعتها التي أدت بدخول الجزائر وواشنطن في تعاون بينهما وهو ماوظف في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2002،والتقرير السنوي لعام 2012 لحالة حقوق الإنسان في الجزائر.

**أدبيات الدراسة:**

إستقينا أدبيات الدراسة من المراجع والمصادر المتوفرة حول موضوع الدراسة من كتب ومجالات متخصصة ورسائل علمية مثل:

– معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية1962/1942، وجاءت الدراسة من خلال تناول الباحث لتاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية من الإستعمار الفرنسي وقضية إستقلال الجزائر.

– مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، وتناولت فيه مظاهر التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وتأثيره على منطقة المغرب العربي ومستقبل هذا التعاون على البلدين.

– نور الدين حشود، العلاقات الجزائرية الأمريكية1992–2004 أشارت الدراسة إلىأهم المحطات التاريخية بين البلدين، ومجالات التقارب الجزائري الأمريكي.

Yahia zoubire, la politique etrangereAmerican au Maghreb : constanceadaptation.et وتناول الكاتب السياسة الأمريكية في بلدان المغرب العربي ، والأهداف الخفية التي تسعى لتحقيقها.

**تقسيم الدراسة:**

لمعالجة الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تتصدرها بعض المفاهيم المفتاحية المتعلقة بموضوع الدراسة، فبالنسبة:

الفصل الأول: تضمن ثلاث مباحث أحاط الأول بالمسار التاريخي للعلاقات الجزائرية –الأمريكية، وتعلق المبحث الثاني بموقف الإدارة الأمريكية من الإستعمار الفرنسي والثورة الجزائرية، أما المبحث الثالث فتناول تطور العلاقات السياسية الجزائرية والأمريكية ما بين1962 حتى 1994.

الفصل الثاني: تعرضنا فيه لأحداث2001/09/11 والتحول في العلاقات الجزائرية –الأمريكية، وقسم إلى ثلاث مباحث جاء الحديث في المبحث الأول عن طبيعة أحداث2001/09/11، والمبحث الثاني تعرض إلى التحديات الأمنية الموجودة ودوافع التعاون بين البلدين أما المبحث الثالث فقد خصص للتنسيق الأمني بين البلدين،.

الفصل الثالث: يأتي للتطرق لمعوقات التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة تقريبية باستخدام تقنية السيناريوهات لمعرفة المسار المستقبلي للعلاقات الجزائرية –الأمريكية.

**ضبط المفاهيم:**

من المهم والضروري قبل الشروع في أي بحث علمي، القيام بضبط المفاهيم الرئيسية التي يعالجها البحث، فهذه العملية تسمح للباحث والقارئ معا إستيعاب المعنى الحقيقي لهذه المفاهيم، وبالتالي

الرفع من كفاءة وفعالية هذا العمل البحثي، كما أن ضبط المصطلحات يحمي الباحث من الوقوع في العمومية للمفاهيم.

**مفهوم الأمن القومي:**

يعد مفهوم الأمن القومي من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، ذو أبعاد متنوعة سواء تعلق بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الاقليمي، أو الدولي فقد احتل المحدد الأمني وضعا مركزيا في السياسات الداخلية والخارجية للدول حيث تسعى كل الدول لضمان بقائها القومي والحفاظ على سيادتها وتماسكها من مختلف التهديدات، التي تشكل خطرا على حدودها الجيو سياسية.

لم يعد الأمن مقتصرا على الفهم التقليدي بمعناه العسكري، وانما اتخذ أبعادا أشمل على جميع النواحي والمستويات فنجد الأمن الإقتصادي ، الثقافي والمجتمعي...إلخ، لكن في هذا البحث سنركز أكثر على الأمن بمفهومه الضيق والتقليدي لإرتباطه أكثر بموضوعنا المرتكز على العلاقات الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث2001/09/11،

يقول الأكاديمي "باري بوازن" المهتم بشؤون الأمن القومي: يبقى هذا المفهوم عصيا على الصياغة الدقيقة، يكتنفه الغموض لدى تعريفه لكنه يبقى بالغ الدلالة لغياب التحديد الدقيق له، مما يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشا واسعا للتنظير الإستراتيجي ولإستخدام القوة فالأمن القومي هو: "قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية[1].

كما يعرفه"هنري كسنجر" الذي شغل منصبي الأمن القومي ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات من القرن الماضي بأنه: "أي إجراءات يتخذها المجتمع ويسعى عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"، كما يعرف حامد ربيع الأمن القومي بأنه: "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على إحترامها، وأن تفرض على الدولة المتعاملة معها مراعاتها حتى تستطيع أن تضمن لنفسها نوعا ما من الحماية الذاتية والوقائية الإقليمية"، ما يعني أن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم عسكري ينبع من الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي.

إستناداً إلى مفاهيم الأمن الوطني المتباينة، فإنّ صياغة الأمن الوطني تتمّ في ضوء أربعة ركائز أساسية هي:

**1-المرتكز الجيو بوليتيكي:** ويتعلق بموقع الدولة ومدى تأثيره على الدول المجاورة والمنافذ البرية والبحرية، وتأثير ذلك على التجارة والنقل وكذلك أهمية موقع الدولة بالنسبة للمصالح الحيوية في المنطقة.

---

1- فايز محمد الدويري، **الأمن الوطني**، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ،2013)، ص26.

**2-المرتكز الجغرافي:** يتعلق بالموارد المائية للدولة وما تملكه من ثروات معدنية ومصادر الطاقة وغيرها، والقدرات البشرية من حيث عدد السكان وتوزيعهم[2].

**3-المرتكز الجيوإستراتيجي:** ويتعلق بتفاعل مكونات الموقع من أجل تركيز القدرات الدفاعية اللازمة لمواجهة التهديدات الخارجية وتتفاعل بعوامل ثلاث مساحة الدولة، حجم السكان، موارد الدولة من أجل تحقيق قدرة الدولة على مواجهة التهديدات المختلفة.

4-**المرتكز التاريخي:** ويقصد به تاريخ وقوة الدولة والأحداث التي مرت بها في فتراتها التاريخية والحضارية والتي تؤثر في تكوين شعبها وتنظيم نمط الحياة فيها، وقيمتها الجوهرية وقدرتها ونهضتها، ومدى تأثيرها الإقليمي والدولي[3].

**خصائص الأمن القومي**

**1- النسبية:** الأمن القومي نسبي بشكل عام فلا يوجد أمن مطلق، على الرغم مما تتخذه الدول من إجراءات مشددة في سبيل تحقيق الأمن ،فيتعرض هذا الأمن للخطر نتيجة تغير الظروف الداخلية الاقليمية والدولية.

**2-المرونة:** إن تحقيق الأمن الوطني عملية ديناميكية متحركة، وهو عملية مستمرة تبعا للمتغيرات والتطور الحاصل في عناصر القدرة الوطنية.

**3-الشمولية:** إن الأمن الوطني هو أمن الدولة بمكوناتها الجغرافية والسكانية ونظامها السياسي، وأمن المجتمع وثقافته واقتصاده.

4-**الوضوح:** يجب أن تكون هناك إستراتيجية وطنية محددة ومفهومة للقائمين على مفاصل الدولة، فهو ليس حكرا على الأجهزة العسكرية والأمنية فالمجتمع يتحمل مسؤوليته خاصة في هذا السياق، باعتباره العنصر الفاعل في المحافظة على الأمن الوطني[4].

---

2-حنان بولسينة، ياسمين القروي، "**المحدد الأمني في العلاقات التركية الإسرائيلية منذ فترة حكم حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماستر منشورة، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2013، ص ص18-20.

3- حنان بولسينة، ياسمين قروي، مرجع سابق، ص20.

4- فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص79.

**تعريف الإرهاب:**

حظيت ظاهرة الإرهاب باهتمام معظم الدوائر السياسية والأمنية لجميع الدول، وذلك إلى الحد الذي أطلق فيه البعض على هذا العصر (عصر الإرهاب)، لما شهدته الساحة الدولية والإقليمية والمحلية من تصاعد في أنشطة التنظيمات الإرهابية.

إن مصطلح الإرهاب مصطلح مختلف فيه لعدم توصل المجتمع الدولي لاتفاق محدد له، وتجدر الإشارة إلى أن تعبير الإرهاب يرجع الباحثون ظهوره إلى أواخر القرن الثامن عشر بعد إندلاع الثورة الفرنسية 1792 عندما إعتبر القانون الصادر في 1794/06/10 الإرهاب وسيلة للقضاء على المعارضين للثورة الفرنسية وأعلن عنه " روبيسير".

**على المستوى الفقه العربي:**

-**عبد العزيز سرحان:** يعرّف الإرهاب بأنه كل إعتداء على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، والأعمال المخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة بما في ذلك المبادئ الأساسية لمحكمة العدل الدولية، كما يشمل أيضا أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول[5].

-**عرفته لجنة متخصصة من العرب خلال إجتماعها في تونس سنة1989:** بأنه فعل منظم من أفعال العنف والإغتيال أو التهديد به يسبب فزعا أو رعبا من خلال أعمال القتل والإغتيال، أو حجز الرهائن أو إختطاف الطائرات أو تفجير المفرقعات وغيرها، مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والإضطراب والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الأفراد وذلك في غير الكفاح الوطني المشروع من أجل التحرير وحق تقرير المصير[6].

**على مستوى الفقه الأجنبي:**

- **الفقيه الفرنسي جورج لوفا سير:** يرى أن الإرهاب هو الإستخدام العمدي والمنظم لوسائل من طبعها إثارة الرعب بقصد تحقيق بعض الأهداف.

- **الدكتور سالدانا:** أستاذ القانون الجنائي في جامعة مدريد عرفه بأنه: "كل جريمة أو جناية سياسية أو إجتماعية يؤدي إرتكابها أو الاعلان عنها إلى إحداث ذعر عام يخلق بطبيعته خطر عام".

- **بول ويكنسون:**"الإرهاب هو نتاج العنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول إلى أهداف سياسية معينة، يضحي من أجلها بكافة المعتقدات الإنسانية والأخلاقية"[7].

**تعريف الجريمة المنظمة:**

---

5- جمال بوزايدية، "**الإستراتيجيات المغاربية لمكافحة الارهاب**"، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص ص37- 39.

6- حسنين المحمدى بوادى، **تجربة مواجهة الإرهاب**، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010)، ص23.

7- جمال بوزايدية، مرجع سابق، ص40.

"هي الأفعال الناتجة عن التنظيم الذي يبني على أساس تشكيل هرمي من مجرمين محترفين يعملون على احترام وإطاعة قواعد خاصة، ويخططون لإرتكاب أعمال غير مشروعة مع إستخدام العنف والتهديد والقوة".

تعرف منظمة الشرطة الدولية الأنتربول: "هي جميع الأنشطة الصادرة عن تنظيمات أو جماعات ذات تشكيل خاص وتهدف إلى تحقيق الربح بالطرق[8]، الغير مشروعة وتستخدم ذلك النشاط الصادر عن التهديد والرشوة لتحقيق أهداف معتبرة".

وضعت مجموعة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالإتحاد الأوروبي تعريفا للجريمة المنظمة سنة1994:" بأنها جماعة مكونة من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على إرتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة([9])، أو غير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي، بهدف الحصول على السلطة أو تحقيق الأرباح، ومن هذه التعريفات نجد أن الجريمة المنظمة تتميز بخصائص محددة ويمكن تلخيصها كالآتي:

- وجود تشكيل هرمي في التنظيم يعتمد على سلطة مركزية.
- يحكم هذا التنظيم مجموعة من القواعد الملزمة وذات الأثر الحاسم في تنظيم العلاقات بين الأفراد المنخرطين في التنظيم.
- توفر تنظيم منهجي للعمليات تكون فيها للإدارة مهارة عصرية.
- الاتجاه إلى التهديد والعنف بصورة منتظمة.
- السعي لتحقيق الأرباح بالطرق الغير مشروعة[10].

**تعريف الدولة الفاشلة:**

إستخدم مصطلح الدولة الفاشلة »« failed stateلأول مرة في عهد الرئيس" بيل كلينتون"، ونعت به الدول التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية مما جعلها تشكل خطرا على الأمن والسلام العالميين.

وفقا للتصنيف السنوي الرابع الصادر عن المجلة الأمريكية بالإشتراك مع صندوق السلام، فالدولة الفاشلة: "هي الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وعادة ما تلجأ للقوة، وتفشل حكومتها في إتخاذ قرارات مؤثرة بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها، فضلا عن فشلها في التعامل بفاعلية مع المجتمع الدولي، وعادة ما تشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة[11].

---

8- محمد إبراهيم زيد، **أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**، (الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص33.

9- حسينة شرون، "**العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة**"، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد 5، ص56.

10-محمد إبراهيم زيد، مرجع سابق، ص34.

11- نبيل حاجي نايف، **الدولة الناجحة والدولة الفاشلة مفاهيم ومؤشرات**،في:

تتسم العلاقات الدولية بالتحولات والتغيرات، بكونها متسارعة ومركبة، وهذا ما تم رصده في العلاقات الجزائرية– الأمريكية في مسار تاريخها الطويل الحافل بالتطورات في محطات مختلفة والتي تعود بظهور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مستقلة في عام 1776 ، ما يعزز العمق التاريخي للعلاقات بين البلدين.

زاد تبلور العلاقات بعد نهاية الحرب الباردة وبروز القوة الأمريكية كقطب مهيمن بسقوط الإتحاد السوفياتي، حيث إنتقل النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية، هذا التغيير العميق في طبيعة النظام الدولي أدى إلى ظهور تغيرات وتطورات في العلاقات ما بين الدول بما في ذلك العلاقات الجزائرية – الأمريكية.

وهو ما سنتناوله في هذا الفصل المتعلق بالإطار أو الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الأمريكية، لفهم الموضوع وضبط حدوده ومحاولة توظيف المسار التاريخي بين البلدين وواقع العلاقات بينهما.

---

http//www.Globlarabnetwork.com/studies/3082L2011L04/06/18/50(2014/05/22)

# الفصل الاول

# الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الامريكية

**المبحث الأول: المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية -الأمريكية**

دأب الخطاب السياسي الجزائري عند ذكر جذور العلاقات الجزائرية الأمريكية التأكيد بالقول أن الجزائر كانت من بين أولى الدول التي أعلنت إعترافها باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية خلال حروب الإستقلال مع بريطانيا، كما ساد القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة إعلانها مبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها على أنها الحامية للشعوب المستعمرة خلال فترة الحرب العالمية الأولى، وعلى ضوء هذا سنتناول من خلال هذا المبحث طبيعة العلاقات الجزائرية –الأمريكية منذ عام 1776، بالإضافة إلى التطرق إلى حيثيات العلاقات بين البلدين خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

**المطلب الأول: إعتراف الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية وبداية العلاقات الجزائرية الأمريكية سنة 1776**

قد يبدو للبعض أن العلاقات الجزائرية الأمريكية حديثة النشأة بدأت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مع سقوط الإتحاد السوفياتي وتبني إصلاحات سياسية واقتصادية بغية الإنفتاح على الرأسمالية والعالم الغربي، وقد يذهب البعض إلى الإعتقاد بأنها علاقات بدأت بعد الإستقلال بفضل إكتشاف حقول النفط والغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية.

غير أن الملاحظ على العلاقة الجزائرية– الأميركية ذات تجذر تاريخي، فوفق ما ورد على المؤرخين فلقد كانت الجزائر خلال العهد العثماني من أقوى الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما كانت تحتل مكانة خاصة في دولة الخلافة العثمانية، حيث كانت تتمتع باستقلال كامل مكنها من ربط علاقات سياسية وتجارية مع أغلب دول العالم، بل وهي أول دولة اعترفت بالثورة الأمريكية بعد استقلالها عن التاج البريطاني عام 1776 إثر حرب الإستقلال التي خاضتها ضد بريطانيا[12].

كان الإسم الحقيقي للدولة الجزائرية هو إيالة الجزائر أو مملكة الجزائر، ولقد أبرمت عشرات المعاهدات مع دول العالم، كما بلغ أسطولها البحري قوة عظيمة بحيث إستطاع خلال القرن الثامن عشر إحداث نظام الملاحة في المتوسط، يضمن أمن الدولة الجزائرية خاصة والدولة العثمانية عامة، وبصورة أعم بالنسبة للتجارة الدولية في هذا البحر.

ظلت الجزائر لمدة ثلاث قرون القاعدة الأولى لقوات الجهاد البحري الإسلامي في بلاد المغرب العربي، فلقد قامت البحرية الجزائرية بمهاجمة السواحل الشرقية لإسبانيا وسواحل سردينيا وصقلية ونابولي، وهددت الصلات البحرية بين ممتلكات الإمبراطورية الإسبانية وممتلكاتها في إيطاليا،

---

[12]– مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، (الجزائر: دار البعث، 1985)، ص 248.

بالإضافة إلى الرسوم التي كانت تفرضها الحكومة الجزائرية على معظم الدول الأوروبية نظير عدم تعرضها لهجمات البحارة[13].

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية إستقلالها عن بريطانيا كانت سفنها تمر عبر المتوسط وهي تحمل رايات بريطانيا وجوازاتها، ولكن بعد الإستقلال سحبت منها بريطانيا الرخص فأصبحت سفن الولايات المتحدة الأمريكية معرضة لخطر القرصنة ووجدت أمامها دولة قوية تسيطر على أهم الطرق البحرية وعلى رأسها مركز التجارة العالمية آنذاك وشريانها وركنها الركين البحر الأبيض المتوسط، هذه الدولة هي الجزائر العثمانية بأسطولها العسكري القوي، ولفهم المسار التاريخي للعلاقة الجزائرية- الأمريكية خلال هذه الفترة لا بد من تقسيمها إلى مراحل كل مرحلة لها حيثياتها وملابساتها الخاصة[14].

1- **مرحلة الإحتلال البريطاني لأمريكا:** خلال هذه المرحلة كانت أمريكا مستعمرة بريطانية تابعة سياسيا واقتصاديا للتاج البريطاني، وبالتالي كانت العلاقة مع أمريكا منطوية تحت العلاقات الجزائرية البريطانية تتم بوساطتها ومن خلالها.

2- **مرحلة حروب الإستقلال (إستقلال الولايات المتحدة 1776):** سارعت الجزائر إلى الإعتراف بها كدولة مستقلة كاملة السيادة والحقوق، حيث تعتبر الجزائر أولى الدول إعترافا بها.

3- **مرحلة ما بعد الإستقلال مباشرة 1783:** إستولت الجزائر على سفينتين أمريكيتين في عرض المحيط الأطلسي وأسرت ركابها وأصبحت التجارة الأمريكية في البحر المتوسط مستحيلة، كما إعتبر الأمريكيون مشكلة الأسطول الجزائري كارثة وطنية، وقامت حملة كبيرة في الرأي العام الأمريكي من أجل تحرير أسراهم المتواجدين في الجزائر.

وإذا كانت السفن الأمريكية تجد نوعا من المساعدة والحماية من طرف الأسطول البرتغالي الذي كان في حرب مع الجزائر بفضل مراقبته لمضيق جبل طارق ومنعه من مرور السفن الجزائرية، فإن توسط بريطانيا بين الجزائر والبرتغال لعقد هدنة بين الطرفين سنة 1793 تسمح للأسطول الجزائري بالمرور إلى الأطلسي قد عقد مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية ما اضطرها إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الجزائر[15].

---

[13]- ليلى تيتة، "**السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962**"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001، ص 44-45.

[14]- مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 229.

[15]- إسماعيل العربي، **وليام شارل قنصل أمريكا في الجزائر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص 25-26.

يقول السفير الأمريكي وليام شارلز:"... وهكذا ظهر أن التفاوض مع الجزائر لتحرير الأسرى الأمريكيين المحتجزين عبيدا هنا في الجزائر ومنع أعمال أخرى للقرصنة هو الوسيلة الوحيدة أمام حكومتهم"، وقد اتخذت إجراءات طبقا لذلك، ولهذه الغاية كلف الكولونيل هامفري الوزير الأمريكي في لشبونة من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالدخول في مفاوضات مع الجزائر، وتبعا لذلك كلف جوزيف دونالد صون بالذهاب إلى الإيالة لعقد معاهدة الصلح، تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها أن تدفع ضريبة سنوية للجزائر، إلا أنها فشلت لعدم الإتفاق على المبلغ المدفوع، وبعد ذلك سعى جيفرسون لتكوين تحالف ضد الجزائر ضم الدانمارك وإيطاليا، هولندا، إسبانيا وكذا روسيا، إلا أن كل هذه المساعي باءت بالفشل لأن كل دولة تريد أن تحتفظ بعلاقات ودية خاصة مع الجزائر[16].

وبعد كل المحاولات عرض الرئيس الأمريكي جورج واشنطن على الكونغرس مشروعا لعقد معاهدة سلم مع الجزائر في 08 ماي 1792، فوافق مجلس الشيوخ، ورغم ذلك إستمرت المفاوضات في التعثر فقرر مجلس الشيوخ إنشاء أسطول بحري لمقاومة الأسطول الجزائري.

وبعد الكثير من المفاوضات والوساطات تم الإتفاق على عقد معاهدة سلم بين الولايات المتحدة والجزائر وهي المعاهدة الأولى للسلام بينهما في نوفمبر 1795 وصادق عليها الكونغرس في2 مارس 1796، وأمضاها عن الجانب الجزائري الداي بابا حسن وعن الولايات المتحدة الأمريكية المبعوث الخاص جوزيف دونالد صون، ولقد حررت باللغة العربية، ودارت تلك المعاهدة حول ثلاث نقاط رئيسية هي:

- إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين.
- إقامة سلم دائم مع الجزائر.
- توسط الجزائر لإبرام معاهدتين مماثلتين مع تونس وطرابلس.

وبمقتضى هذه المعاهدة إستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في دفع ضريبة سنوية مقابل عدم التعرض لسفنها وتجارتها[17].

4- **مرحلة بداية التوتر 1810:** خلال حروب نابليون تغيرت أوضاع الدول الأوروبية سواء من حيث سياساتها أو من حيث إقتصادها، حيث عرفت ضعفا إقتصاديا وعجزا ماليا نتيجة تكاليف الحروب النابليونية، مما دفع جل هذه الدول إلى التوقف عن دفع ضرائبها وغراماتها للجزائر، في مقابل دخول

---

[16]- نور الدين حشود، "**العلاقات الجزائرية- الأمريكية 1962-2004**"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة ،2005 ، ص 17

[17]- مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص232.

الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى خلال تلك الفترة في حروب مع بريطانيا، مما جعلها تعرف نفس الظروف المالية والاقتصادية التي عرفتها أوروبا، فتوقفت هي الأخرى عن دفع ضريبتها المستحقة، حيث وقع خلاف بين البلدين حول طريقة دفع الضريبة السنوية، فأرادت الولايات المتحدة الأمريكية الدفع نقدا، إلا أن الداي طالب بالضريبة على شكل معدات حربية مما ساهم في توتر العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، فقرر الداي إعلان الحرب عليها، ورد الرئيس الأمريكي والكونغرس بإعلان الحرب على الجزائر في 23 فيفري 1815، فقام الكوموندور"ستيفن ديكاتور" بغارة على الجزائر في جوان 1815 وإستشهد الرايس حميدو رفقة 30 بحارا وانهزم الأسطول الجزائري نظرا لأنه كان يخوض حروبا ضد كل من إيطاليا، إسبانيا، هولندا، بروسيا والدانمارك وروسيا في نفس الوقت، ومن جهة أخرى عقد الصلح مع بريطانيا.

5- **مرحلة التفوق الأمريكي:** بانتهاء حروب نابليون سنة 1814 بدأت المواقف الغربية (الأوروبية – الأمريكية) تغير من إتجاهها ومن شكلها وحدتها وبدأت تخطط فعليا وعلنيا لمحاربة الجزائر وتحطيم أسطولها، وفي سنة 1815 وبتوصية من الرئيس الأمريكي "ماديسون" قرر الكونغرس العمل على إلغاء معاهدة الجزائر والتوقف نهائيا عن دفع أي ضريبة وإطلاق سراح الأمريكيين ودفع التعويضات، وفي الأخير وافق الجانب الجزائري على تلك المعاهدة الجديدة لتكون المعاهدة الثانية بين البلدين وقعها كل من الداي عمر والرئيس الأمريكي جيمس ماديسون في 03 جويلية 1818، وصادق عليها الرئيس الأمريكي في 1815/12/26([18]).

في الأخير يمكن القول أن المرحلة الممتدة من 1776 إلى 1830 من تاريخ العلاقات الجزائرية- الأمريكية بدأت بتفوق الجزائر وإنتهت بتفوق الولايات المتحدة الأمريكية، ويظهر ذلك من خلال الشروط التي فرضتها الجزائر على الولايات المتحدة الأمريكية عندما كانت تلك الأخيرة في أول طريقها للإستقلال عن التاج البريطاني وضعيفة الأسطول معزولة عن العالم القديم، وإنتهت هذه الفترة بفرض معاهدة 1815 على الجزائر بالقوة من البحرية الأمريكية.

**المطلب الثاني: واقع العلاقة الجزائرية الأمريكية**

**إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية**

لقد كان للجزائر الفضل في دعم دولة الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الثامن عشر، والإعتراف بها وحماية مصالحها التجارية التي بدأت في الظهور، فهذه الدولة الفتية القريبة إيديولوجيا

---

[18]- فتحي بودفلة، **قراءة في كتاب: مذكرات القنصل العام الأمريكي وليام شارل في الجزائر 1816-1824**، في: http://www.tafsir.net/tafsir 23683/v2.cnsq175/bc.(2014/04/02)

وعقائديا من الغرب الأوروبي كانت من بين أهم الدول المسيحية في الدعوة للقضاء ووضع حد لنشاط الأسطول الجزائري في المتوسط والمحيط الأطلسي، حيث شاركت في التحالف الأوروبي ضدها عام 1815 وباركت إحتلال فرنسا للجزائر والتي كان لها مطلق الحرية للتصرف بمصير الجزائر ومستقبلها[19].

كما تراجع الإهتمام الأمريكي بالجزائر إبان سنوات 1830 حيث غادرها عدد من قناصل الدول الأجنبية بصفة نهائية وأصبحت أمريكا لا تولي إهتماما للجزائر كما كانت في السابق خاصة بعد إنتهاجها سياسة العزلة.

ولكن بدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا والحلفاء سنة 1917 بعد إنسحاب روسيا منه ، ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في قلب موازين الحرب لصالح الحلفاء، ونتيجة إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون عن مبادئه المشهورة وأهمها حق الشعوب في تقرير مصيرها[20]، تعلقت آمال الشعوب العربية بالولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها الجزائر كنصيرة وحامية للشعوب الضعيفة المتطلعة إلى الحرية والإستقلال.

لقد أفرزت الحرب العالمية الأولى مفاهيم جديدة كالحرية والإستقلال وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها كانت بمثابة الإنطلاقة لظهور وتشكل الحركة الوطنية الجزائرية والتي تجسدت في عدة أحزاب وتيارات سياسية إقتربت في مطالبها الوطنية، ولكنها إختلفت في طرق ووسائل عملها، ففي خضم الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر بالجزائر إرهاصات الوعي الوطني كمؤشر قوي لبداية النضال السياسي[21].

وقد وقع إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر إثر انفتاحها على أوروبا وإهتمامها بالمغرب العربي خاصة، ومع ظهور التنافس الإيطالي الفرنسي على تونس وإزدياد الضغوطات الفرنسية على نشاط الوطنيين المغاربة خلال سنوات 1937-1938 أثارت إنتباه الرأي العام والصحافة الأمريكية، وأصبح المغرب العربي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بصفة عامة محل أنظار عدد كبير من الأمريكيين، فقبل هذه المرحلة كانوا لا يتوفرون إلا على القليل من المعلومات حول الجزائر بصفة خاصة[22].

---

[19]- معمّر العايب، "**العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962**"، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص 28-29.

[20]- محمد محمود السروجي، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين**، (القاهرة: الاسكندرية للكتاب، 2005)، ص 126.

[21]- معمر العايب، مرجع سابق، ص 28.

[22]- محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص 136-140.

وبعد نزول الأمريكان في السواحل الجزائرية عام 1942 تنفيذا لعملية المشعل العسكرية للسيطرة على المنطقة وصد دول المحور عنها، استدعى هذا من الإدارة الأمريكية إلى صياغة سياسة متكاملة حول منطقة المغرب العربي كان محركها القنصل "روبير ميرفي" الممثل الخاص للرئيس روزفلت في شمال إفريقيا، وإقتضت الضرورة أن تتعامل الإدارة الأمريكية لأول مرة مع الوطنيين الجزائريين وتحاورهم حول مستقبل بلادهم السياسي وتقدم لشعبهم المساعدات الغذائية والوعود بالإستقلال.

حيث ذكر القنصل الأمريكي "روبير ميرفي" تأكيده أن الحكومة الأمريكية قد أهملت إفريقيا الشمالية قبل الحرب العالمية الثانية، فالولايات المتحدة الأمريكية قبل إنطلاق الحرب العالمية الثانية كانت بعيدة عن واقع شمال إفريقيا عامة، والجزائر على وجه الخصوص منذ أمد طويل، فقد زال كل تواصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر وذلك راجع للإحتلال الفرنسي للجزائر.

ولكن بحلول الحرب العالمية الثانية ومنذ خروج الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة العزلة كانت فرصة سانحة لها للدخول بقوة إلى الساحة السياسية لمنطقة المغرب العربي، وهو ما جعلها تهتم عن قرب بقضايا المنطقة والتي أصبحت إحدى ميادين القتال الأكثر أهمية في ذلك الصراع الدولي، حيث أصبحت مفتاحا للحلول العسكرية للحلفاء ضد دول المحور، وعنصرا أساسيا بالنسبة للأمريكان في سياستها الإستراتيجية الرامية إلى حماية مصالحها الإقتصادية، وهنا بدأ التأسيس لسياسة أمريكية تجاه الجزائر، وقد اختيرت الموانئ الجزائرية كمناطق عبور للمساعدات الأمريكية لصالح فرنسا[23].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن واقع العلاقة الجزائرية –الأمريكية خلال الحربين تميزت بوقوف الولايات المتحدة الأمريكية موقفا سلبيا واكتفت برعاية الأنشطة غير السياسية (الثقافية والإقتصادية) على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لا تزال مرتبطة في الذهن العربي والجزائري خصوصا بمبادئ تقرير المصير ومعاداة الإستعمار، فقد اكتفت بالمحافظة على دور المراقب في الأحداث السياسية العربية.

**المبحث الثاني: مواقف الإدارة الأمريكية**

**من الإستعمار الفرنسي والثورة الجزائرية**

بعد التعرض لبداية العلاقات الجزائرية– الأمريكية بإعتراف الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776، وإستقلالها عن بريطانيا وحصولها على إمتيازاتخاصة في عدة معاهدات مع الجزائر إلتزمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بدفع ضريبة سنوية وهدايا مقابل عدم تعرض البحارة الجزائريين لسفنها التجارية.

---

[23]– معمر العايب، مرجع سابق، ص، ص 46–50.

لكن بعد دخول المستعمر الفرنسي للجزائر في 05 جويلية 1830 بعد حادثة المروحة الشهيرة زال تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر، فأعلنت ولاءها الكامل لدولة فرنسا بدافع المصلحة، وإعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر خاضعة للسلطة الفرنسية المطلقة.

وعلى هذا سنتحدث في هذا المبحث عن الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر، وكدا عن جهود الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي لحل قضيتها ونيل إستقلالها.

**المطلب الأول: الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر**

في البداية وقبل تاريخ إحتلال فرنسا للجزائر نجد الرئيس الأمريكي جورج واشنطن نصح ملك فرنسا بغزو الجزائر، وواصل وزير خارجيته "توماس جيفرصون" آنذاك العمل على محاصرة الجزائر بأسطول دولي[24] من أجل إخضاعها وبذلك إستسلامها، ومن هذا المنطلق نستشف أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون صديقة ولا حليفا للجزائر، وهذا ما حدث حيث تلاشى تعاملها معها بإلغاء معاهدات عقدت بينها وبين الجزائر.

بعد إحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، ركزت الولايات المتحدة الأمريكية تعاملاتها المباشرة مع فرنسا فقط بإعتبار أن الجزائر أصبحت مقاطعة فرنسية وليست دولة قائمة بذاتها.

في فترة ما بين (1830-1954) لا نستطيع الحديث عن علاقات متبادلة بين الطرف الجزائري والأمريكي، وذلك لعدم وجود دولة جزائرية ذات سيادة في نظر الإدارة الأمريكية، بل وإعتبر الموقف الأمريكي أن الثورة الجزائرية تهديد للمجال الحيوي للحلف الأطلسي، وما ميز سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الخمسينات هو التناقض الموجود في سياستها الخارجية، فعلى الرغم من مساندتها لعدة حركات تحررية، حيث ساندت حركة الضباط الأحرار في 23 جويلية 1952 في مصر، تنكرت للحركة التحريرية والمقاومة الشعبية في الجزائر[25].

ظلت الرؤية السياسية والمواقف الأمريكية رافضة للإعتراف بدولة الجزائر، إلى أن قامت الثورة التحريرية المباركة في أول نوفمبر 1954، فبدأ العمل على الصعيدين العسكري والديبلوماسي لإسماع صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

في المرحلة الأولى للثورة بقيت الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بدعمها التام للفرنسيين، ووافقت على إرسال قوات أطلسية للجزائر للقضاء على الثورة مقدرة بـــ 40 ألف جندي حربي، وحوالي 200 مليون دولار ما بين سنتي 1956-1957، و500 طائرة، و150 مروحية، كما تمكنت

---

[24]- نور الدين حشود، مرجع سابق، ص 19

[25]- ريمة خالم، "**العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، رسالة ماستر منشورة، جامعة الجزائر3،الجزائر، 2012، ص 12.

فرنسا من الإستفادة من خدمات الأسطول الأمريكي الموجود في البحر الأبيض المتوسط، وخاصة الرادارات بالإضافة إلى الطائرات[26].

في مقابل ذلك إعتبرت جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري أن القمع الممارس ضد الشعب الجزائري هو قمع أمريكي بالدرجة الأولى، حيث جاء في أحد بياناتها: " *إذا كان الشعب الجزائري لم يكن يقاوم جنود أمريكان فإنه كان يواجه رصاص أمريكا وطائراتها، وأموال الحلف الأطلسي التي تغذي الحرب الفرنسية في الجزائر* ".

وكذلك تصريح فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية حين قال: "*لولا إعانة الحلف الأطلسي لفرنسا لانتهت حرب الجزائر منذ سنة 1957* ".

في هذه المرحلة الأولى من عمر الثورة الجزائرية سجل رأي إعتبرإستثناءا في الأوساط السياسية الأمريكية وهو رأي السناتور جون كينيدي في عام 1957 حينما كان عضوا في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، وجاء في حديثه: " *إن جميع المواقف التي إتخذها ممثلونا في واشنطن وباريس والأمم المتحدة كانت مؤلمة، وتركنا الفرنسيين أحرارا يستعملون العتاد الأمريكي ضد الثوار الجزائريين* " [27].

إلا أن تصريحاته كانت فقط مجرد مناورةإنتخابية آنذاك، والدليل على ذلك معارضة بلاده طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ورفضها إدانة الاستعمار الفرنسي في فترة رئاسته.

**المطلب الثاني: الجهود الجزائرية لحل قضيتها والتغير في الموقف الأمريكي.**

عندما إندلعت الثورة في الجزائر بدأت المسألة الجزائرية تجذب إهتمام الدوائر السياسية العالمية، خصوصا عندما أدرجت أثناء إنعقاد الدورة العاشرة للأمم المتحدة في 30 سبتمبر 1955، لكن رفض الخوض في القضية الجزائرية في جدول أعمال المنظمة الدولية بسبب إصرار فرنسا على أن ما يحدث في الجزائر مسألة داخلية تخص دولة فرنسا لوحدها.

وبدعم أمريكي لم يتم إدراج القضية الجزائرية أيضا في الدورة الموالية، على إعتبار أن الوقت غير مناسب، لكن هنا نصحت الولايات المتحدة الأمريكية دولة فرنسا بعدولها عن معارضة طرح القضية.

إبتداء من سنة 1957 تغيرت قليلا السياسة الخارجية الأمريكيةإتجاه التورة ، حيث مارس أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ضغوطا على الإدارة الأمريكية، وأشعروها بضرورة تغيير سياستها إتجاه الثورة الجزائرية، ولابد من أن تساند الشعب الجزائري في حق تقرير مصيره، وظهر جليا هذا

---

[26]– نور الدين حشود، مرجع سابق، ص 22.

[27] –Nasreddineaboucharbi, "**The question of Alegria : american attitude andpolicies1954–1962 "**, mémoire de master, unversity of manchers, 1985, P 100.

التغيير بتصويت الولايات المتحدة الأمريكية لصالح الثورة في الدورتين الحادية عشر والثانية عشر للأمم المتحدة المنعقدتين في شهر جانفي 1957، وشهر ديسمبر 1957 على التوالي[28].

لكن أثناء الدورة الثالثة عشر سنة 1958 إزداد عدد الأصوات المناديةبإستقلال الجزائر أمام تقهقر الموقف الفرنسي، 35 صوت لصالح القضية و18 ضدها، وامتناع 28 بلدا عن التصويت، وبذلك بدأت الولايات المتحدة تبتعد رويدا رويدا عن تأييدها لفرنسا، فعندما عرض إقتراح إجراء مفاوضات مباشرة بين فرنسا وممثلي الوطنيين الجزائريين، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت، وذلك لأول مرة بعد سلسلة متتالية من التأييد لفرنسا فكان ذلك إيذانا بتحول الولايات المتحدة ومبشرا بنجاح القضية كخطوة أولى نحو التقدم، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على إنهاء المشكلة الجزائرية في أسرع وقت حتى تتمكن فرنسا من القيام بدور فعال في حلف شمالي الأطلنطي في فترة إشتدت فيها الحرب بين فرنسا والجزائر وازدياد تمسك الجزائريين بحق تقرير المصير (2).

يوم 1958/09/19 تم إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA) برئاسة فرحات عباس، حيث أصبحت هذه الحكومة هي الممثل الشرعي والناطق الرسمي بإسم الشعب الجزائري والمسؤولة عن قيادة الثورة سياسيا ،عسكريا وماديا.

كانت الحكومة العراقية سباقة لتقديم إعترافها بالحكومة المؤقتة متبوعة بالدول المكونة للكتلة الأفرو–أسيوية تدريجيا، غير أن حاجة الجزائر كانت دعم القوى العظمى لها على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لما لها من نفوذ على دول المعسكر الغربي وقرارات المنظمات الدولية، وهذا ما حاولت فعله الحكومة المؤقتة، حيث راسل مسؤولوها الرئيس "إيزنهاور" في 23 سبتمبر 1958 يناشدونه الإعتراف الديبلوماسي لصالحهم، لكن الرئيس إيزنهاور لم يكترث بالرد، والحقيقة أن واشنطن لم تكن مستعدة للترحيب بالحكومة المؤقتة، وهذا ما صرح به أحد مسؤوليها *دالس* في ندوة صحفية في 01 مايو 1958 عن سؤال طرح عليه عما إذا كانت الحكومة الأمريكية لا تمانع في تكوين حكومة جزائرية في المنفى، فأجاب دالس بأنه لا يضفي أية مصداقية على مثل هذه التكهنات.(3)

وبالرغم من وجود أصوات نادت بمساندة القضية الجزائرية، إلا أن الموقف الأمريكي بقي سلبيا من التطورات الجارية في الجزائر، وظلت الإدارة الأمريكية تمثل مصدر دعم رئيسي على مختلف الجهات لدولة فرنسا المستعمرة.

في الدورة الرابعة عشر سنة 1959 حدث تصدع في الموقف الأطلسي، وأصبح حلفاء فرنسا يضغطون عليها بعد كشف الممارسات الوحشية في حق الشعب الجزائري، وفي الدورة الخامسة عشر سنة 1960 سجل غياب الوفد الفرنسي وكان ذلك بمثابة إنتصار حقيقي للقضية الجزائرية[29].

---

[28]– نور الدين حشود، مرجع سابق، ص 21.

2– صلاح العقاد ،**المغرب العربي**،(القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب،1998)،ص337.

3– ريمة خالم ، مرجع سابق ،ص13–14.

إبتدأت مفاوضات إيفيان الجدية يوم 1961/05/20 في إيفيان بفرنسا، ومثلها عن الجانب الفرنسي "لويس جوكس" وزير الدولة المكلف بالجزائر، ومن الجانب الجزائري"كريم بلقاسم"، وأثناء ذلك وفي الدورة السادسة عشر من عام 1961 للأمم المتحدة، وبعد فشل كل المحاولات العسكرية والديبلوماسية، أصدرت الدورة لائحة تضمنت الدعوة لإستئناف المفاوضات وحق تقرير المصير للشعب الجزائري وحصوله على إستقلاله الكامل، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية متحمسة للمفاوضات بين الطرفين عندما وقع "كريم بلقاسم" على إتفاقيةإيفيان مع "لويس جوكس" رئيس الوقد الفرنسي في 1962/03/18، حيث أمرت الحكومة المؤقتة بوقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداءً من 1962/03/19 على الساعة الثانية عشر.

قام الجنرال ديغول بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية، وهكذا تم إجراء إستفتاء على تقرير المصير يوم 1962/07/01 حيث صوت الشعب الجزائري بـــ 99,72 بالمائة لصالح الإستقلال[30]، وهذا ما إعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية خطوة عظيمة، وفي 1962/07/03 إعترفت فرنسا رسميا بإستقلال الجزائر، وهنا بادر الرئيس الأمريكي جون كينيدي ببعث رسالة تهنئة للشعب الجزائري.

خلاصة القول أن الموقف الأمريكي كان منحازا لصالح الحليف الفرنسي باستثناء بعض التصريحات التي أثبت الواقع عدم صحتها، وكانت فرنسا مستفيدة كثيرا من الدعم والمساندة الأمريكية لها على إعتبار التعاون الموجود بين منظومة الحلف الأطلسي، فاستفادت من مختلف الأموال والأسلحة، بالإضافة إلى الدعم الديبلوماسي من الطرف الأمريكي وهذا راجع للأسباب التالية:

1- تخوف الولايات المتحدة من النفوذ السوفياتي في حال خسارتها للطرف الفرنسي الذي يتميز بموقعه الإستراتيجي.

2- إعتبار فرنسا حليف قوي ينتمي إلى الغرب الرأسمالي وعضو فعال في الحلف الأطلسي.

3- تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من الأفكار التي قد تحملها الثورة الجزائرية[31].

---

1- نور الدين حشود ،مرجع سابق،ص21

2- محمد رزيق ، **تاريخ العالم المعاصر**،(الجزائر: دار ميهوبي للنشر والتوزيع ،1999)،ص ص183-184.

[31]- نور الدين حشود، مرجع سابق، ص 22.

أمام التعنت الفرنسي والرفض الأمريكي للحركة التحريرية الجزائرية ولا سيما في المراحل الأولى من فترة إندلاع الثورة، سعى زعماء الجزائر مدفوعين بمبادئهم السامية إلى إيصال صوتهم في المحافل الدولية، فلاقوا تأييدا من الدول العربية، الدول الأسيوية والإفريقية فقط، وتعثروا في الحصول على قرار بالإعتراف في حق تقرير مصيرهم من طرف الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن بعد عدة محاولات وتضحيات جسيمة إستطاعت الجزائر الحصول على إستقلالها الكامل في 05 جويلية 1962، والإعتراف الدولي بها كدولة مستقلة.

**المبحث الثالث: تطور العلاقات السياسية الجزائرية –الأمريكية ما بين سنتي 1962-1996**

لقد ظهرت الجزائر المستقلة في سنة 1962 كإهتمام جديد بحكم السمعة الدولية التي أحرزها الشعب الجزائري خلال نضاله البطولي لإستعادة حريته من المستعمر الفرنسي، خاصة لدى صناع السياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي يقودنا إلى محاولة التعرف على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر من خلال التطرق إلى طبيعة العلاقات الجزائرية – الأمريكية بعد الإستقلال مباشرة، كما سنحاول التعرف على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الجزائر بعد الحرب الباردة من خلال تحليل الموقف الأمريكي من الأزمة الجزائرية.

**المطلب الأول: طبيعة العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية**

**ما بين سنتي 1962-1988**

إستكمالا لما سبق نواصل الحديث عن أهم المحطات التاريخية بين البلدين خلال الفترة المحددة من 1962-1988 لمعرفة طبيعة العلاقات السياسية الجزائرية- الأمريكية.

1- ***خلال حكم الرئيس أحمد بن بله:*** لقد شغل التوجه الجزائري بعد الإستقلال بال الكثير من الساسة الأمريكيين، من بينهم السناتور الجمهوري "باري قولد ووتر" الذي تساءل قبل الإستقلال بفترة وجيزة قائلا: ****ماذا سيصبح الجزائريون على مدى السنين الخمس أو العشر القادمة؟ هل سيكونوا أصدقاء لنا أم في الاتجاه الشيوعي؟****[32].

لقد تم إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجزائرية في 1962/09/29، وكان" وليام بورتر" أول سفير لها في الجزائر في ديسمبر 1962، إلا أنه في المقابل لم يصل السفير الجزائري إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلا في 1963/09/05 وهو ما اعتبره الأمريكيون راديكالية أو معاداة للغرب، وأثناء تواجد الرئيس أحمد بن بلة في الأمم المتحدة لحضور إجتماعات الجمعية العامة وجه له نظيره الأمريكي دعوة للحضور للعاصمة واشنطنوإجتمع معه سنة 1963، إلا أن هذه الزيارة فقدت معناها بعد توجه الرئيس بن بلة إلى الاتحاد السوفياتي حيث سلم له آنذاك وسام لينين للسلام، وهو من أعلى الأوسمة السوفياتية، وكللت هذه الزيارة بعقد إتفاقيات تعاون هامة جدا تخص عدة قطاعات ومنها الجانب العسكري[33].

---

[32]- ليلى تيتة، مرجع سابق، ص 99.

[33]- نور الدين حشود، مرجع سابق، ص 24.

كما وطدت الجزائر آنذاك علاقاتها بشكل كبير مع كوبا عدوة الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد زار بن بلة هذا البلد مباشرة بعد زيارته للولايات المتحدة الأمريكية للإحتفال بدخول الجزائر رسميا في هيئة الأمم المتحدة والذي تم يوم 3 أكتوبر 1962، وتشير إلى أنه التقى بهذه المناسبة مع الرئيس الأمريكي جون كينيدي ويبدو أن هذا اللقاء يدخل في إطار المحاولة الأمريكية في كسب الجزائر إلى جانبها، حيث أبدى الرئيس بن بله إعجابه بكنيدي والذي أطلق إسمه على أحد أكبر شوارع العاصمة بعد إغتياله[34].

لكن تدهورت العلاقات نوعا ما في عهد الرئيس "جونسون" بسبب مواقف الجزائر المؤيدة للفيتنام الشمالية، وفتحها سفارة للصين الشعبية في الجزائر وممثليه لجبهة التحرير الوطني للفيتنام الجنوبية. لقد طرحت السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الرئيس بن بلة أربع خيارات استراتيجية تم تبنيها كإتجاهات إيديولوجية هي[35]:

- التضامن مع الحركات التحررية في العالم.
- الوقوف في وجه الإمبريالية.
- تقوية الإستقلال والسيادة الوطنية.
- الحياد النشط.

وبإختصار فخلال فترة حكم الرئيس بن بلة عرفت العلاقات الجزائرية –الأمريكية على الصعيد السياسي بوادر خلاف عميق بسبب الخيارات الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر المذكورة سابقا.

2- **خلال حكم الرئيس هواري بومدين:** بحدوث الإنقلاب الذي قام به وزير الدفاع هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين يمكن تلخيصها فيما يلي:[36]

بعد الإنقلابإعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجديدة، وكرد فعل بعث الرئيس الجزائري برسالة إلى الرئيس" جونسون" معربا له عن رغبته في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة في كل

---

[34]- فرحات جمال، **السياسة الأمريكية في الجزائر-التحوّلات الكبرى 1962-1989**، (الجزائر: دار الريحانة للكتاب)، ص19.

[35]- عبد العزيز لزهر، **"الجزائر والمقاومة الأمنية الاستراتيجية في المتوسط، حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو"**،رسالة دكتورة منشورة ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص 153.

[36]- نور الدين حشود، مرجع سابق،صص 24-25

الميادين، وفي تلك الفترة كانت الجزائر حاضرة بقوة على الصعيد الدبلوماسي إلى جانب قضايا العالم الثالث والتحرر وتصفية الاستعمار وإقامة نظام اقتصادي عالمي.

ولقد كانت العلاقات الجزائرية- الأمريكية جيدة وممتازة على الصعيد الإقتصادي، على الرغم من قطع العلاقات مع الولايات المتحدة بسبب حرب 1967، حيث عرفت العلاقة بين البلدين توترا ملموسا بسبب التصريحات الجزائرية الرسمية المعارضة للإمبريالية الأمريكية في الفيتنام والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وخلال هذه الفترة سجل تراجع للمساعدات الأمريكية الاقتصادية للجزائر حيث بلغت 11 مليون دولار فقط[37].

وفي 6 جوان 1967 قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب الدعم المطلق لإسرائيل في حرب 1967، ومعارضتها للقضية العربية، وتعتبر هذه المحطة قمة التوتر في العلاقة بين البلدين، غير أن العلاقات أعيدت عام 1974، حيث إستقبل الرئيس الأمريكي نظيره الجزائري هواري بومدين في البيت الأبيض عندما جاء هذا الأخير إلى الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول المواد الأولية.

ومع زيادة الإهتمام الأمريكي بالجزائر أدرك وزير الخارجية الأمريكي كسينجر أنه سيكون لها دور مهم في حل قضية الشرق الأوسط، فقام بالإجتماع مرتين مع الرئيس هواري بومدين خلال 1974/1973 لمناقشة تطورات قضية الشرق الأوسط، ونتيجة لهذه الإتصالات الدبلوماسية المتكررة تم إعادة العلاقات بين الطرفين من جديد في 12 نوفمبر 1974[38].

3- ***خلال حكم الرئيس الشاذلي بن جديد:*** بوفاة الرئيس بومدين في أواخر 1978، وبمجيء الرئيس الشاذلي بن جديد، وفي السنوات الأولى من حكمه جاءت أزمة الرهائن الأمريكيين الذين إحتجزهم الطلبة في إيران إثر إقتحامهم السفارة الأمريكية في طهران سنة 1979 والذي لعبت فيه الجزائر الوسيط الناجح في تحرير الرهائن، وبرهن ذلك على وزن الدبلوماسية الجزائرية وقدرتها على التعامل مع الأزمات.

ويعتبر تاريخ 17 أفريل 1985 أول زيارة رسمية قام بها الرئيس الشاذلي بن جديد لواشنطن، فقد فتحت الجزائر في هذه الفترة صفحة جديدة في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية.

---

[37]- فرحات جمال، مرجع سابق، ص ص 20-22.

[38]-نور الدين حشود، مرجع سابق، صص 25-27.

إتسم الرئيس الشاذلي بن جديد بالإعتدالما أدى إلى سياسة خارجية أكثر توازنا[39]، ولقد جاءت تلك الزيارة في سياق مجموعة أحداث أهمها الإتجاه نحو تنويع مصادر السلاح وإتفاق الوحدة بين المغرب وليبيا، وعن القضايا التي تناولها الطرفان في المباحثات هي:

- المغرب العربي ومشكلة الصحراء الغربية.
- الصراع العربي الإسرائيلي.
- الحرب العراقية الإيرانية.
- الأوضاع في لبنان.
- قضايا العالم الثالث.

ولقد تم التركيز على المحورين الأولين، وهو ما يعكس الآفاق الكبيرة للدبلوماسية الجزائرية وتطلعاتها للعب دور أساسي على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي[40].

وببروز مشكل الصحراء الغربية وإختلاف وجهة النظر بين الجزائر والمغرب حوله، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إلتزام الحياد خلال تلك الفترة، وذلك حفاظا على مصالحها مع الطرفين، وفي هذه الفترة عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية تحسنا ملموسا.

وما يمكن أن يستخلص من العلاقة بين البلدين في تلك الفترة هو تميزها بالإضطراب تارة والتحسن تارة أخرى في ظل إختلاف المصالح والتوجه الإيديولوجي.

**المطلب الثاني: الأزمة الجزائرية 1990-1996 والمواقف الأمريكية من الأزمة**

إن الأزمة السياسية التي إجتاحت الجزائر منذ 1992 شغلت عددا من الحكومات الأجنبية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، والأزمة الجزائرية في إحدى صورها هي أزمة تحول من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، والولايات المتحدة الأمريكية أخذت على نفسها منذ سقوط جدار برلين بتشييد الديمقراطيات في العالم ودعمها[41].

لقد ساهمت العديد من الأسباب في تفجير الأزمة الجزائرية (سياسية، إقتصادية، إجتماعية) حيث عملت بعضها البعض على تهيئة الجو والأرضية الملائمة التي ساعدت على تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، وسنلخص هذه الأسباب في النقاط التالية:

---

[39]- عمر عز الرجال، "**أبعاد زيارة الرئيس بن جديد للولايات المتحدة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 81،(1985)، ص 138.

[40]- نور الدين حشود، مرجع سابق، ص ص 28-29.

[41]- عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائريةفي ظلّ الأزمة 1992-1997**، (عمان: دار النشر والتوزيع، 2011)، ص 116.

- أزمة الشرعية التي كان يعاني منها النظام السياسي الجزائري وعجزه في التكيف مع حركية التفاعلات في المجتمع ( أحداث 05 أكتوبر 1988).
- إيقاف المسار الإنتخابي بإلغاء الدور الثاني من الإنتخابات في جانفي 1992 خاصة أمام تحصل الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية المقاعد في الدور الأول، وهو ما أدى إلى موجة من العنف الدموي وبروز ظاهرة الإرهاب[42].
- بالإضافة إلى ضعف نظام التسيير الإقتصادي وتدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية، ناهيك عن إنعكاسات الصدمة البترولية التي كان لها الدور الكاشف عن تلك المشاكل الهيكلية.
- فشل السياسات الإقتصادية المتبعة في الجزائر أدى إلى إفراز ظواهر إجتماعية خطيرة كإرتفاع البطالة وإزدياد حدة الفقر وتفجر أزمة الهوية الثقافية.

إنّإستعراض الموقف الأمريكي إزاء ما حدث في الجزائر في فترة التسعينات يبرز لنا مواقف مختلفة ميزت التعامل الأمريكي مع الأزمة الجزائرية، حيث عاصرت الأزمة كل من الرئيس الجمهوري جورج بوش وحياده إتّجاهها، كما عاصرت الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، ولقد تدرجت إدارته في موقفها، ويمكن إجمال هذه المواقف عبر مراحل وهي:

***أولا: مرحلة الحذر والتردد 1990-1992***

تميزت هذه المرحلة بعدم إهتمام الإدارة الأمريكية بتطورات الوضع السياسي في الجزائر بداية التسعينات حيث اتخذت موقفا مترددا وحذرا إزاء الأزمة الجزائرية، ويعود تفسير هذا الموقف المتردد للإدارة الأمريكية إلى النقاط التالية:[43]

- فبالنسبة لإنتخابات جوان المحلية 1990 وإنطلاقا من أوت 1990 كانت إدارة الرئيس بوش لا تفكر إلّا في غزو الكويت –حرب الخليج الثانية-.
- إدراك واشنطن لأولوية فرنسا في إدارة الأزمة الجزائرية من منطلق أنها تدخل في دائرة الإختصاص الحيوي لفرنسا، وذلك بحكم إعتبارات عدة (جغرافية، تاريخية، إستراتيجية وتقافية وإجتماعية)، كما أن لها دور في إندلاع الأزمة من خلال تضخيم دوائرها الإعلامية والسياسية للخطر الإسلامي على المنطقة وتشجيعها بأساليب مختلفة على توقيف المسار الإنتخابي في الجزائر عام

---

[42]- لمياء مخلوفي، "**السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، رسالة ماستر منشورة ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011،ص ص 92-93.

[43]- لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص 93

1992 (فوز الإسلاميين)[44] والذي إعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية أمرا غير مشروع ومناف للديمقراطية، لكن المعروف أن الجمهوريين موقفهم العدائي من الإسلام السياسي خاصة بعد حرب الخليج الثانية والإنتقاد الكبير الذي وجهه لهم ، فلقد إعتبر الجمهوريون أن ظاهرة الإسلام السياسي تشكل خطرا على مصالحهم وأهدافهم مستقبلا كونهم يولون أهمية كبيرة للهاجس الأمني في سياسيتهم الخارجية، غير أنهم لم يريدوا إظهار العداء للمسلمين.

وهو ما تجسده مقولة المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية آنذاك "إدوارد جيرجيان" في عام 1991 في واشنطن وتركزت مداخلته حول الإسلام السياسي في إشارة واضحة للأوضاع الدائرة في الجزائر وقال:" إن الولايات المتحدة الأمريكية تحترم الإسلام كأحد أكبر الأديان في العالم، وكحضارة أثرت ثقافتنا، ولكن إستعمال الدين ليس عاملا محددا –إيجابا أوسلبا– في طبيعة ونوعية علاقاتنا مع الدول الأخرى، وخلافاتنا تتمحور حول: العنف، اللاتسامح، التخويف، الإكراه، الرعب، وفي نهاية مداخلته قال" إدوارد" الولايات المتحدة الأمريكية تعارض كل من يريد إستعمال المسار الديمقراطي لعرقلة الديمقراطية" [45].

والخلاصة من المداخلة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تثق في النوايا الديمقراطية للجبهة الإسلامية للإنقاذ وأظهرت ضمنيا إرتياحا كبيرا لتدخل الجيش وإقصاء الإسلاميين من الجزائر.

**ثانيا: مرحلة التفاعل والدعوة إلى الحوارمع الإسلاميين 1993-1996**

تزامنت هذه المرحلة بمجيء الديمقراطيين للحكم بقيادة الرئيس بيل كلينتون، ومع تطور الأوضاع التي ميزها إتساع نطاق الصدام المسلح عن طريق المواجهات الحاصلة بين الحكومة والجماعات الإسلامية المسلحة، خصوصا وأن الحلول السياسية لم تكن بادية الأفق.

وبعد ذلك بدأت المؤشرات الأولى للتحول في الموقف الأمريكي، حيث إتخذت الإدارة الأمريكية موقفاأكثر وضوحا في دعم النظام الجزائري وتحول الموقف الأمريكي من حالة الترقب والصمت إلى حالة التفاعل مع الملف الجزائري بدعوة السلطة إلى الحوار مع الإسلاميين، كما وجهت الإدارة الأمريكية مذكرة نصائح للحكومة الجزائرية تحتوي على أربع نقاط:[46]

1- ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية.

2- استئناف العملية الانتخابية.

---

[44]- عبد الله بالحبيب، مرجعسابق، ص 117.

[45]- عبد الله بالحبيب، مرجعسابق، ص 118.

[46]- لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص 95.

3- إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية.

4- إحترام حقوق الإنسان

**ثالثا: مرحلة التحوّل لدعم السلطة ما بعد 1996**

بوصول الرئيس اليمين زروال إلى السلطة وإكتسابه الشرعية عام 1995 إضافة إلى تمكّنه من تعبئة أنصار كثيرين بما فيهم قطاعات واسعة من تيار الإسلام السياسي بقيادة محفوظ نحناح، بالإضافة إلى عامل آخر محدّد في عملية التغيير الأمريكي وهو البعد البراغماتي لسياستها، فلقد رصدت أجهزتها إستحالة أيّ انتصار عسكري للحركة الاسلامية المسلحة، التي تشتّتت وضعفت إلى حدّ التقاتل الداخلي[47]،إنتقلت أمريكا من اتخاذ المواقف إلى الفعل فبادرت بالقيام بمجموعة من إجراءات عملية هدفت إلى دعم النظام ومحاصرة خصمه، واعتقلت أنور هدّام أحد القياديين البارزين لجبهة الانقاذ والمقيمين على ترابها[48].

ولقد تجلّى التحوّل في الخطاب السياسي الأمريكي تجاه السلطة الجزائرية في رسالة الدّعم التي بعث بها الرئيس كلنتون إلى نظيره الجزائري اليمين زروال في عام 1995، داعيا فيها إلى التعجيل بالإصلاحات السياسية، إلى جانب هذا فقد اعتبر الرئيس الأمريكي الجزائر بمثابة دولة محورية، وبالتالي فإنّ استقرارهامهم للمنطقة وللمصالح الأمريكية[49].

وخلاصة القول حول الأزمة السياسية الجزائرية، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية دعت مرارا إلى الحوار بين الأطراف المتنازعة، كما نشير في نفس الوقت إلى عقلانية الموقف الأمريكي تجاه أحداث الجزائر المحكوم أيضا بالمصالح الأمريكية الحيوية، والتي ترتكز في بسط هيمنتها على كل بقاع العالم.

خلاصة القول أن بداية العلاقات الجزائرية – الأمريكية تجد جدورها إلى سنة 1776، حين اعترفت الجزائر بدولة الولايات المتحدة الأمريكية ككيان مستقل عن بريطانيا. وتوجت هذه الفترة بعقد معاهدات بين الطرفين والتزمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدفع ضريبة سنوية وهدايا للجزائر. إلا أنه وبعد تعرض الجزائر للغزو الفرنسي سنة 1830 إنحازت واشنطن لصالح حليفها الفرنسي لارتباطات إديولوجية وعقائدية، ودعمته بكل الوسائل العسكرية والدبلوماسية .لكن بعد وقوع خلافات بين الحليفين لإحتلافهما في المصالح والتصورات الإستراتيجية ، ساهم هذا في خلق توتر بين الدولتين

---

[47]- عمرو عبد الكريم سعداوي، تقاطع الاستراتيجيات الأمريكية والفرنسية حول الجزائر، في:
http://www.almoslim.net/mode/8571)4(2014/04/706

[48]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص 119.

[49]- لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص 96.

إغتنمته الجزائر للحصول على إعتراف الدولة العظمى بها كدولة ذات سيادة كاملة .بحكم السمعة الدولية التي حققتها خلال نضالها التحرري ،فظهرت الجزائر المستقلة في 05 جويلية 1962 .

بعد حصول الجزائر على إستقلالها عرفت علاقتها بالدولة العظمى تأرجحا فتارة تكون جيدة ، وتارة سيئة بسبب تعارض في المواقف من عدة قضايا دولية أبرزها القضية الفلسطينية .

بعد الأزمة التي مست الجزائر في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وبعد أخذ الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها نشر الديمقراطية ودعمها في العالم وعلى هذا الأساس عاصرت الأزمة الجزائرية كل من إدارتي الرئيس الجمهوري جورج بوش وحياده إتجاها ،وإدارة الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون وتدرجه في موقفه من مرحلة الحذر والتردد إلى مرحلة التفاعل والدعوى إلى الحوار بين أطراف الأزمة .

# الفصل الثاني

## أحداث 11سبتمبر
## والتحول في العلاقات الجزائرية- الأمريكية

لقد عرّجنا في النقاط السابقة على أهمّ المحطات التاريخية للعلاقات الجزائرية- الأمريكية فبدأنا منذ أن كانت الدولة الجزائرية دولة ذات ريادة ووزن على المستوى الدولي في عهد الخلافة العثمانية، وإعترافها بدولة الولايات المتحدة الأمريكية المستقلّة آنذاك عن التاج البريطاني إلى فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر حتى نيلها الإستقلال في1962/07/5، وموقف الإدارة الأمريكية من الإحتلال والثورة الجزائرية، ووصولا إلى الأزمة التي عصفت بالجزائر والتي يطلق عليها بعض الكتاب "العشرية السوداء" وما خلفته من تقهقر للدبلوماسية الجزائرية، وعلاقتها مع الدولة العظمى "الولايات المتحدة الأمريكية" وهي الفترة التي ساد فيها توتر وخوف واشنطن من المجريات التي حدثت في دولة تعد بوابة إفريقيا.

في هذا الفصل سنتعرض إلى الحدث الذي يمثل نقطة تحول فارقة في مسار تاريخ العلاقات الجزائرية– الأمريكية حديثا، حيث شهدت أمريكا يوم 2001/09/11 هجوما عنيفا على منشآتها، وعلى مواطنيها داخل حدودها الجغرافية والذي خلف إنعكاسات على جميع الميادين خاصة على المستوى الأمني والسياسي في أعقاب هذه الأحداث، أعلنت الحكومة الأمريكية "حربها على الإرهاب "وساندتها في هذا المسار الدولة الجزائرية والذي عدّ هذا الحدث فرصة لها للم شمل دول العالم لبلورة أدوات وأطر لمحاربة هذا التهديد العالمي، وكل أنواع التهديدات المرتبطة به والتي تشكل محور إهتمام كلا الدولتين الأمريكية والجزائرية، وعلى هذا السياق دخلتا في شكل جديد من التعاون الأمني.

**المبحث الأول: أحداث 11سبتمبر وإنعكاساتها على**
**العلاقات الجزائرية- الأمريكية**

تعتبر هجمات2001/09/11 من أكبر الأحداث في السياسة الأمريكية منذ الهجوم الياباني على قاعدة "بيرل هاربر" في هاواي عام1941، فتسبب هذا الحدث في دخول الولايات المتحدة الأمريكية في حرب ضد ما أسمته "بالإرهاب الدولي"، فأضحى هذا التحدي يعد أولوية ضمن سلم أولويات الإدارة الأمريكية، لدرجة أن الرئيس بوش وصف هذه الحرب بأنها الحرب التي لن نخسرها، وبرزت قناعة لها بتوسيع وتعميق التعاون مع جميع الدول الحلفاء والأصدقاء عبر العالم والذين يشكلون جزءا مهما في إستراتيجياتها لمواجهة هذا الهاجس الأمني الكبير.

وعليه نتناول في هذا المبحث طبيعة أحداث 2001/09/11التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكيةداخل أراضيها ولأول مرة في التاريخ، والتأثير الذي خلفته في السياق الإستراتيجي بإعادة بعث وتفعيل مرحلة جديدة من العلاقات الجزائرية والأمريكية.

**المطلب الأول: طبيعة أحداث11 سبتمبر 2001**

صبيحة يوم الثلاثاء 2001/09/11، هزت الولايات المتحدة الأمريكيةسلسلة من الإنفجارات طالت عاصمة الأعمال نيويورك، والعاصمة السياسية واشنطن، بما في ذلك مبنى وزارة الدفاع والخارجية، فتم إختطاف 4 طائرات مدنية فوق الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية[50]، الأولى من طراز بوينغ767، تابعة لخطوط أمريكان إيرلاينز ذات الرحلة رقم11، إنطلقت من بوسطن متجهة إلى لوس أنجلس على الساعة7:59 صباحا وعلى متنها103 راكبا، أما الثانية ذات رقم767 بوينغ تابعة لشركة إيرلاينز ذات الرحلة رقم 175، غادرت بوسطن في طريقها إلى لوس أنجلس على الساعة8:14 صباحا، كان على متنها 65 شخصا[51]، أما الطائرة الثالثة فهي من طراز بوينغ757إنطلقت من مطار"دولز" باتجاه واشنطن وهي تابعة لخطوط أمريكان إيرلاينز، وكان على متنها64شخصا إخترقت الطائرتان الأولى والثانية البرجين التوأمين لمركز التجارة الدولي في جنوب جزيرة "منهاتن"بمدينة نيويورك مما أدى إلى إنهيارهما، أما الطائرة الثالثة فصدمت بمبنى البنتاغون الخماسي بواشنطن "د.ي. سي" في أحد أجنحته، حيث يوجد مقر وزارة الدفاع الأمريكية، أما الطائرة الأخيرة من طراز بوينغ757 تابعة لخطوط يونايتد إيرلاينز ذات الرحلة رقم93، التي انطلقت من نيويورك في طريقها إلى نيوجرسي، على الساعة8:42 صباحا، وكان على متنها44 شخصا، فقد هوت في إحدى المناطق الريفية لمقاطعة شانكسفيل بولاية "بنسلفانيا" وعلى إثر هذه الهجمات، تحطمت معالم أبراج مركز

---

[50]–محمد محمود ولد محمد، **الهجمة المضادة الصليبية، جدور هجمات الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها**، (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2011)، ص3.

2- دون كاتب **11 سبتمبر تفاصيل الحدث**،في:
http://www.assakina.com/news/news1/9402.html.(2014/04/06)

التجارة الدولي المكون من110 طابقا، وتعرضت وزارة الدفاع الأمريكية لأضرار جسيمة، وتم العثور على حطام الطائرة الرابعة في ولاية "بنسلفانيا"، ووفقا لتقارير معدة عن مركز التجارة العالمي فقد كان عدد القتلى2750 شخصا، معظمهم مواطنون مدنيون من 90 بلدا و295 راكبا وطواقمالطائرات الأربعة.

قامت الحكومة الأمريكية بالإعلان على درجة الإستنفار القصوى على المستوى الوطني. لم يعلن أي تنظيم مسؤوليته عن الهجمات على الفور، لكن بعد عدة ساعات صرحت السلطات الأمريكية أن الأمر يتعلق بعمل من أعمال الحرب وأن أمريكا تتعرض لهجوم شامل[52]، ثم أكد الرئيس بوش في خطاب، بثه التلفزيون الأمريكي، أن الهجمات على نيويورك وواشنطن تشكل في الظاهر هجوما إرهابيا يستهدف الولايات المتحدة الأمريكيةوتوعد بأنه سيلاحق ويعاقب منفذي الإعتداءات، وأن الولايات المتحدة الأمريكيةتمر بمرحلة عصيبة، وتشهد مأساة وطنية.

بعد الحادثة بأيام أعلن مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي "روبرت مولر" أن مكتب التحقيقات الفيدرالي حدد مسؤولية معظم الخاطفين[53]، كما أضاف "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكية : "أن الحادثة إضطلعت بها مجموعة من قراصنة الجو، تضم 15سعوديا واثنين من رعايا الإمارات العربية المتحدة، وأحد اللبنانيين ومصري، لهم صلات بالملياردير والناشط السعودي "أسامة بن لادن" المشتبه في كونه العقل المدبر للهجمات.

وبذلك إتهمتالولايات المتحدة الأمريكيةتنظيم القاعدة الذي يديره أسامة بن لادن، حيث قال السفير الأمريكي "جون تغروبونتي" في رسالة إلى مجلس الأمن: "إن التحقيق في الهجمات على بلاده كشف عن معلومات واضحة ودامغة، على أن لتنظيم القاعدة الذي يتزعمه نظام طالبان في أفغانستان دورا محوريا في تلك الهجمات"[54]، "وأن الحكومة وضعت أمام العالم والشعب الأمريكي حجة مقنعة، أنتنظيم القاعدة الذي يتزعمه "أسامة بن لادن"، كان مسؤولا وسيفرج عن ذلك بأدلة"[55]، وعلى إثر ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكيةمن إعتقال أكثر من 1200من العرب والمسلمين، ومن بينهم الكثير من المواطنين الأمريكيين كما قدم مكتب المباحث الفيدرالية قانونا يسمح بإجراء إعتقالاتلآجال زمنية غير محددة من دون الحاجة إلى تقديم مسوغات لذلك، وبموازاة مع هذه الأحداث أيضا قامت بعملية تعقب على المستوى الدولي لأي تنظيم، وأي فرد يشتبه في أن له صلات مع تنظيم القاعدةوساندها في

---

[52]– محمد محمود ولد محمد، مرجعسابق، ص3.

[53] – محمد سلامة النحال، **الحرب ضد الإرهاب– تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وإنعكاساتهاالإقليمية والدولية،(** تونس: دار النشر والتوزيع، 2009)، ص8.

[54]– أنور مسعود، **كشف المستر عن أحداث11سبتمبر**،(ترجمة الطيب عبد الله موسى، 2002)، ص ص12–31.

[55] محمد محمود ولد محمد، مرجع سابق، ص ص4–5.

ذلك عدد كبير من الدول على غرار ذلك الجزائر في أقل من سنة أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ما يناهز عن3000 شخص.

بالرغم من كون هذه الهجمات ليس الحادث الإرهابي الأول الذي يشهده العالم، وتتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه إنفرد بحملة من الخصائص ميزتها عن غيرها من الأحداث الإرهابية، التي شهدها العالم في تاريخه المعاصر ومن أبرز هذه السمات[56]:

1-أصاب الهجوم مواقع حيوية وإستراتيجية، أثرت على مكانةالولايات المتحدة الأمريكية، وهيبتها وانهارت معه المزاعم الأمنية الأمريكية، وهو ما دفع القيادة الأمريكية إلى القيام بمراجعة شاملة لمفهوم الأمن الداخلي بالقدر نفسه الذي تأخذه التهديدات الخارجية.

2-أن الهجوم لم ينطلق من دولة معينة، ولم ينفذه عدد محدد يمكن الرد عليه وإلحاق الهزيمة به، ولذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكيةسوى إعلان الحرب على الإرهاب والجماعات الإرهابية التي خططت للهجوم.

3-أن هجمات أحداث2001/09/11 أدى إلى إستنفار جميع الدول بلا إستثناء للوقوف صفا واحدا للرد على المسؤولين عنه، ومواجهة أثاره وتداعياته.

4-إتجه الخطاب السياسي الأمريكي إلى تدويل الأزمة، وقام بتصنيف الدول تبعا لمواقفها من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، حيث ذكر الرئيس الأمريكي بوش الإبنأنداك أن الدول التي لا تقف مع الولايات المتحدة الأمريكية فهي مع الإرهاب.

**المطلب الثاني: تأثير أحداث11سبتمبر على العلاقات الجزائرية -الأمريكية**

إنعكس أثر هذه الأحداث على الولايات المتحدة الأمريكيةفهز الصورة التقليدية عن الأمن الذي كانت تشعر به، ونقل هذا التهديد من الخارج إلى الداخل، فقامت على ضوء ذلك الإدارة الأمريكية باتخاذ عدة تدابير محددة في إتجاهات معينة، لتحقيق مصالحها في كل مناطق العالم، وإبراز دورها كقوة دولية مهيمنة، تتطلع لتوسيع نفوذها، فتجلت رسالتها الجديدة في عبارة "بوش الإبن": "من ليس معنا فهو ضدنا"، وبذلك إعلان الحرب على التهديدات الجديدة التي يمثلها الإرهاب والقضاء على ما أسمته بالجماعات الإسلامية المتطرفة.

في هذه الأثناء وعندما ضربت الرحلة77 صبيحة11 سبتمبر2001 مقر البنتاغون، كان هناك الجنرال" محمد مدين" المدعو توفيق، رئيس المخابرات الجزائرية المعروفة إختصارا DRS" الذى نجى هو ومن معه من الجنرالات الجزائيين والأمريكيين من الهجوم[57].

---

[56]- دون كاتب، **أحداث 11سبتمبر وإنعكاساتها إقليميا ودوليا**،في:

http://www.elwassat.com/ ?p=36951. (2014/04/07)

[57]-محمدالعربيزيتوت، **الجزائر والحرب على الإرهاب**، في:

هذا الحدث العالمي كان مسوغا قويا، ومنعرجا غير من توجه العلاقات الأمريكية –الجزائرية، وجعلها تأخذ بعدا آخر بعد برود إستمر على مدار تسعينات القرن الماضي، فسارعت الجزائر إلى إستنكار هجومات 11 سبتمبر2001، حيث أدان الرئيس بوتفليقة الإعتداءات الوحشية وقال في رسالة إلى الرئيس بوش: "لقد صدمت والشعب الجزائري بالإعتداءات الوحشية التي ضربت الشعب الأمريكي"، وأعلن إستعداده للتعاون في كافة المجالات الأمنية والعسكرية في الحملة ضد الإرهاب[58].

أصدرت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش، جملة من القرارات والإجراءات في إطار ما يعرف بالحرب الإستباقية، والتي تعني التصدي للحركات الإرهابية في بيئتها الأصلية، قبل أن تمتد أياديها إلى الدول الغربية فأعلنت عن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي2006/2002 وركز فيها بوش الإبن على أن أولويات الولايات المتحدة الأمريكيةستتمثل في تعطيل وتدمير المنظمات الإرهابية ذات الإمتدادات العالمية، ومهاجمة قياداتها ومراكز التحكم والقيادة والمعلومات لديها، ودعمها المادي وقنوات تمويلها بما يؤدي لشل قدرة الإرهابيين على تخطيط العمليات وتنفيذها، وثانيا دعم الولايات المتحدة الأمريكيةللمجتمع الدولي في حال التعرض لأي تهديد، وإكتشاف طرق جديدة للتعاون الدولي في مقاومة الارهاب، وشمل هذا إستعدادالولايات المتحدة الأمريكيةللتعلم والإستفادة من تجارب الأخرين بالإضافة إلى إشراك هؤلاء الأخرين بالتجربة الأمريكية[59].

وعلى إثر ذلك عززت الولايات المتحدة الأمريكيةتعاملاتها مع الدول العربية بالخصوص الجزائر باعتبار تجربتها في مكافحة الإرهاب فلم تكن الإدارة الأمريكية في حاجة لمن يذكرها بأن الجزائر مدرسة في مكافحة الإرهاب وجب التعلم منها،بحسب وصف وزير الدولة البريطاني " كيم هاولز" 2005[60]،فساندت إصلاحات الرئيس بوتفليقة، وأشادت بمشروع المصالحة الوطنية الذي عمل على إرجاع الأمن والإستقرار في الجزائر، كما قامت بفتح مكاتبها القنصلية بالجزائر في 2005/11/5، وهذا ما يشكل الواجهة التي ستعتمد عليها لتكثيف تعاونها معها، ثم باشرت الدولتان سلسلة من الإتصالات المكثفة وتبادل للزيارات بين مسؤولي البلدين وكان أبرزها زيارة كاتبة الدولة الخارجية الأمريكيةأنذاك "كوند ليزا رايس"، في إطار جولة قادتها إلى دول المغرب العربي، كما قام الجنرال "شارل فوالد" نائب قائد القوات الأمريكية بأوروبا يوم2005/06/15 بزيارة إلى الجزائر كان في إستقبالهفي مطار هواري بومدين اللواء أحسن ظافر قائد القوات البرية ثم استقبله اللواء أحمد قايد

---

http://www.aljazeera.net/opinions/pays/de7bge1c-83fo-4f97-ad3ffo580-26c (2014/03/06)

[58]–محمد سلامة النحال مرجعسابق، ص13.

[59]– أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة، 2008/1990**، (القاهرة: دار حامد، 2009)، ص ص130-132.

[60]– دون كاتب، **11سبتمبر أبرز كابوس التسعينات في الجزائر**،في:

http://www.essalmoline.com/ara/pernalink/1529.html(2014/03/06)

صالح، في إطار التعاون بين جيشي البلدين رست أيضا بميناء الجزائر في 2005/06/6 وحدة من حراس الشواطئ الأمريكية(usgg beur) هذا التوقف دام 3 أيام، مكن من إجراء تمارين مع وحدات القوات البحرية الجزائرية[61]، إضافة إلى زيارة كل من وزيري الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" سنة2012 و"جون كيري" يوم3و2014/04/4 تبادلا فيها مع الرئيس بوتفليقة المزيد من سبل الشراكة الأمنية وبحث المسائل الإقليمية والدولية، كما قام مسؤولون جزائريون، بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكيةكما كان أهمها زيارة الرئيس بوتفليقة ووزير الخارجية مراد مدلسي، كما تم تشكيل لوبي جزائري بالكونغرس الأمريكي، وهي أول تجربة جزائرية أمام أعلى هيئة للتشريع وصناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوكل لهذه اللجنة مهمة تطوير العلاقات الثنائية وازدهارها، ومهمة الأعضاء المشكلين لما ترقبه صورة الجزائر أمام الفعاليات النشيطة بالولايات المتحدة الأمريكيةوالدفاع عن مصالحها[62].

كما أن الجزائر، وبعد هذا الحدث العالمي، إنغمست ودعمت أمريكا في حملتها" الحرب الدائمة على الإرهاب"، وبذلك سنحصل من واشنطن وحلفائها الأوروبيين على معدات عسكرية عالية الدقة مثل: منظار للرؤية الليلية، طائرات بدون طيار، هذه الأخيرة التي أستعملت في الهجوم الإرهابي بعين أميناس يوم2013/01/16، وكذلك وفي إطار التعاون الإستراتيجي الأكثر إستجابة وتلاؤما، ستتبادل الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية معلومات إستخباراتية للقضاء على الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي حولت فيما بعد تحالفها مع تنظيمات إرهابية أخرى إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي سنة2007 تحت قيادة عبد المالك درودكال، هذا الشكل من التنظيمات الإرهابية عانت منه الجزائر في حقبة التسعينيات، وخلف وراءه حسب إحصائيات رسمية ما لا يقل عن 200ألف قتيل، غالبيتهم من المدنيين، ومئات الألاف من المعوقين والمشردين واليتامى والأرامل والمفقودين والمهاجرين، وإضافة إلى الدمار والتخريب الوحشي الذي لحق بالعديد من المؤسسات والمنشآت الإقتصادية والتجارية الإجتماعية، وتدمير البنية التحتية من جسور وسكك حديدية حيث قدرت الخسائر بعشرات المليارات من الدولارات[63].

وفي أواخر سنة2010 حدث توتر في العلاقات الجزائرية الأمريكية حول قائمة الإجراءات الأمنية التي إتخذتها واشنطن، حيث أدرجت المواطنين الجزائريين في قائمة الدول التي يخضعون لتفتيش إستثنائي في المطارات والموانئ الأمريكية، هذا القرار الأمني لواشنطن ، نددت به الجزائر وإستدعى خلالها وزير الخارجية مراد مدلسي السفير الأمريكي لدى الجزائر "ديفيد بيرس" وأعرب له

---

[61]– أمال، **"نائب قائد القوات الأمريكية بأوروبا"**، مجلة الجيشالجزائر، العدد504، (2005)، ص5، ص7.

[62]–ريمة خالم، مرجع سابق، ص70.

[63]–السيد أمين شلبي، **أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية2000–2005**،( القاهرة: دار العلا للكتب، 2005)، ص55.

عن إستنكار الجزائر لهذا القرار، ثم قابلته الجزائر بالمعاملة بالمثل لكن هذا الاجراء الأمني لم يدم طويلا وسرعان مازال التوتر إذ ألغت الولايات المتحدة الأمريكيةإجراءات التفتيش الاستثنائية على الجزائر[64].

لقد وضعت هجمات11سبتمبر2001،صورة مغايرة وهي أنه حتى أعظم دولة في العالم، وبكل إمكانياتها السياسية، العسكرية ،الاقتصادية والمالية غير معزولة عن التهديد، وإستهداف أمنها القومي وأن موجة الإرهاب تشكل تحديا حقيقيا لجميع الدول.

عندما انفجرت أبراج مركز التجارة العالمي في نيويورك، وما تبعها من أحداث جديدة، دخلت الجزائر إلى أولى أزمات القرن21الكبرى[65]، وهي المنتقلة من مخلفات الهجمات الإرهابية عليها، فأيد الرئيس بوتفليقة وبحكمته التحالف الدولي، والإجراءات الأمريكية من أجل القبض على المشتبه في إرتكابه جرائم نيويورك وواشنطن، وبذلك الحصول على المزيد من المعدات والمساعدات الأمريكية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وضمان إستقرار منطقة المغرب العربي ككل.

**المبحث الثاني: التحديات الأمنية ودوافع التعاون**

**بين الجزائر وواشنطن**

يعرف الواقع الأمني في منطقة المغرب العربي وضعا أمنيا غير مستقرا حيث يعاني من جملة متنوعة من التهديدات التماثلية وغير التماثلية، والتي أثرت ولازالت تؤثر على الأمن الوطني الجزائري بإعتبارها دولة موجودة في قلب هذه المنطقة الإستراتيجية، كما تعد مشكلة وهاجسا للقوة العظمى في العالم "أمريكا" لما قد تشكله هذه التهديدات من خطر على مصالحها الموجودة في المنطقة بما فيها الجزائر، خاصة وأنها وبعد أحداث2001/09/11 وضعت دول المنطقة ككل كجبهة جديدة في حربها العالمية ضد الإرهاب.

وبالنظر لميوعة هذه التهديدات وإمكانية إنتشارها بسرعة مع عدم التحكم فيها، والوصول إلى معلومات دقيقة ونهائية حولها، سعت كل من الدولتين جاهدتين لإحتواء هذه التهديدات الخطيرة والمهددة لأمنها ومصالحها في دفع أواصر التعاون[66].

**المطلب الأول: التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية**

---

[64]–أبوبكر المبروك بشير أبو عجيلة، **الحادي عشر سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكيةإتجاه منطقة الشرق الأوسط2001/2008**، مجلة الحوار المتمدن، العدد274، (أكتوبر 2012)، ص6.

[65]– عبد المنعم سعيد، **العالم على حافة الهاوية**، (القاهرة: دار النهضة، مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص212.

[66]–أحمد أبو الروس، **الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية**،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص200.

على غرار معظم الدول، تأثّرت كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بالتحولات العميقة التي عرفتها المنظومة الدولية منذ أحداث2001/09/11، فقد توسعت مضامين التهديدات ذات العلاقة المباشرة بالأمن القومي للجزائر وواشنطن، وضمن سياق هذه التهديدات المتنوعة نجد في شكله الصلب واللّين:

**أ-التهديد الإرهابي:**

تعد الجزائر من الدول التي تأثرت وعانت من هذا التهديد بشكل لافت مع بقية الدول الأخرى، وقد وصل هذا التهديد في لحظات معينة إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية، فأدىإنغلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينيات إلى إستفحال ظاهرة الإرهاب، والتي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له، فكانت البداية الحقيقية له فكانت البداية الحقيقية له عام 1992، عندما سجلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إنتصارا كاسحا في الإنتخابات التشريعية، وعلى إثر ذلك قام الجيش بقيادة وزير الدفاع "خالد نزار" بوقف العملية الإسلامية بحجة أن المشروع السياسي للجبهة الإسلامية سيدخل الجزائر في دوامة من التطرف والحكم التيوقراطي[67]، وعلى ذلك تم إعتقال أعضاء جبهة الإنقاذ الحزب مما أدى إلى فرار أعضائها إلى الجبال وحملوا السلاح وأعلنوا العصيان على مؤسسات الدولة[68]، وإشتعلت الجزائر بعد ذلك ، ثم ظهرت الجماعة المسلحة الأكثر تطرفا بعناصرها المقدرة3ألاف وأمراءها الذين قادوا العمليات الإرهابية بتفخيخ السيارات، وإغتيالات، وخطف وفرضوا إتاوات، إرتكاب مجازر أبشعها مجزرة بن طلحة في بني مسوس وغيرهم، ومع وصول الرئيس بوتفليقة، إلى قصر المرادية، كرئيس للجزائر في عام 1999 شرع في إتخاذ سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، والتي أثبت الواقع نجاعتها، وتمكنت الجزائر من فرض الإستقرار والأمن، كما نجد واشنطن والتي عانت من ويلات الإرهاب المختلفة إبتداءا من إستهداف سفارتها في كل من كينيا ونيروبي ودار السلام في تنزانيا منذ 1998، إلى حادثة إختطاف سياح في الصحراء الجزائرية من بينهم أمريكيين في أوائل2003، وصولا إلى محاولة خطف رعاياها في الإعتداء الإرهابي على المنشأة الغازية في الصحراء الجزائرية" تيقنتورين"، والذي تصدى لها الجيش ببسالة وخلفت وراءها مقتل 37شخص.

---

[67]- محمد مسعود قيراط، **الإرهاب دراسة في برامج وطنية وإستراتيجيات مكافحته**،( الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص170.

[68]- صالح زياني، "**تحولات في العقيدة الأمنية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، مجلة الفكر، العدد5، ص ص293-294.

ومن هنا تعد قضية الإرهاب أحد أبرز إهتمامات القيادة الجزائرية ومحور تعاونها الأساسي مع واشنطن، وتعد منطقة الساحل الإفريقي أو ما أطلق عليها "قوس الأزمات" لكثرة النزعات فيها وتعدد الإثنيات والعرقيات مما يصعب الإستقرار فيها، برهان التحدي لكل من الجزائريين والأمريكان، كونها أصبحت بعد أحداث2001/09/11 ملجأ للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، واختراق هذا الأخير وتوغله في عدة دول فيها واستهدافه للمصالح الغربية، ومواطنيها المتواجدين على أراضي الساحل الإفريقي[69].

شكل رقم (01) خريطة توضح مناطق تواجد التهديد الارهابي في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي

**المصدر:**

Djibril DIOP, L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis de lalutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales les nouveaux paradigms del interventionnisme américain ,in (www.cerium.caI MGpdfAfrique_USA.pdf.pdf), p : 14

من خلال الخريطة يتضح لنا أن أماكن تمركز التنظيمات الإرهابية تتواجد في الجنوب الجزائري، دولة النيجر، وشمال مالي اضافة إلى التشاد.

كما تشير الأسهم المشارة إلى مناطق مرور التنظيمات المتطرفة الإرهابية حيث تنتقل من الجزائر والمغرب إلى أوروبا، كما تنتشر في الدول المجاورة للجزائر.

أصبحت تتخذ الجماعات الإرهابية الأماكن الصحراوية لصعوبة تضاريسهاواتساع مساحتها وقدرتها الكبيرة فيها على المراوغة والهروب من الأجهزة الأمنية.

**ب-الجريمة المنظمة:**

تعد الجريمة المنظمة كتهديد صلب على الأمن القومي الجزائري والأمريكي، وعلى جميع الوحدات المرجعية المشكلة لكيانه(الفرد، المجتمع، الدولة)، وحسب معظم الخبراء والباحثين ، فإن

---

[69]- مريم براهيمي،مرجع سابق، ص27.

الجريمة المنظمة تتخذ العديد من الأشكال: (الإتجار بالمخدرات، الهجرة السرية، المواد النووية، المعادن الثمينة، الأثار، أنواع الحيوانات، الإتجار بالبشر والأعضاء، سرقة السيارات[70]....إلخ)، وزادت خطورة تحدي الجريمة المنظمة خاصة بعد وجود علاقة بينها وبين ما يعرف بالإرهاب في الساحل الإفريقي، ومن خلال إجتماع لمجلس الأمن في إطار النقاش حول الإتجار بالمخدرات في إفريقيا عقد في ديسمبر2009، حيث صرح "أنطونيو ماريا كوستا" مدير مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة بأن:" المخدرات لا تعني فقط الجريمة المنظمة، بل إن الإرهابيين والمنظمات التي هي ضد الحكومة في الساحل الإفريقي تستعمل إيرادات المخدرات في تمويل عملياتها وشراء التجهيزات والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات"[71].

وما ساهم في توسعها عوامل القرب الجغرافي من مناطق انتاج وعبور المخدرات في إفريقيا وجنوب الصحراء(المغرب، مالي، السينغال، النيجر....) وكذلك طبيعة وبنية الحروب والنزعات في بعض الدول الإفريقية،وإنكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية.

وما تشير إليه الأرقام من كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين، المضبوطة في الجزائر، كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الألاف من الأقراص المهلوسة، ففي أخر حصيلة لمصالح الشرطة الجزائرية ضبطت مصالح الأمن الوطني في الفترة الممتدة من شهر مارس2012 إلى شهر أوت2012 أكثر من 10أطنان من مخدر القنب الهندي و150غ من الهروين، و5,996كغ من الكوكايين، وكميات معتبرة من الأقراص المهلوسة والتي قدرت ب90ألف قرص، كما تمكنت من إحباط عدة عمليات تهريب البنزين والمواشي والمواد الغذائية[72]، وهذا ما يوضح مدى خطورة التهديد الآتي من مختلف أشكال الجريمة المنظمة وشبكات تهريبها والإتجار بها على الأمن الجزائري.

**ج-أزمتي ليبيا ومالي والتخوف من الدولة الفاشلة:**

تشير الدراسات الإستراتيجية الأولية أن كل من الجزائر باعتبارها دولة مجاورة لهاتين الدولتين، والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة لها مصالح في كل من دولة مالي وليبيا، ستجدان نفسيهما أمام دولتين فاشلتين، تجسدها (الحالة المالية والليبية)، وذلك بعد إنقلاب جانفي2012 في مالي والحراك الشعبي منذ منتصف فيفري2011 في ليبيا، والذي أدى إلى تعطيل العمل بالمؤسسات الحكومية والدستور، ودخول الدولتين في فوضى وعدم الإستقرار السياسي والأمني خصوصا بعد التدخل الأجنبي لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وبروز جراء ذلك ما يعرف بالميلشيات والحركات

---

[70]- قوي بوحنية، **إستراتيجية الجزائر إتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي** في:
http :studies.aljazaeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.(2014/03/29)

[71]- أسماء رسولي، "**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**"، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2011، ص84.

[72]- دون كاتب، **مجلة الشرطة**، عدد110، (أكتوبر2012)، ص53.

الإنفصالية المسلحة وحسب الخبراء والمتتبعين فإن عدد الميليشياتفاق100 ميليشية 125ألف حامل للسلاح في ليبيا، وإتّساع نطاق إنتشار الأسلحة، حيث لم تعد مقتصرة على أسلحة خفيفة بل تعدها إلى أسلحة ثقيلة ومتطورة، ومن أبرز أنواع الأسلحة الثقيلة المستعملة في ليبيا:

– دبابات55t: والتي كانت تحوزها المعارضة وهي على درجة عالية من الحماية ضد الأسلحة النارية الصغيرة، كما أنها زودت بمدفع:

– راجمات الصواريخ المتعددة: طراز 63عيار، 107ملم وهي أنظمة تسليح ثقيلة[73].

– المدفع الرشاش الثقيل" د،ي،آ،سإيبيتشكيو"ملم: 12.7DSHQرشاش مضاد لطائرات الهيلوكوبتر والمركبات العسكرية الخفيفة، المدفعية المضادة للطائرات.

– راجمات القنابل الصاروخية(rbj): والذي يتسم بفاعلية كبيرة في مواجهة الدبابات والعربات المدرعة.

– مركبات المشاة القتالية والمدافع ذاتية الحركة.

هذه بعض الأسلحة المستخدمة في النزاع الليبي، والتي لم يحدد كميتها حيث أصبحت في يد الميليشيات المسلحة، الأمر الذي أثار مخاوف كل من الجزائريين والولايات المتحدة الأمريكية، فوفقا لتقديرات أمريكية فإن نظام القذافي كان يمتلك 20ألف صاروخ أرض جو، و تعمل السلطات الأمريكية على تقصي ما حدث لهذه الصواريخ رغم الإعتقاد من تدمير حلف الأطلسي، لمخازن الأسلحة في ليبيا، كما يمثل الهاجس الأكبر وصول هذه الأسلحة للتنظيمات الإرهابية في منطقة الصحراء والذي سينعش أنشطتها الإجرامية، فأظهر تقرير لمجلس الأمن الدولي أنه تم إعتراض طريق قافلة للميليشيات في النيجر، كانت تحمل كميات كبيرة من المتفجرات من نوع "سيمتكس"و445جهاز تفجير كانت موجهة إلى معسكرات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي.

لقد فتح النزاع الليبي والمالي الباب على مصراعيه، فمن الباب الأول أعاد إبراز الهويات الإثنية للمطالبة بمزيد من الحقوق السياسية، مما قد يحدث تغيرات في الخريطة الجيوسياسية لدول المنطقة، ومن باب ثاني فتح المجال لمزيد من تدفق كل أنواع الجريمة المنظمة، ومزيد من التوغل للجماعات الإرهابية المتطرفة[74].

**المطلب الثاني: دوافع التعاون الجزائري الأمريكي**

حرصت الجزائر على إقامة وتعزيز علاقات قوية مع الجانب الأمريكي لكونها بحاجة لدولة ذات تأثير مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن الجزائر تتمتع بمكانة جيوإستراتيجية هامة في

---

[73]–هشام بسباس، "**تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمالي الاطلسي في الأزمة الليبية2011 وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري**"، رسالة ماستر منشورة، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، 2012، ص ص121–122.

[74]– يوسف محمد الصواني، "**التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة الأمن**"، مجلة المستقبل العربي، (طرابلس)، ص10.

منطقة إفريقيا بالإضافة إلى خبرتها وقوتها في محاربة التهديدات المختلفة ،أسهم ذلك في تقارب وجهات النظر بين الطرفان تحكمهما في ذلك دوافع محددة من تعاونها والتي ترجع إلى ما هو أمني وماهوجيوإستراتيجي كالتالي:

**أ-الدوافع الأمنية:**

تقف الإدراكات والمخاوف الأمنية في تصور صانعي القرار في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لأمنها القومي بعد أحداث2001/09/11، فالحرب على الإرهاب هو الشعار الجديد الذي أطلقته واشنطن أدى إلى تدخلها عسكريا في أفغانستان والعراق بحجة أن هذه الدول تتبنى الإيديولوجيات الراديكالية الداعية إلى إستخدام العنف ضد الوجود الأمريكي من منشآت وأفراد، كما أنهما تدعمان الجماعات الإرهابية والتي إعتبرتها مصدر تهديد جديد وخطير لمصالحها عبر العالم، وهذا ما ينطبق أيضا على حركة الجهاد الإسلامي في منطقة الصحراء الكبرى، والتي تشكل هي الأخرى بعد ارتباطها بالقاعدة الأم في أفغانستان تهديدا على أميركا والجزائر، وعلى هذا الأساس شكل الدافع الأمني جوهر التعاون فاعتمدت كل من الجزائر وواشنطن على تضييق الخناق وممارسة الضغوط على زعماء وعناصر القاعدة في الصحراء، وتجفيف منابع الدعم المالي واللوجستي لهم، في دول المنطقة، خاصة في ظل وجود حدود طويلة تتجاوز6343كلم للجزائر ، وعدم إستقرار سياسي وأمني في الدول المجاورة على رأسها(النيجر، ليبيا، مالي، تونس)، هذه الدول شهدت ما يعرف بموجة الربيع العربي منذ مطلع2011 وما نتج عنها من تنامي للصراعات الإثنية، وهو مايشكل تهديدا صلبا للجزائر، وإنتشار لقطع السلاح المتنوعة الخفيفة والثقيلة، وعجز حكومات الدول عن إسترجاعها، فأشار تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف إلى أن هناك حوالي100مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أنّ 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تتنقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر[75].

**ب-دوافع جيوإستراتيجية:**

معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية تؤكد على وجود علاقة بين الموقع الجغرافي والسياسي ولعل، "نابليون بونابرت"، قد أصاب حينما إعتبر أنّ الجغرافيا تتحكم في وتدير سياسة الأمم.

وفي جوانب ذات الصلة بالرؤى الإستراتيجية فإنه لا يمكن إغفال أهمية منطقة المغرب العربي الممتد على مساحة إجمالية قدرها 6048141كم$^2$ تشمل أراضي الصحراء الغربية، ويقع شمال القارة الإفريقية، ويرتبط بثلاث مناطق جيوسياسية وهي إفريقيا، منطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي، كما يطل على المحيط الأطلسي بشكل مهم من خلال المغرب الأقصى وموريتانيا.

---

[75] -قوى بوحنية، مرجع سابق.

كما تكتسب أربعة أبعادإستراتيجية مهمة فهي ملتقى ثلاث قارات أسيا ،إفريقيا و أوروبا وتحدد هذه الأبعاد في كل من البعد المتوسطي وإمتداداته الأوروبية شمالا،[76] البعد الإفريقي جنوبا، البعد الشرق أوسطي والبعد الأطلسي غربا، كما أن الجزائر كإحدى أبرز دول منطقة المغرب العربي والتي تتربع على مساحة2381741كلم$^2$ وهي الأولى إفريقيا من حيث المساحة بعد إنقسام دولة السودان، وعلى الساحل يمتد إلى1200كلم، وبذلك تعد ساحة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية حيث تسعى هذه الأخيرة لبناء قاعدةأفريكوم في دولة الجزائر لتوسع إنتشارهاالعسكري والذي يمثل إحدى أدوات القوة الأمريكية عالميا، وأن الجزائر لا تخرج كذلك عن دائرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومن خلال هذا الوضع الجيوإستراتيجيالمهم تحاول الجزائر بعد عقد من العزلة(1992، 2000)، إعادة بناء ما خسرته خلال الأزمة وإعادة بعث العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرض هيبتها على المنطقة، خاصة وأن التجربة السياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر، رائدة في إطار الدبلوماسية السلمية والهادئة، وتعد قضية إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، بطهران وصولا إلى الوساطة النوعية للجزائر في النزاع الأريتيري- الأثيوبي في سنة2000/12/12 وبحضور وفد أمريكي، تجارب تسجل في التاريخ السياسي الجزائري. تأمل القوى الكبرى إستغلالها في ظل الأزمات الدولية ولاسيما أزمات الساحل الإفريقي ويراهن صانعي القرار الأمريكيين على الجزائر بحكم موقعها الجغرافي، ووزنها السياسي لعب أدوار وساطة بين القوى الإقليمية والدولية، كما تعد الجزائر شريكا إستراتيجيا هاما في الحلف الأطلسي، لإمتداداتها البحرية على البحر المتوسط كحلقة أرضية وبحرية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا، وكبوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي التي تهتم بها واشنطن في إطارة مبادرة "بان الساحل" هذه المبادرة، الأخيرة والتي تسعى فيها الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع دول الساحل الإفريقي كموريتانيا، النيجر، مالي إضافة إلى الجزائر لمكافحة ظاهرة الإرهاب، وأيضا تعد الجزائر من أبرز مهندسي مبادرة " الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقياNEPAD"، والتي تأسست في جويلية2002 وهي قوة سياسية تعول عليها واشنطن للتفاوض مع القارة الإفريقية[77].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وباعتبارها الدولة الأقوى في العالم، والدولة المتطورة على جميع الأصعدة والمالكة لعدة إختراعات وتقنيات حديثة ومتطورة، تسعى الجزائر ومن خلال تعزيز علاقات معها على المستوى الأمني والسياسي إلى الحصول على التقنية والخبرة الأمريكية، والدعم المالي لمكافحة التهديدات المحيطة بها، فالجزائر لأهميتها إحتضنت المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب، وهو مشروع الذي ستقدم فيه المصالح الأمريكية المتخصصة على

---

[76]–yahiazoubir, haizanamirachfermandez, NorthAfricaPoliticsRegion And the Limits of transformation, (new York: routedge, 2008), P253

[77]– سني محمد أمين، "**المدركات الإستراتيجيةإتجاه الجزائر، إدارة جورج بوش، نموذجا**"، مجلة الحوار المتمدن، العدد2890، (16جانفي 2010).

مستوى كتابة الدولة وعدد من الهيئات الأخرى دعما تقنيا وماليا وخبرة أمريكا في مجال مكافحة الإرهاب.

في الأخير نجد أن الأمن القومي الجزائري، والأمن القومي الأمريكي يواجهان جملة من التحديات الأمنية الخطيرة أبرزها ظاهرة الجريمة المنظمة، أزمة الدولة الفاشلة، ظاهرة الحركات الإرهابية والتي تعاظم وجودها بعد أحداث2001/09/11 وعلاقتها واستفادتها من الأفعال السابقة(الجريمة المنظمة، الدولة الفاشلة)، هذه المعطيات والمتغيرات، والتي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي، تعد الجزائر إحدى دولها، وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكيةفي أراضيها بمصالح إقتصادية هامة، وبيئة أمنية تعد ضرورية لأمن أمريكا خاصة وأن التنظيمات الارهابية أصبحت تتخذ من صحراء الساحل معاقل لها ومراكز للقيام بعملياتها، وبذلك يعد الدافع الأمني، والدافع الجيوإستراتيجي حافزين مهمين لزيادة أواصر التعاون بين الجزائر وواشنطن.

**المبحث الثالث: مظاهر التعاون الجزائري- الأمريكي**
**بعد أحداث 11سبتمبر2001**

يعدّ التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكيةحديث النشأة مقارنة بمجالات التعاون بين البلدين الإقتصادية، السياسية والثقافية، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل سياسية وتاريخية، فالجزائر منذ إستقلالهاأعتبرت من بين دول المعسكر الإشتراكي، لتبنيها النهج الإشتراكي، وركزت جل تعاونها العسكري مع الإتحاد السوفياتي سابقا، لكن مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي خصوصا بعد أحداث 2001/09/11 في إطار ما يعرف بالحرب ضد الإرهاب.

أصبحت شريكا فعالا وهذا ما أعطى لها وزنا معتبرا في الدوائر الأمنية والعسكرية الدولية، ما مهد السبيل لبروز إهتمام أمريكي مميز للجزائر تكلل بتعاون ثنائي مشترك في مختلف المجالات العسكرية والأمنية.

وعلى ضوء هذا سنتناول من خلال هذا المبحث، مظاهر التعاون الجزائري الأمريكي بعد أحداث2001/09/11 من خلال التطرق إلى التنسيق الأمني بين الجزائر وأمريكا بالإضافة إلى أسس ووسائل التعاون الأمني بين البلدين.

**المطلب الأول: التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية**

يعد تاريخ2001/09/11 منعرجا كبيرا في مفهوم السياسة الخارجية والدفاع للولايات المتحدة الأمريكية، فالساحة الدولية عرفت منذ ذلك الحين تحولات كثيرة، زعزعت المذاهب والقناعات الدولية، وبات للجميع أن ما بعد هذا التاريخ تميز بمفهوم وقانون جديد[78]، خاصة في مستوى طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكيةمع حلفائها، بحيث أصبح ما يميز بعد ذلك التاريخ أن الحرب على الإرهاب أصبحت تمثل العمود الفقري للتواجد الأمريكي عبر العالم، وبذلك فإن أساس التحالفات الجديدة للعلاقات الأمريكية مع دول العالم من هذا المنطلق أصبحت محكومة بهذا المحور الكبير والذي وضع جميع دول العالم أمام حتمية التموضع ضمن إحدى الخيارين إما: "مع أو ضد".

وعلى هذا الأساس فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز علاقاتها السياسية وعلى طرق تسيير الأمن الدولي، وهذا ما نرصده من خلال العلاقة الجزائرية –الأمريكية، بعد هذا التاريخ، فقد ساهمت التحولات الإستراتيجية لمرحلة ما بعد2001/09/11 في ترقية التعامل الأمريكي الجزائري في المجال الأمني خاصة فيما يتعلق بمكافحة الارهاب، حيث تعتبر الجزائر دولة رائدة في هذا الميدان، وخاصة وأنها عانت من هذه الظاهرة ولا تزال تعاني منها، وهو ما يجعلها أكثر إستعدادا

---

[78]– أحمد يوسف وممدوح حمزة، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**، (بيروت: مركز الدراسات، الوحدة العربية)، ص234.

من غيره للإنخراط في المخططات الأمريكية في المنطقة.ويؤكد هذا الإعتراف بالدور الجزائري ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في الرسالة التي بعثها للرئيس بوتفليقة، في 2004/07/3 بمناسبة الذكرى42 للإستقلال الوطني وجاء فيها: "أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مكافحة الإرهاب"[79].

ويتمظهر التنسيق الأمني بين البلدين من خلال:

أولا: التنسيق بين البلدين في إطار مكافحة الإرهاب:

بعد أحداث2001/09/11 والتي قلبت الموازين وخلطت الأوراق، وجعلت الجمهوريتين يعيدون ترتيب أولوياتهم وخيارتهم الإستراتيجية، فبعدما كان الأمن أحد خيارات الإستراتيجية الأمريكية، أصبح بعد2001/09/11 الخيار الوحيد والأمثل، فقد أصبح الهاجس الأمني لدى صناع القرار الأمريكيين[80].

فقد أعلن البيت الأبيض في يوم2002/09/20 إستراتيجية أمنية جديدة باتت تعرف "بعقيدة الرئيس بوش الإبن"، وقد مثلت هذه الوثيقة أهمية خاصة، إذ أعلنت بداية تغيير إستراتيجي في العقائد الأمنية، العسكرية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أعلنت عن إستراتيجية أمن قومي أمريكي جديدة، هدفها الأساسي مكافحة الإرهاب والقضاء عليه عبر الإنتقال من سياسات الردع والإحتواء التي ميزت الفكر الإستراتيجي الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة إلى سياسات الحروب الوقائية والتي تستهدف الإرهاب والدول المارقة.

لقد إستحوذت الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب دفعة قوية وأخذت الأولوية في الأجندة السياسية الأمريكية، التي شهدت تغيرات جذرية، بحيث أصبحت موجهة بالكامل نحو وقف الإرهاب ومحاسبة الدول الراعية له، وهو ما أصبح يمثل الركيزة الأساسية في سياسة الإدارة الأمريكية الحالية.

إن الحملة الأمريكية ضد الإرهاب أعقاب 2001/09/11، أثارت جدلا واسعا في أوساط الباحثين والدارسين، ليس فقط في تحديد معنى الإرهاب والإرهابيين، وإنما في تحديد حقيقة الأهداف الأمريكية من حملتها في مكافحة الإرهاب[81].

إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان عن أهداف تعد مشروعة دوليا "عامة" وهي أهداف تهتم بالأمن والسلم، العالميين وهي بذلك ضمنت شرعية كل ما ستقوم به، من إجراءات أمنية أو أعمال عسكرية، الأمر الذي سيضمن لها تحقيق أهداف خاصة تخدم مصلحتها بالدرجة الأولى.

---

79 –Rachid Oufkir,"**redéploiement militaire American, l'Afrique du nord après le 11/09/2001**", mémoire de master2, institut de études européennes, 2006, P6.

80– نور الدين حشود، مرجع سابق، ص46.

81– ياسر طاهر الياسيري، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية، رؤية قانونية وتحليلية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص112.

إن التوظيف الأمريكي للخطر الإرهابي كعدو عالمي جديد، تأسس عليه سندها الإيديولوجي في بناء عقيدة إستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي الأمريكي أعطاها الدافع في تعزيز سلوكها لمواجهة هذا العدو الجديد.

أما عن الجزائر فإن هذه الأحداث كانت بمثابة تأكيد على المبادرات الجزائرية التي إتخذتها في هذا المجال ونادت بها ،وشكلت الحرب على الإرهاب فرصة هامة للجيش الجزائري، لينخرط في المساعي الدولية لمكافحة الإرهاب ويعرض تجربته الطويلة في هذا المجال، وهذا ما أدى إلى تطابق وجهات النظر الجزائرية والأمريكية حول الإرهاب وأخطاره[82].

وعلى هذا فقد تعزز التنسيق الأمني بين البلدين في إطار مكافحة الإرهاب، إذ يعتبر التعاون الجزائري –الأمريكي في هذا المجال، ديناميكيا ومتعدد الأبعاد، ومتكاملا من الناحية الجغرافية والأمنية ويتم التفاعل بين البلدين، في المجالات التالية:

– موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنها كانت على قناعة بأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بهذا الخطر ومواجهته إلا عبر مشاركة جماعية. وعلى اعتبار أن الجزائر عانت من الإرهاب طيلة عشرية كاملة، وطالما نادت بضرورة الجهود الدولية لمكافحته، ولقد شكل ذلك نقطة إلقاء حول مكافحة الإرهاب بكافة الطرق والوسائل، فالولايات المتحدة الأمريكية لها الإمكانيات الضخمة التي تمكنها من محاربته على أعلى مستوى، والجزائر تمتلك الخبرة الطويلة في ذلك[83]، ومن هذا المنطلق أصبح التنسيق بين البلدين ضرورة أكثر منه خيارا.

– إرتفاع عدد الزيارات الرسمية المتبادلة بين المسؤولين الأمريكيين والجزائريين في إطار مكافحة الإرهاب، فقد شهدت سنة2003 حوالي200 زيارة، حيث تبين هذه الزيارات أهمية التنسيق الإستراتيجي بين البلدين فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، وفي هذا الإطار أشار" جورج دبليو بوش" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في الإعتماد على الجزائر في إطار الشراكة لمحاربة الإرهاب، وإقامة الديمقراطية في المنطقة والعالم أجمع[84].

– كما كانت حادثة إختطاف السياح الأوروبيين في 2003 الحدث المفصلي الذي دفع واشنطن إلى الإعتبار أنه بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا إقليميا إستراتيجيا جديدا في حربها ضد الإرهاب[85].

**ثانيا: التنسيق الأمني بين البلدين في إطار مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي(الحلف الأطلسي)**

---

[82]–نور الدين حشود، مرجع سابق ص47.

[83]– لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص108.

[84]– دليلة مالك، **في إطار التعاون الأمني الجزائري الأمريكي**، في:

http ://www.djazairess.com/elmassa/3944 (2014/04/03)

[85]–بوحنية قوي، مرجع سابق.

تأسست مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي في عام1994 في إطار المقاربة الجديدة التي تبناها الحلف الأطلسي، تجاه العديد من الدول خاصة دول جنوب المتوسط والقائمة على تعزيز الحوار والتعاون بين الأطراف لمواجهة التهديدات التي تعرفها منطقة المتوسط(كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات)، ولقد إنظمت الجزائر إلى هذه المنظمة عام2000 والتي تظم دولا متوسطية(مصر، تونس، إسرائيل، المغرب)، وأخرى غير متوسطية(الأردن، موريتانيا)[86]، حيث تعد الجزائر شريكاإستراتجيا هاما مع الحلف الأطلسي، لإمتدادها البحري على البحر المتوسط، كحلقة أرضية وبحرية بين جنوب أوروبا، وشمال إفريقيا وكبوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي التي تهتم بها واشنطن[87].

ويتضمن الحوار الأطلسي المتوسطي أساسا أبعاد عسكرية وأمنية متعلقة بمهام حفظ الأمن والسلم والوقاية من النزاعات والتنسيق المعلوماتي والإستخباراتي أو أبعاد عملية وميدانية تتمثل في التمارين والتدريبات العسكرية المشتركة مع دول الجوار وأبعاد سياسية وديبلوماسية، كعقد الإجتماعات على مستوى المستشارين السياسيين[88].

وقد عرفت العلاقات العسكرية بين الجزائر وواشنطن تطورات مذهلة منذ إنضمام الجزائر إلى الحوار مع الحلف الأطلسي خصوصا بعد إعتراف الحلف بأهمية الدور الذي تلعبه الجزائر في مواجهة التهديدات التي تواجه أوروبا في الضفة الجنوبية وهو الذي أعطى دفعا لعلاقات التنسيق بين الطرفين[89].

وقد جرت العديد من المناورات العسكرية بين القوات البحرية الأمريكية والقوات البحرية الجزائرية في البحر المتوسط، كما قامت العديد من الوفود العسكرية الأمريكية بزيارة للجزائر، كما نشطت في سنوات(2001، 2003)، حركة تبادل الزيارات والوفود، أيضا بين الجيش الشعبي الوطني والحلف الأطلسي، فخلال فيفري2002 قام وفد من الحلف الأطلسي برئاسة العقيد "جيانا كار لوفر توان" بزيارة للجزائر تبعتها زيارة وفد القيادة الجنوبية الحلف بقيادة الأميرال "سيدني مورغان" الذي أكد بأن هناك تقدم مستمر في العلاقات بين الطرفين وأن آفاق التعاون واسعة[90].

إلى جانب هذا فقد شاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات السياسية، وكذا العمليات الأمنية والعسكرية، إلى جانب الحلف الأطلسي والتي تتجلى في النقاط التالية:

---

[86]– لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص109.

[87]–سني محمد أمين، مرجع سابق

[88]– لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص110.

[89]– سنيمحمد أمين،مرجع سابق.

[90]–عبد الرحمان الخالدي، **الجزائر نقطة تقاطع السياسة الفرنسية الأمريكية**، في:
.http ://www.naglress.com/attajdid/11497.(2014/04/06)

– مشاركة الجيش الجزائري في مناورات(أكتيف إند فور)، بعد2001/09/11والتي تقام كل 3أشهر والتي تجري في البحر المتوسط، لمراقبة التجارة البحرية وحمايتها من خطر الجماعات الإرهابية، إلى جانب قيامها بالتنسيق مع الحلف الأطلسي في إطار الإستراتيجية المتعلقة بالمفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي، والذي ظهر في براغ نوفمبر2002 وقد شاركت الجزائر في إجتماع "داكا فياليه" الأيسلندية في ماي2002[91].

– كما شاركت قوات من البحرية الجزائرية إلى جانب الحلف الأطلسي في تمارين بحرية مشتركة جرت في عرض السواحل الجزائرية في الفترة مابين9/4 ديسمبر2004، والتي أعلن خلالها مسؤولون من الحلف إستعدادهم لدعم مسار إحترافية الجيش الجزائري.

-مشاركة الجزائر في المؤتمر المنعقد حول التعاون بين الجزائر والحلف الأطلسي في 8/7 نوفمبر2005 تحت شعار من الحوار إلى الشراكة الذي كرس فكرة التعاون على أساس وحدة أمن غير قابلة للتجزئة[92].

– مشاركة البحرية الجزائرية في تدريبات ومناورات "فيونيكس" في أفريل2008 في جنوب إيطاليا التي يقودها الأسطول الأمريكي السادس بهدف تحسين تقنيات التدخل وإجراءات مراقبة السفن وكذا عمليات الإنقاذ في عرض البحر، كذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على مشاركة الجزائر في عملية المسعى النشط " active endeavour"، والتي نظمها الحلف في إطار الحوار المتوسطي والموجهة لمحاربة الإرهاب في المنطقة[93].

**ثالثا: التنسيق بين البلدين في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**

أنشأت في مارس من عام2005 هذه المبادرة، هي في الأساس توسيع للجهود الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، في منطقة المغرب العربي والساحل ومنطقة الصحراء الكبرى[94]، حيث كانت تعرف باسم مبادرة عموم الساحل2002 وتم استبدالها بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى، ليتم إعادة تسميتها بمبادرة الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء في2008، هذه المبادرة اليوم تغطي رقعة واسعة من المنطقة، بما في ذلك بلدان المغرب العربي، (الجزائر، تونس والمغرب )، (مالي،تشاد، نيجريا،السينغال، موريتانيا والنيجر) ويهدف برنامج الشراكة إلى:

---

[91]– نور الدين حشود، مرجعسابق، ص48.

[92]–لمياء مخلوفي، مرجعسابق، ص112

[93]–عبد العزيز لزهر، مرجع سابق، ص169.

[94]– إسماعيل بو الروايح،"**الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي(الجزائر، المغرب تونس)2001/2008**"،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص136.

– القضاء على الإرهاب من خلال تعزيز القدرات الإقليمية، وإضفاء الطابع المؤسسي على تعزيز التعاون بين القوات الأمن في المنطقة.

– تعزيز العلاقات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

– مكافحة الهجرة الغير شرعية، والإتجار بالمخدرات، والمتاجرة بالبشر.....إلخ، وذلك من خلال فرق أمنية خاصة من الخبراء العسكريين الأمريكيين.

– أنها تنتهج "مبدأ الإستباقية"من أجل تضييق الخناق على الشبكات الإرهابية واختزال مجهوداتها في النشاط الدفاعي ،وليس الهجومي .

– تسعى هذه المبادرة إلى تجسيد مبدأ العمل "بالأيادي الإفريقية" من خلال تنظيم تدريبات لجيوش دول المنطقة على مكافحة الإرهاب، على مستوى القوات الأمريكية، بالقيادة الأوروبية الأمريكيةEucom[95]، ولقد قدرت ميزانية برنامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء: " t s c t i "« saharaconnterterrorism initiative » بـــ60 مليون دولار سنويا. وقد عبر أحد الموظفين الرسميين الأمريكيين في تمثيل له بتجمع إقليمي بالجزائر عن هذا البرنامج قائلا:" إن هذا البرنامج يناشد ربط جهودنا لمكافحة الإرهاب عبر المنطقة من خلال تقديم المساعدة لتعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وذلك عن طريق دعم ومأسسة التعاون بين قواتكم الأمنية وقواتنا، وترقية التنمية الإقتصادية، التعليم، المؤسسات الليبرالية، والديمقراطية"[96].

يعتبر الأمريكيون الجزائر "الدولة المفتاح" key state " للإستقرار في المنطقة، على هذا الأساس جاء إدراج الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر ضمن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء على خلفية إعتبارهاالـــلجماعة السلفية للدعوة والقتالle groupe salafiste pour la prédication" et le combat" منبعا للأنشطة الإرهابية في الساحل وعلى هذا الأساس جاء إدراج الجزائر ضمن هذه المبادرة كتطبيق أساسي لإستراتيجية تجفيف منابع الإرهاب، التي إتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الدولية على الإرهاب[97].

وعلى هذا الأساس ترى الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة وتنسيق الجزائر للقضاء على الجماعات الإرهابية التي تنشط داخل إقليمها أو على حدودها، حلا مركزيا للتعقيد الأمني الحاد في منطقة الصحراء الكبرى، وبهذا واصلت الجزائر دعمها للجهود الأمريكية لمحاربة الإرهابية وأظهرت

---

[95]– سامي القمحاوي، **مبادرة أمريكية لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء**في:
http://www .ahram.org/archive/2005/7/31/repo4.htm(2014/04/05)

[96]–Khadija mohsenfinan, **les défis sécuritaires au Maghreb**. ( France : juin2008).

[97]– سامي القمحاوي، مرجع سابق.

دعمها بشكل عام للحرب العالمية ضد الإرهاب، وتتعاون الجزائر عن كثب مع جيرانها مندول الساحل وأدى هذا التعاون إلى إلقاء القبض على "عبد الرزاق البارا"[98].

لقد شهدت العلاقات الجزائرية- الأمريكية في السنوات الأخيرة، حركية سياسية ونشاطات ديبلوماسية، وأمنية مكثفة خاصة سنة2006، حيث عرفت تبادلا للعديد من الزيارات الرسمية، ذات الطابع العسكري، على غرار زيارة كل من كاتب الدولة المكلف بشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "دونالد رامسفيلد donaldrumsfeld" "كاتب الدولة الأسبق للدفاع "روبرت مولر" robert mueller مديرمكتب التحقيقات الفيدراليFBI للجزائر والزيارة التي قام بها القايد صالح قائد الأركان العامة للجيش الجزائري للولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة، للبحث في مسائل التنسيق الأمني العسكري بين البلدين[99].

وبحلول عام2008 أقامت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة عسكرية موحدة للقارة الإفريقية تحت إسم "أفر يكوم" ونقلت إليها مسؤوليات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل الإفريقي، وبالنظر إلى تمدد نشاط تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي، خصصت الولايات المتحدة الأمريكية خلال العامين2011، 2012، إعتمادات بلغت95مليون دولار لفائدة مبادرة التعاون الأمني[100]، وتتّخذ هذه القاعدة من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر لها، بعد فشل محاولات إقامتها في بلد مغاربي، أوفي إحدى دول الساحل الإفريقي، يقول في هذا الصدد وزير الخارجية الجزائرية الأسبق محمد بجاوي: "إن الجزائر ترفض إقامة قاعدة أجنبية غلى أراضيها لأن ذلك يتعارض مع سيادتها وإستقلالها[101].

---

[98]- أمير فرج يوسف، **مكافحة الإرهاب**،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011)، ص ص375-376.

[99]- محمد الأمين بن عائشة، **المثلث الاستراتيجي: الجزائر، الطاقة، الولايات المتحدة الأمريكية**،في: (06/05/2014)http://www .djazair.news.info

[100]-محمد ماضي، **مواجهة تنظيمات الإرهاب في الساحل تستدعي إستراتيجيةأعمق**، في:
http://www.swissinf.ch/ara/dentent.html ?cid :381866.92(2014/05/06)

[101]- لمياء مخلوفي ، مرجعسابق، ص115.

**المطلب الثاني: أسس ووسائل التعاون الأمني بين**
**الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية**

تحكم العلاقات الدولية بصفة عامة والعلاقات الثنائية بين الدول عدة متغيرات قد تطورهاأو تحول دون ذلك، فالبيئة السياسية الدولية في عمومها لا تعرف سكونا ولا هدوء، فهي تفاعلية بطبيعتها، وقد يجد طرف من أطراف اللعبة السياسية نفسه موضع إهتمام بعد طول نسيان أو تجاهل ،وقد تفقد أطراف أخرى أهميتها ومكانتها، وفي كل الأحوال تكون الأسباب وراء هذه الحالة راجعة إلى معطيات ومتغيرات دولية جديدة، ومن هذا المنطلق عند دراسة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحديد إتجاه أي دولة لابد من فهم ودراسة المكانة التي تكتسبها هذه الدولة في إطارها المحلي والإقليمي وكذا الدولي.

وبهذا يعد المنظور الذي تتعامل به الإدارة الأمريكية من خلاله مع الجزائر بعد2001/09/11 بحيث لا يقتصر هذا التعامل على متغير واحد وعليه يمكن رصد محاور ومرتكزات يمكن من خلالها متابعة السلوك الأمريكي تجاه الجزائر، وهي التي أعطت نفسا جديدا للعلاقات الجزائرية-الأمريكية[102].

لقد شهد التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر تطورا كبيرا، خاصة فيما يتعلق بالحرب الدولية على الإرهاب والجريمة المنظمة، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أكثر من غيرها من القوى الدولية والإقليمية الدور الريادي والمحوري للجزائر حيث تعد التجربة الرائدة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية بشكلها الأمني والسياسي والقانوني[103].

ينظر إلى أحداث2001/09/11 على أنها العامل الأكثر مساهمة في تسريع وتيرة التقارب بين البلدين ،وعلى الرغم من أن الجزائر كانت لها تحفظات فيما يخص نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الظاهرة الأمريكية على أنها سلوك إسلامي محض، إلا أنها قبلت الإلتحاق بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب تحت القيادة الأمريكية .تأخذ الجزائر أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خبرتها في مجال مكافحة الإرهابي ، فمنذ2001/09/11 أدركت واشنطن جيدا ضرورة الإستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي وهو التوجه الذي أكده مدير مكتب التحقيقات الفيدراليFBI "لويس فري" في الزيارة التي قادته إلى الجزائر، بحث عن المساعدة من أجل القضاء على شبكة بلادن.

إن أسس ووسائل التعاون الأمني بين الجزائر وواشنطن تتمثل في التعاون العسكري وشبه العسكري بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، ويأخذ هذا النمط من التعاون شكل تبادل المعلومات

---

[102]– سني محمد أمين، مرجع سابق.

[103]–Yahia zoubir, **la politique étrangère américain au Maghreb constance etadaptation**, p 119.

عن الإرهابيين والنشاط الإرهابي وإجراء التدريبات المشتركة بين القوات العسكرية، تبادل الإستفادة من الأسلحة والأنظمة والمعدات المخصصة لهذا المجال، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات اللازمة لعمليات مكافحة الإرهاب، وقد كان لزيادة التعاون العسكري بين البلدين الفضل في إيجاد مستوى من التنسيق القانوني والقضائي لمكافحة النشاط الإرهابي، وسيتم التفصيل في هذه النقطة كالآتي:

**1-التعاون العسكري بين البلدين في مجال التدريب والتكوين:**

تتطلب مكافحة الإرهاب تحضيرا لوجستيكيا مركزا أكثر منه إنسانيا، من أجل مواجهة عدو حركي قادر على نقل التهديد من منطقة إلى أخرى، ومن مستوى إلى أخر في مستوى حجم الإرهاب، فمع حلولسنة2004 تطور التعاون العسكري بين البلدين فبعدما كان يقتصر على تبادل المعلومات تطور إلى مستوى التكوين من خلال إستقبالالأكاديمية العسكرية الجزائرية على تقنيات تأمين المناطق الحساسة وإستقبال المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة، بـــ: بسكرة سنة 2006 لبعثة أمريكية بغرض إضطلاعها على بعض تجارب الجيش الوطني في مجال مكافحة الإرهاب[104].

ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع برنامج للتدريبات العسكرية الذي سمي "فلنثوك 2005"flintock خصص هذا البرنامج العسكري للجزائر وأيضا للدول المغرب العربي، بهدف تدريب القوات العسكرية على تقنيات مكافحة الإرهاب، لأن عالمية التهديد تتطلب علمية الإستجابة حسب ما تقدمه أدبيات الدراسات الأمنية[105]، كما أنه في سنة2005 قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر بإطلاق ما يسمى الحوار العسكري والمبادلات العسكرية من أجل التدريب ورفع المستوى العسكري للجيش الجزائري كما شاركت الجزائر في المبادرة الأمريكية للشراكة لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء[106].

كما إستفادت الجزائر من المساعدات العسكرية الأمريكية التي إرتفعت قيمتها من 121000دولار في عام2001 إلى 800000دولار في عام2008 خصوصا بعد سعي الرئيس بوتفليقة إلى إمتهلاك أكبر ترسانة عسكرية يفوق بها على باقي دول المغرب العربي وخاصة المغرب،[107].

ولقد جاء اللقاء الذي جمع كلا من الجنرال الجزائري "أحمد صنهاجي"، وهو السكرتير العام لوزارة الدفاع الجزائرية، مع النائب الخاص لوزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الأمن الدولي "جوزيف ما كميلان" في 9و2010/11/10 في إطار الحوار العسكري الجزائري حيث أختتم اللقاء بالتوقيع على النقاط التي تم الإتفاق عليها لتقوية التعاون الثنائي العسكري والتكنولوجيات العسكرية.

---

[104]– سني محمد أمين، مرجع سابق.

[105]– اسماعيل بو الروايح، مرجع سابق، ص138.

[106]–نور الدين حشود، مرجع سابق، ص52.

[107]–لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص122.

**جدول 01:يوضح قيمة المساعدات الأمريكية للجزائر مقدرة بألف دولار أمريكي**

| البرامج | 2009 | تقديرات 2010 | المساعدات المرجوة لسنة 2010 |
|---|---|---|---|
| NADR | 500 | 950 | 550 |
| INCLE | 00 | 00 | 870 |
| IMET | 898 | 950 | 950 |
| DA | 400 | 710 | 400 |
| المجموع | 1.798 | 2.610 | |

**المصدر:**

Alexis arieff, Algeria : ''current issues '', congressionalResearch Service, February 10/2011.

**NADR** : Non ProliferationAntiterrorism, demining and realted Programs

مكافحة إنتشار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل

**INCLE** : International Narcotic Control and Law Enforcement

المكافحة الدولية لإنتشار المخدرات وتقوية الرقابة القانونية

**IMET** : International military Education a,nd Training

التدريب والتعليم العسكري الدولي.

**DA** : Devlopmement Assistance المساعدات التنموية[108]

خلال ديسمبر2009 حصلت تقوية للشراكة الجزائرية الأمريكية، خاصة في إطار التعاونالعسكري من خلال زيارة وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" لواشنطن ولقائه بكاتبة وزارة الخارجية الأمريكية " هيلاري كلينتون" ومسؤولين آخرين حيث أكد الوزير الجزائري، أن التعاون الأمني يشمل تبادل المعلومات والتدريب كما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تزويد بمختلف المعدات والأسلحة العسكرية المتطورة.

**2-التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى الشبه عسكري**

بالنسبة للتعاون الشبه عسكري الجزائري -الأمريكي، أو بالأحرى التعاون على مستوى تبادل المعلومات والتنسيق في إطار نشاط قسم المخابرات لكلا البلدين، فقد أدرك المسؤولون الأمريكيون أهمية التعاون، فيما يتعلق بالمعلومات الأمنية مع الجزائر من خلال التجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب، فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم وذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لعزله عن خطوط الدعم الخارجي[109].

---

[108]-مريم براهيمي، مرجع سابق، ص177.

[109]-لمياء مخلوفي، مرجع سابق،ص124.

بالإضافة إلى التنسيق بين وكالات الأمن والإستخبارات ووزارتي الدفاع الأمريكي الجزائري، فقد تناولت الصحافة الأمريكية والجزائرية موضوع وجود وكالة سرية في الجزائر منذ2002، تتكون من وكالة الإستخبارات المركزية"CIA" ومصالح الأمن الجزائري تحت إسم "قاعدة تحالف" " alliance base "هذه الوكالة أنشئت من أجل تحليل الحركات عبر الوطنية للإرهابيين المشبوهين ونشاطاتهم وتحركاتهم[110].

فالتعاون بين البلدين على مستوى تبادل المعلومات والخبرات في محاربة الإرهاب يتجسد كذلك في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية الجيش الجزائري بمختلف الوسائل والتقنيات والتكنولوجيا لتسهيل ملاحقة الجماعات الإرهابية، في مقابل أن تقوم الجزائر بتزويد واشنطن بالمعلومات حول الإرهابيين.

كما يظهر التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى الشبه العسكري من خلال قوة العمل المشترك "أزتيك الصامتة" والتي أنشأت تحت قيادة الأسطول السادس، لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا، ولتنسيق العمليات الأمريكية مع المنطقة، كما تتولى القوة عمليات المراقبة بإستخدام إمكانيات الأسطول السادس، وتبادل المعلومات الإستخباراتية الأمريكية والقوات العسكرة المحلية، وتضم هذه القوة سربا من طائرات الإستطلاع الأمريكية، يتمركز في جزيرة صقلية، وفي مارس2004، أعيد تمركزه في جنوب الجزائر، بقاعدة تمنراست، وذلك لجمع المعلومات عن تحركات مقاتلي الجماعة السلفية في الجزائر التي تعمل في التشاد ومواجهتها، وتقديم المعلومات للقوات التشادية التي تشارك في مكافحة الجماعات الإرهابية[111].

**3- التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى القانوني والقضائي:**

تسعى الدول من خلال التعاون الأمني على المستوى القانوني إلى العمل على منع هروب الإرهابيين دون عقاب، هذا الهروب الذي من شأنه توفير الأسباب لإستمرار الظاهرة الإرهابية وتطورها.

ولقد بدأت أسس التعاون الأمني الجزائري الأمريكي تظهر بوضوح خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث وقعت كل من الجزائر وأمريكا على إتفاقية المساعدة القانونية في أفريل2010، وتم فيها الإشارة إلى أهم النقاط التي إرتكز عليها التعاون على المستوى القانوني في إطار محاربة الإرهاب بين البلدين[112]وهي:

**1-التنسيق القانوني الأمريكي الجزائري لتسهيل عمليات ملاحقة الإرهابيين:**

حيث يعتبر خطوة مهمة في مجال التعاون القانوني بين البلدين ويتمحور هذا التعاون في مظهرين:

---

110- مريم براهيمي، مرجع سابق، ص182.

111- مارينا أوتاوي، **السياسة الأمريكية في الدول المغاربية : مكافحة الإرهاب ليست كافية**،في:
http://www.alwam.org.eg/archive/2005/7/31/repo4.htm(2014/04/07)

112- مريم براهيمي، مرجع سابق، ص187.

**أ-التنسيق القانوني لتسليم الإرهابيين:**

تعتبر إتفاقيات تسليم المجرمين أحد مظاهر التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الجريمة والبحث عن مرتكبيها والقبض عليهم، فقد يرتكب الجاني جريمته في دولة ويفر إلى أخرى هربا من المحاكمة أو تنفيذ العقوبة[113]، لذلك فإن تسهيل عمليات تسليم المطلوبين المشتبه بتورطهم في جرائم إرهابية يعد أمرا مهما يرتبط بشكل كبير بمستوى العلاقات بين الدول.

وتجدر الإشارة هنا إلى حادثة فرار خلية "مختار بن مختار" نحو الأراضي المالية والتشادية على إثر ملاحقتهم في قضية إختطاف الرهائن الأوروبيين ،حيث برز ت بوضوح صعوبات ملاحقتهم دون تنسيق قانوني مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة وانطلاقا من ما قاله بعض المسؤولين الأمريكيين، فإن الجزائر قد سمحت للجنود الأمريكيين بدخول الأراضي الجزائرية لملاحقة الجماعات الإرهابية وإكمال تنفيذ العمليات[114]، إذ تعتبر هذه خطوة مهمة في إطار التعاون القانوني بين البلدين.

**ب-التنسيق من خلال إيجاد إطار قانوني دولي يمنع تقديم الفدية للإرهابيين:**

يبرز التعاون الجزائري الأمريكي في هذه النقطة بشكل واضح، ذلك أن كل من البلدين حاول العمل في إطار تعاوني وديبلوماسي لمنع تقديم الفدية للإرهابيين مقابل الرهائن، لأن هذه الفدية التي يطلبونها تعد من أهم مصادر تمويلهم كما تمثل حافزا لتطوير عمليات الإختطاف وزيادة حجمها، فالجزائر من جهتها قامت بتنظيم ندوة دولية حول منطقة الساحل أين حققت مكاسب ديبلوماسية أهمها الخروج بإتفاق دولي حول منع دفع الفدية للإرهابين في حالة الإختطاف، والتي تم عقدها بالجزائر في 8/7 سبتمبر 2011 بمشاركة دول المنطقة الساحل ودول من أسيا وأمريكا[115].

بالإضافة إلى الدور الرئيسي الذي لعبته ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب،بنيويورك من نفس السنة، لتوحيد وجهة نظر البلدين المتشابهة في مجال إعداد إستراتيجياتفعالة ضد الإختطاف مقابل فدية، والتي تشكل مصدر تمويل معتبر للجماعات الإرهابية والمتطرفة في شمال إفريقيا.

كما تبرز أهمية التعاون بين البلدين في هذا الإطار من خلال الدور الذي يلعبه "فريق العمل لتعزيز القدرات بالساحل" والذي تمّ تأسيسه في سبتمبر 2011 بنيويورك والذي تعدّ الجزائر أحد الأعضاء المؤسسين، وتترأسه الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، كما أكّدت الرئاسة الأمريكية بأن هذا

---

[113]- حسنين المحمدىبوادى، **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2004 )، ص127.

[114]- مريم براهيمي، مرجع سابق، ص188.

[115]-عبد العزيز لزهر، مرجع سابق، ص174.

الفريق الذي عقد إجتماعه الأخير في فيفري2013 بالجزائر، يشدّد على التعاون في مجال الشرطة والإلتزام المشترك لمكافحة التطرف وتمويل الإرهاب وإقامة تعاون قانوني وقضائي وأمن الحدود[116].

وآخراً يمكن القول بخصوص هذا المبحث بأن التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مكافحة الإرهاب قد حقق تقدما ملحوظا وهذا يرجع إلى حرص كلا الطرفين على ترقية التعاون الثنائي المشترك في مختلف المجالات العسكرية وشبه العسكرية الأمنية.

وممّا سبق نخلص أنّه عندما اصطدمت الطائرات المخطوفة ببرجي التجارة العالمي، ومركز البنتاغون في الولايات المتحدة الأمريكية أفرزت عن إجماع دولي باستنكار تلك الهجمات الإرهابية وضرورة الدخول في تعاون لمحاربة هذا التهديد الجديد، وهذا ما سلكته الجزائر مع نظيرتها الأمريكية بإلتزام كل واحدة منهما ووفقا لدوافعهما الأمنية والجيوإستراتيجية في مواجهة التحديات الأمنية المختلفة والمرتبطة بانتشار الإرهاب خاصة في منطقة الساحل كجبهة جديدة وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن إستراتيجيتها التي أعلنتها في أعقاب حربها الدائمة على الإرهاب، وكمنطقة تعد الجزائر إحدى دولها وتشترك في حدود واسعة ضمنها.

يظهر التعاون بين الجزائر وواشنطن في التنسيق الأمني المتبادل بين البلدين من خلال الزيارات المتعددة بين مسؤولي البلدين، والمناورات العسكرية، والمساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك في إطار المبادرات التي أطلقتها كل منهما على غرار مبادرة الحوار الأطلسي.مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي عززت لها الدولة الجزائرية من تجسيد مبدأ العمل بالأيادي الإفريقية عن طريق تدريب جيوش دول المنطقة على مكافحة الإرهاب، وكذلك نجد مبادرة " أفر يكوم" هذه القاعدة التي تسعى واشنطن إلى بناءها في الجزائر، مع تحفظ ورفض جزائري لكل ما فيه تدخل أجنبي على أراضيها.

---

[116]–دون كاتب، **واشنطن:ندعم فريق العمل لتعزيز القدرات بالساحل الذي تترأسه الجزائر وكندا**، في:
http://www.elmofeed.com/item/newsframe/8752100.(2014/05/12)

# الفصل الثالث

# معوقات التقارب والإتجاهات المستقبلية للتعاون الأمني الجزائري- الأمريكي

حاولنا من خلال الفصلين السابقين لبحثنا الكشف عن أهم المحطات والإعتبارات، التي شكلت مجالا للتقارب والتعاون بين البلدين، في بعده الأمني، أو ما بات يعرف بالحرب على الإرهاب، وذلك بالإعتماد على المبادرات والوسائل المختلفة والمتبادلة من طرف الجزائر وواشنطن، من أجل تعزيز وتعميق التنسيق الأمني بينهما، وتكملة لموضوع بحثنا، سنعالج من خلال هذا الفصل أهم القضايا التي تواجه البلدين وتقف كعائق للتقارب بينهما بدءا بمسألة الديمقراطية، وحقوق الإنسان في الجزائر والمآخذ الأمريكية عليها، ثم مسألة التغلغل الفرنسي في الجزائر كمنافس لأمريكا، وصولا إلى موقف البلدين من قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية.

كما سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة إستشرافيه مستقبلية للعلاقات الجزائرية الأمريكية بقاء العلاقات بوضع سيناريوهات محتملة :

-السيناريو الخطي: بقاء العلاقات تكتسي طابعا محدودا.

-السيناريو الإصلاحي: التوجه نحو التحالف الوثيق.

-السيناريو الراديكالي: توتر العلاقات بين البلدين.

**المبحث الأول: معوقات التقارب الجزائري -الأمريكي**

تشهد العلاقة الجزائرية- الأمريكية نموا متزايد على كافة الميادين خاصة في مجال التعاون والتنسيق لمكافحة ظاهرة الإرهاب كما سبق الإشارة إليه، الأمر الذي أمكن من تطوير التقاربالأمني والعسكري بين البلدين، إلا أنه توجد عدة معوقات تواجه هذا التقارب والتي قد يكون لها آثار سلبية في زعزعته ، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم القضايا التي تعيق هذا التقارب، بداية بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر، ثم التغلغل الفرنسي في الجزائر وأخيرا موقف البلدين من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

**المطلب الأول: مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر**

بعد نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة وظهور ما أسماه الرئيس الأمريكي "بوش الأب" بالنظام العالمي الجديد، برزت عدة تغيرات في النظام العالمي أهمها قضية نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان[117]، عبر العالم والتي تعتبرها الولايات المتحدة إحدى الركائز المهمة في سياستها الخارجية والتي تسعى لتكرسيها وجعلها إحدى المبادئ الأساسية، فهي وسيلة وليست غاية في سياستها لتحقيق المصلحة (البراغماتية) الأمريكية، ولقد إختلفت أهمية الديمقراطية عبر الإدارات الأمريكية، بحيث كانت نشطة مع كل من الرئيسين "كارتر" و"ريغن" وفي المقابل بلغت الديمقراطية

---

[117]- نور الدين حشود، مرجع سابق، ص68.

وحقوق الإنسان الأهمية القصوى عند الإدارة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة فمثلا في إدارة "كلينتون" إرتكزت السياسة الخارجية الأمريكية على أربع مبادئ وهي[118]:

- حماية المصالح والقيم الأمريكية والتأكيد على الدور الريادي العالمي للولايات المتحدة الأمريكية.
- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن المصالح الأمريكية ستكون أضمن في عالم يحترم الحقوق وإقتصاد السوق.
- بناء علاقات وثيقة مع الدول الكبرى مثل أوروبا، اليابان وروسيا والصين للتنسيق معها.
- تقوية المؤسسات التي تشجع السلام والرخاء العالمي مثل حلف الناتو، الأمم المتحدة، البنك العالمي والصندوق النقد العالمي.

كما عززت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان بعد 2001/09/11 من خلال إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية أمنية جديدة والتي تعرف بـــ: عقيدة الرئيس "جورج بوش الإبن" وتمثل هذه الوثيقة أهمية خاصة والتي تهدف من ورائها واشنطن إلى نشر المثل العليا وتحقيق الأمن والسلم العالميين، و بذلك ضمنت لنفسها شرعية كل ما ستقوم به من إجراءات أمنية أو أعمال عسكرية[119]،تضمن لها تحقيق أهدفها ومصالحها.

**أولا: مسألة الديمقراطية**

أما بالنسبة للجزائر فقد عاشت منذ الإستقلال تجربة تحول ديمقراطي، إلا أنها دخلت حالة من التحول المأزوم منذ نهاية الثمانينات، وذلك بعد اللاإنتكاسة التي حدثت في مسار التحول نحو الديمقراطية إثر إلغاء الانتخابات وتدخل الجيش في الحياة السياسية لقطع الطريق أمام فوز أحد أكبر الأحزاب السياسية المعارضة.

ومنذ بداية الأزمة والنظام السياسي الجزائري يبحث عن شرعية سياسية تبرر ممارساته في الداخل، ويقنع شركاءه الإقليمين والدوليين في الخارج على رؤية نظام سياسي مستقر ومتعاون، يتوافق وقيم المنظومة الغربية المهيمنة ويحظى بالقبول الشعبي من خلال بناء الديمقراطية.

إن أحداث اكتوبر 1988 التي عرفها النظام السياسي الجزائري الناتجة عن إنهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينيات، ما خلف أزمة حقيقية في الإقتصاد الجزائري المعتمد على عائدات البترول، وقد تطورت هذه الأزمة في الجزائر لتصبح متعددة الأبعاد، دستوريةإقتصادية، سياسية،

---

[118]–عبير بسيوني، "**السياسة الخارجية الأمريكية ومسألة حقوق الإنسان**"، مجلة السياسية الدولية، العدد127،(جانفي 1997)، ص113.

[119]– ياسين طاهر الياسري، مرجع سابق، ص114–115.

إجتماعية وثقافية، ووصلت هذه الأزمة ذروتها بإنفجار الشارع الجزائري في اكتوبر 1988 تعبيرا منه على الأوضاع السائدة [120].

وفي ظل هذه الأزمة تم إقرار دستور1989/2/23 كآلية لتأطير عملية التحول على النظام التعددي وتحديد مدى مجالات هذاالإنفتاح ومن هذا التاريخ، أصبح الكلام عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر الهم الأكبر لقوى المجتمع المدني[121].

ولقد عرفت الجزائر في الفترة ما بين 1989 إلى نهاية 1991 في ظل الدستور الجديد حالة من الديمقراطية، غير أن إنتخابات ديسمبر 1991 التشريعية التي فاز بها حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ وهو حزب إسلامي معارض ،وتم فيها إلغاء الدور الثاني ليتم فيما بعد إلغائها كليا بتدخل المؤسسة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ في البلاد واعتقال زعيمي الجبهة الاسلامية على بلحاج، وعباس المدني، لتكون بداية مرحلة جديدة تميزت أساسا بانهيار الشرعية الدستورية حديثة المولد، وبات واضحا أن النظام السياسي الجزائري ومن خلال مؤسساته الانتقالية، أصبح عاجزا على حفظ النظام العام وضمان أمن وحقوق المواطنين.

وأمام عجز المسؤولين الجزائريين على حل الأزمة تبنى الأمريكان موقفا يساند مسعى الحوار والاجماع الوطني، وتوسيع القاعدة السياسية، وقد دعمت الولايات م إ الرئيس "اليمين زروال" الذي دعا إلى الحوار وربطت هذه الأخيرة مساعداتها للجزائر بمدى تقدمها في مسار المصالحة الوطنية وسياسة الدمج الاجتماعي، ويمكن تلخيص الموقف الامريكي في حرص هذا الأخير على اشراك كل الحساسيات السياسية ومواصلة الحوار من أجل المصالحة، وموافقة هذه المساعي بمزيد من الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، والقطيعة مع كل الممارسات القديمة، كما دعت الولايات م إ الحكومة الجزائرية إلى المضي قدما في برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم في الصندوق النقد الدولي ومن ثم ضمان توجه الجزائر نحو المنظومة الليبرالية[122].

وإلى غاية الإنتخابات الرئاسية1999 والتي فاز بها المترشح عبد العزيز بوتفليقة، بقيت خطوات الجزائر نحو الديمقراطية متعثرة خصوصا بعد انسحاب المترشحين الستة قبيل الانتخابات.

ولقد تميزت الفترة الممتدة من 1999 إلى 2005 بالعودة إلى الاستقرار السياسي، من خلال إعتلاء الرئيس بوتفليقة، سدة الحكم بعد الانتخابات الرئاسية في 1999/04/17 في ظل الظروف السياسية والأمنية المتدهورة، لذلك شغلت مسألة الأمن والإستقرار أولى الأولويات في الأجندة السياسية

---

[120]–أيمن إبراهيم الدسوقي، "**المجتمع المدني في الجزائر**"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 259،(سبتمبر 2000) ، ص63.

[121]– نور الدين حشود، مرجع سابق، ص69.

[122]– محمد بوضياف، "**مستقبل النظام السياسي الجزائري**"،رسالة دكتوراه منشورة،جامعة الجزائر3 ،الجزائر،2008،ص ص 114–176.

للرئيس حيث أصدر قانون الوئام المدني في 1999/06/13 الذي حل محل قانون الرحمة لعام1995[123].

وعن ردود الفعل الأمريكية بخصوص هذه الإنتخابات، فقد جاء على لسان الناطق الرسمي، لكاتب الدولة الخارجية الأمريكية، أن الملاحظات الأولية للملاحظين الأجانب تؤكد شفافية المسار الإنتخابي، كما أعرب الرئيس الأمريكي على ارتياحه لنزاهة الإنتخابات، والتي اعتبرها مرحلة جديدة بإتجاه الديمقراطية في الجزائر[124].

وفي رئاسيات أفريل 2004 والتي شكلت محطة تاريخية بالغة الأهمية والتي برهنت للعالم أن الجزائر قد خطت خطوة رائدة في بناء المسار الديمقراطي، ما دفع العديد من الدول والمنظمات وعلى رأسها جامعة الدول العربية إلى الإشادة بالتحول الديمقراطي الذي إنتهجته الجزائر.

لقد إنتهجت الجزائر في ظل الاصلاحات الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية والثقافية، منذ2001 سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية مستدامة متكاملة هدفها الإنسان والإهتمام أكثر بانشغالات المجتمع، وهذا ما تجسده مبادرة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي أعلن عنها في خطابه الشهير للأمة في أفريل2011 والمتمحورة حول تعزيز سياسة الإصلاحات الوطنية الشاملة، وتعميق المسار الديمقراطي، وحقوق وحرية الإنسان والمواطن.

**ثانيا: مسألة حقوق الإنسان**

بالنسبة لوضعية حقوق الإنسان في الجزائر، والتي عرفت تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخيرة،بسبب تراجع مستوى العنف، فقد أدت الحركيات السياسية للإصلاح التي شرعت الجزائري في إحداثهامنذاعتماد دستور 1989 .إلى إرساء هياكل ومؤسسات لحماية وترقية حقوق الانسان، والتوقيع على مختلف الإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان خصوصا بعد إعتماد التعددية السياسية لتكريس مسار الإنتقال نحو الديمقراطية، ووضعية حقوق الإنسان تشهد تقدما كبيرا في مجال حرية التعبير، الحريات الفردية وحقوق الانسان بشكل عام.

فمع مجيئ الرئيس بوتفليقة الذي دعا المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان لزيارة الجزائر والإضطلاع على وضعية حقوق الإنسان ومن أبرز هذه المنظمات منظمة "أمنيستي وبعثات الصليب الأحمر" خاصة أن هذه المرحلة التي مربها التاريخ السياسي الجزائري الممتد من1992إلى 1999 قد شهد صعوبات ومعوقات كثيرة، شكلت عقبات خطيرة أثرت على مسار حماية حقوق الإنسان، حيث تم تسجيل إنتهاكات لحقوق الإنسان في الجزائرو شهدت تدهورا كبيرا، نظرا لتسارع ظاهرة الإرهاب

---

[123]–عبد العزيز لزهر،مرجعسابق، ص241.

[124]– نور الدين ثنيو، **الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية**، في:
http://www.Ahwaz.ONG/débat/show.art.asp?aid=9562 ( 2014/05/04).

وتفاقم العنف المسلح، وعموما يمكن رصد وضعية حقوق الإنسان في الجزائر إنطلاقا من التقارير التالية:

**أ-تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن وضعية حقوق الإنسان في الجزائر لسنة1993:**

فقد سجل التقرير السنوي لعام1993، بأن حقوق الإنسان عرفت إنتكاسة قوية، نظرا للأحداث التي واكبت عملية تطبيق التعددية السياسيةومسار التحول الديمقراطي، مثل توقيف المسار الإنتخابي وإعلان حالة الطوارئ لتسيير البلاد.

- لجوء الشرطة والجيش والدرك الوطني بالحفاظ على الأمن والإستقرار إلى إستعمال القوة والمعاملة القاسية وحتى التعذيب الأسرى والمعتقلين(الضرب بالصدمات الكهربائية، خنق الضحايا بأقمشة مبللة بمواد كيماوية)، بالإضافة إلى الإغتيالاتالواسعة التي طالت المواطنين السياسيين، كإغتيال الرئيس محمد بوضياف في عام1992، وقد تم تسجيل 800 حالة إعتقال سنة1993 رغم تعهدات الحكومة، بإغلاق هذه المعسكرات بالإضافة إلى إنتهاك حقوق المرأة.
- التطور الرهيب لظاهرة الإرهاب على المستوى الداخلي، الذي عاشته الجزائر في تلك الفترة، أدى إلى اضطرابات أمنية وإنتهاكات أثرت بالسلب على مسار حماية وترقية حقوق الإنسان[125].

**ب-تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في الجزائر في عام2010:**

-إستمرار القيود على حرية التجمع وتكوين جمعيات، الأمر الذي أعاق وبدرجة كبيرة نشاط الأحزاب السياسية.

-إستمرار الفشل في تحديد مصير الأشخاص الذين اختفوا في التسعينيات وفي معالجة مطالب أسر الضحايا.

-إنتشار الفساد وتفشي البيروقراطية ومحدودية الشفافية في الأداء الحكومي[126].

**3-تقرير اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها في الجزائر في عام2012:**

تضمن التقرير الملاحظات التالية:

- يشير التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية في مجال وضعية حقوق الإنسان إلى مدى التقدم التقدم المسجل خلال سنة 2012.

---

[125]- لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص138.

[126]- عبد الغفور مرازقة، "**الاصلاحات السياسية في الجزائرتحديات وآفاق**"، في :

http://www.Democracy.Ahram.org.eg/vi/front/inner/print.aspx new id=639، (2014/05/07)

– التقدم في مجال حرية التعبير، الحريات الفردية ، وحقوق الإنسان بشكل عام.
– سجل التقرير تقدما إيجابيا إلى حد كبير في مسألة النهوض بحقوق المرأة.
– مراجعة قانون العقوبات الذي سيعزز حماية حقوق الإنسان خاصة بالنسبة لفئة الأطفال من خلال حمايتهم من بعض الجرائم كالإختطاف والتحرش الجنسي.
– نزع صفة الارهابين عن الأشخاص المفقودين واقتراح "إعداد قانون أساسي للمفقودين"[127].

وعموما ما يمكن القول بأن وضعية مسألة الديمقراطية ومصفوفة حقوق الإنسان في الجزائر تكمن في إستقرار العنف ولو بدرجات متفاوتة ،كما أن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ماهي إلا مجرد وسيلة للسياسة الأمريكية من أجل تحقيق مصلحتها.

**المطلب الثاني: التغلغل الفرنسي في الجزائر**

إن عمق وقدم الإرتباطات بين فرنسا والجزائر، بامتدادها عبر التاريخ، تجسدت منذ الفترة الإستعمارية الطويلة لفرنسا في الجزائر .

لقد عملت فرنسا على ربط مستعمراتها بها فكريا وثقافيا، أمنيا وسياسيا وحتى إقتصاديا، وهذا ما قامت به في الفترة ما بين1830إلى 1962، وقد كان من نتائج هذه الحقبة الإستعمارية، إستمرار النفوذ الفرنسي في الجزائر حتى بعد الإستقلال، وأصبحت فرنسا بالنسبة للمصالح الأمريكية تشكل منافسا كبيرا ضمن القارة الإفريقية على وجه العموم وفي الجزائر خاصة[128].

إعتبارا أن السياسة الفرنسية تهدف للحفاظ على مجال نفوذها التاريخي من جهة، وحماية مصالحها في المنطقة من جهة أخرى وهذا ما يفسر تمسكها القوي والمؤثر في الجزائر،وعن الأسباب التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى قبول هذه الإعتبارات يمكن إجمالها فيما يلي[129]

1–الجدور التاريخية للنفوذ الفرنسي في منطقة المغرب العربي، والذي كرسته سنوات طويلة من الإستعمار، بالإضافة إلى القرب الجغرافي.

2–باعتبار الولايات المتحدة هي المهندس الأول لتقسيم مناطق النفوذ بعد الحرب العالمية الثانية، فلابد لها أن تقبل هذا التقسيم مع حلفاءها.

---

[127]– اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها ، **التقرير السنوي 2012، حالة حقوق الإنسان في الجزائر** ،(الجزائر :2012)،ص ص14 –17.

[128]–منيرة بلعيد، "**السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر2002/1992**"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري ، قسنطينة،2005، ص 102.

[129]– عبد الإلهبلقزيز، "**الولايات المتحدة والمغرب العربي من الإهتمامالإستراتيجي إلىالإختراق الأمني**" ، مجلة المستقبل العربي، العدد259، (القاهرة: سبتمبر 2000)،ص44.

3-لتتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من مجابهة الخطر الشيوعي في ظل الحرب الباردة، يجب عليها الحفاظ على التماسك داخل الكتلة الرأسمالية بقيادتها، ما يدل على تقديمها لبعض التنازلات للحفاء لضمان إلتزامهم بالتحالف.

إن البعد التاريخي والفكري للنفوذ الفرنسي في الجزائر يعبر عنه الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية في الجزائر والمغرب العربي، وما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي في المنطقة، كما أن الحديث عن مدى تغلغل النفوذ الفرنسي في مؤسسات الدولة الجزائرية تفسره النخب السياسية والإقتصادية في المنطقة فهي نخب فرونكفونية ذات ولاء قوي لفرنسا.

كما أن سلطة فرنسا في المنطقة، تجسده مسألة الثقافة واللغة ومدى إنتشار اللغة الفرنسية في مؤسسات الدولة الجزائرية، ففي تقرير محدث لها كشفت المنظمة الدولية الفرنكوفونية حول وضع اللغة الفرنسية في الجزائر، أن عدد الفرانكفونيين في بلادنا، يقدر بحوالي 11,2 مليون جزائري ،كما جاء في التقرير أن الجزائر هي الثانية بعد تونس من حيث عدد الفرانكفونيين بنسبة57% من عدد السكان[130].

إن هذه الأرقام والمعطيات تكشف وبجلاء حجم التأثير الفرنسي على المشهدين الثقافي والإجتماعي، وبالتالي التأثير على المشهد السياسي، وتكشف إحدى المعطيات أنه جاء في قانون المالية الفرنسي لعام2010، أنه تم تخصيص مبلغ مليار أورو لدعم الفرنكوفونية في العالم ومنها الجزائر هذا الإهتمام الكبير بنشر الثقافة الفرنسية يؤكد أحد أهم معالم السياسة الفرنسية النفوذية.

وفي الشأن الإقتصادي فلا شك أنه لا يقل أهمية عن البعد التاريخي والثقافي للنفوذ الفرنسي، ذلك أن الروابط الإقتصادية، بين الجزائر وفرنسا ظلت قوية بعد الإستقلال، حيث تؤكد التحاليل والدراسات أن السياسة الفرنسية لم تتغير وفي كل الحقب التاريخية ترى في الجزائر منطقة نفوذ، فهي تمثل مجالا إستراتيجيا حيويا لفرنسا على الصعيد الإقتصادي، كما يمثل النفط والغاز الجزائري مصدر أساسيا للطاقة الفرنسية، وتحظى الشركات الفرنسية بأفضلية في منح عقود الإستثمار[131]، فمنذ إستقلال الجزائر كانت منطقة المغرب العربي تمثل الشريك الاقتصادي الأول لفرنسا وتأتي الجزائر في المرتبة الأولى.

ويمكن القول أن العلاقات الجزائرية الفرنسية على الصعيد السياسي شهدت توتر كبيرا خاصة في عهد الرئيس "نيكولا ساركوزي" على خلفية رفض فرنسا الإعتراف بجرائمها في الجزائر وتمجيدها للإستعمار بالإضافة إلى إحتجاجاتها على الإجراءات التي أقرتها الحكومة الجزائرية لحماية الإقتصاد

---

[130]- محمد دخوش، **محددات النفوذ الفرنسي في الجزائر**،في:
http://www.alraaed.com/ana/watan/37413.html،(2014/05/02).

[131]- محمد دخوش، مرجع سابق.

الوطني، ومنها سلسلة التشريعات التي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة2010/2009 [132]، إلا أن هذا التوتر لم يتطور إلى درجة القطيعة الديبلوماسية، لهذا عملت فرنسا على إرساء قواعد الإستقرار الدائم بدل العلاقات التي تبقي رهينة الخلافات السياسية، وذلك بالتركيز على الملفات الإقتصادية خاصة وأنها إستطاعت أن تحافظ على مكانتها، الإقتصادية في المنطقة كأول ممون للسوق الجزائرية لعدة سنوات، متقدمة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية كإيطاليا ،إسبانيا وألمانيا.

إن التحدي الأساسي الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية من فرنسا هو الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الإستراتيجية الفرنسية وهي تحاول الحفاظ على أحد مواقع نفودها التقليدية في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة[133]، بما يخدم مصالحها وذلك من خلال إطلاق العديد من السياسات والمبادرات على مختلف الأصعدة، كإنشاء فرنسا لبرنامج العسكري"Recamp"[134]، حيث يمكن القول بوجه عام أن فرنسا قامت بعد نهاية الحرب الباردة بعملية تكييف، إستراتيجي واسعة النطاق شملت كل من حضورها العسكري وكذا تدخلاتها وإرتباطاتها العسكرية في القارة الإفريقية[135].

كما مثلت أحداث 2001/09/11 الهاجس الأمني لفرنسا، باعتبارها صاحبة النفود القوي في الجزائر أصبحت تتخوف من إنتقال الإرهاب لها عن طريق الهجرة مما حتم على البلدين ضرورة التنسيق الأمني بينهما ، على الرغم من أنه جاء متأخرا عن التنسيق الأمني بين الجزائر وواشنطن غير أنه يعتبر المنافس الأول له وقد عقد إجتماع5+5 بالجزائر خلال2004 في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

وعلى هذا فإن الجانب الفرنسي يشكل عائق أو عقبة في طريق التقارب الجزائري الأمريكي بالنظر إلى تغلغله بالجزائر المتعدد الأوجه، خاصة وأن فرنسا تحاول أن تتصدى للهجمة الأنجلوفونية، التي تستخدم فكرة العولمة كما تراها الولايات المتحدة الأمريكية وهي ذوبان العالم في النموذج الثقافي الأمريكي الواحد، ومن أهم وسائل النفوذ الفرنسي في ذلك هو تقوية منظمة الفرانكفوني[136].

---

[132]– لمياء مخلوفي، مرجع لسابق، ص141.

[133]– لمياء مخلوفي ، مرجع سابق ، ص140 .

[134]– لمياء مخلوفي ، مرجع سابق،ص140.

2– محمد راشد صابون، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011)، ص206.

3– ريمة كاية، "**العلاقات الأمريكية الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة**"،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2011، ص156.

**المطلب الثالث: مواقف البلدين من القضايا ذات الإهتمام المشترك**

لقد تطرقنا سابقا إلى وضعية الديمقراطية، وحقوق الإنسان والتغلغل الفرنسي في الجزائر، والتي تعيق التقارب الجزائري- الأمريكي وتجدر الإشارة هنا كذلك إلى قضية ذات أهمية بالغة لا يمكن إهمالها والتي تتمثل في اختلاف رؤى ومواقف البلدين فيما يخص بعض القضايا ذات الإهتمام المشترك وأهمها:

- قضية الصحراء الغربية.
- القضية الفلسطينية.

**أولا: قضية الصحراء الغربية:**

لقد شكل المغرب منذ إستقلال وحداته صورة هشة من مخلفات الاستعمار حول مشاكل الحدود التي خلفت ورائها، نزاعات لدول غير متوازية جغرافيا، وكان سعي كل دولة إلى تسوية مشاكلها الحدودية وضمان إستقراراها عاملا في حدوث مواجهات حيث كان النزاع بين الجزائر والمغرب في 1963(حرب الرمال) نتيجة للمطالب المغربية بضم بعض الأراضي الجزائرية والموريتانية الأمر الذي انعكس في توتر هذه العلاقات على مسار الإتحاد والبناء الوحدوي المغاربي وقد تمحور النزاع حول نقطتين أساسيتين هما: مشاكل الحدود وقضية الصحراء الغربية[137].

تبلغ مساحة الصحراء الغربية266كم وتقع غربي إفريقيا وتحدها من الشرق الجزائر، وموريتانيا من الجنوب والمغرب من الشمال، والمحيط الأطلسي من المغرب ثاني أكبر إحتياطي عالمي من الفوسفات12مليار طن، ولقد تزايد الإهتمام الدولي بقضية الصحراء الغربية خلال السنوات الأخيرة فشكلت موضع خلاف نظرا لتضارب المصالح بين المغرب والجزائر ولفهم، تأثير قضية الصحراء على العلاقات الجزائرية -الأمريكية، لابدّ من فهم العلاقات الجزائرية المغربية ومواقف البلدين من القضية:

**أ- الموقف الجزائري:**

بادرت الجزائر إلى الإعتراف بالجمهورية الصحراوية في 1976/03/06 فظلت تؤكد مرارا على أنها ليست طرف في النزاع الصحراوي إذا أنها تطالب بتصفية الاستعمار وهو ما تراه مهدد للسلم والأمن الدوليين فهي مهتمة بإيجاد الحل السلمي له، وتستند الجزائر في موقفها بناء على مبادئ دبلوماسيتها وسياستها الخارجية(تقرير المصير ومساندة الحركات التحررية)[138].

---

[137]- على جهاد بورعة، **الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة أمنية**،في :

http://www.bchaib.net/nasindex.php?optim=com-content.andview=123%3a-securite=9%3a.201 ، (2014/05/05) .

[138]-على جهاد بورعة، مرجع سابق.

إن الطرفان المعنيان مباشرة بالقضية هما المغرب وجبهة البوليساريو، كما أكدت الجزائر بأنه لا أطماع لها في الصحراء المغربية، وهدفها هو تطبيق الشرعية الدولية كما سبق الإشارة إليه سلفا.

لقد إلتزمت الجزائر بدعم الشعب الصحراوي في سبيل تحقيق إستقلاله وكان الدعم الجزائري متعدد الأوجه دبلوماسيا وماليا، حيث أعلنت الجزائر وبشكل رسمي تأييدها لاستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية ودعمت صراحة جبهة البوليساريو واعترفت ب" الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية المعلنة من جانب واحد وهو الموقف الذي يرى فيه المغرب تحديا لأنه يعتبر الصحراء الغربية جزء من أراضيه الجنوبية، وفي هذا السياق فإن الإستراتيجية الجزائرية لدعم القضية الصحراوية ترتكز على أربعة مبادئ أساسية وهي:

1-تطالب الجزائر وتؤيد تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي.

2-قضية الصحراء الغربية، قضية تحررية وتعتبر الجزائر الحرب الدائرة في المنطقة تهديدا للأمن والاستقرار فيها.

3-ليس للجزائر مطالب توسعية في الأراضي الصحراوية أو مطامع في ثروتها.

4-مساندة الحركات التحررية، من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ودبلوماسيتها[139]

**ب- الموقف المغربي:**

المغرب ومنذ سنة 1955طالب زعيم الإستقلال على الفاسي بتحقيق خريطة المغرب الكبير، ثم جاء محمد الخامس الذي طالب صراحة يوم 1958/2/25 بضرورة تكثيف الجهود لاسترجاع الصحراء الغربية إلى المغرب، وتكرس المطلب خلال دستور1961 حيث أكد بأن الصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب، وتعتبر سنة1976 نقطة توتر حاسمة حيث أدت إلى إعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية.

ما زاد التوكيد للمغرب بأن الجزائر طرفا في النزاع الصحراوي فقد جاء في بيان لوزارة الخارجية المغربية بأن هناك حقيقة جلية وهي أن النزاع حول الصحراء هو في الأصل نزاع مغربي جزائري وقد حمل هذا البيان الجزائر على أنها مسؤولة عن أي تأخر في حل القضية، وعن المبررات المغربية والتي تقتضي بتبعية الصحراء الغربية للمغرب وهي:

1-التاريخ المشترك والإمتداد الجغرافي للإقليم وفق طروحات علال الفاسي صاحب خريطة المغرب الكبير في1955.

2-الصله الدينية، والحقوق التاريخية المشتركة.

---

[139]- مصطفى صايج، "**تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء**"، رسالة ماجيستر غير منشورة ، جامعة الجزائر3، الجزائر،2000، ص102.

3-الإجماع الوطني على مغربية الصحراء، لذلك سيؤدي التخلي عنها إلى هز الوحدة الوطنية المغربية[140].

وقد ساهم هذا النزاع في توتر العلاقة بين الجزائر والمغرب في جوانب عدة، وصلت إلى فرض التأشيرة من طرف الحكومة المغربية على الجزائريين لترد الجزائر عليها بغلق الحدود وذلك في سنة1994.

وعن الموقف الأمريكي من قضية الصحراء الغربية، فهي تحتل حيزا كبيرا لدى إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، تعهدت بمواصلة دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم ومقبول من البلدان الأطراف لقضية الصحراء الغربية وتماشيا مع السياسة الأمريكية الثابتة على مدى سنوات عديدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أكدت في بيان واضح مفاده دعم المقترح المغربي أي على مخطط الحكم الذاتي كحل واقعي للنزاع الذي دام طويلا في الصحراء الغربية[141].

وجوهريا لا يحمل الموقف الأمريكي جديدا إلا أن المغرب يعتبره مكسبا لأنه يرى بأنه دعما لمبادرته في 2007 بمنح المناطق الصحراوية المتنازع عليها مع جبهة البوليزاريو، حكما ذاتيا موسعا تحت السيادة المغربية والتي تستخدم الإدارة الأمريكية منذ عهد الرئيس جورج بوش الإبن التعابير نفسها فهو موقف معقد وغامض وعلى هذا الأساس فهي تحاول إنتهاج سياسة متزنة تجاه المغرب والجزائر رغم أن موقفها قريب جدا من التصور المغربي للتسوية.

**ثانيا: القضية الفلسطينية:**

والتي تمثل إحدى أعقد الصراعات في العالم المعاصر، وتعتبر القضية الفلسطينية أكثر القضايا التي تشكل خلاف كبير، بين الجزائر وواشنطن، حيث نجد أن الإنحياز الأمريكي لصالح إسرائيل ليس سطحيا أو متغيرا من حين لآخر وإنما هو موقف إستراتيجي ثابت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الدولة العبرية، في حين نجد أن الجزائر تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وهو الشيء الذي يرفضه الإسرائيليون المدعمون من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى الجوانب التي تجعل من القضية الفلسطينية القضية الأبرز التي شغلت وماتزال تشغل العالم العربي والإسلامي:

1-طبيعة الأرض بقدسيتها وبركتها ومركزها في قلوب المسلمين.

2-طبيعة العدو بإدعاءاته العقائدية والتاريخية ، وبروحه الإحتلالية التوسعية، التي تسعى لطرد الشعب الفلسطيني وإلغاء حقوقه الأصلية في أرضه ومقدساته.

---

[140]- مصطفى صايج، مرجع سابق.ص103.

[141]-أبو بكر أنغير، **الولايات المتحدة الأمريكية تساند الموقف المغربي في قضية الصحراء، في:** http:// www.hibapress.com/details-12910.htm (2014/05/09).

3-طبيعة التحالف الغربي- الإسرائيلي الذي يهدف أساسا إلى تمزيق الأمة الإسلامية وإضعافها وإبقائها مفككة تدور في فلك التبعية للقوى الكبرى[142].

وعلى هذا فإن أكبر مشكلة تواجه العلاقات الجزائرية مع واشنطن هي والدعم الأمريكي اللامشروط لإسرائيل.

**1-الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي:**

يمكن القول أن الإنخراط الأمريكي في الصراع العربي الاسرائيلي قديم ويمتد إلى تاريخ تأسيس "دولة إسرائيل" على أرض فلسطين وتهجير شعبها، فهو ليس وليد إهتمام إدارة ما بالصراع أو بتغير الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بقدر ما أنه ثابت لا يتغير في المقاربة الأمريكية الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط.، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي والداعم الأول لهذه الدولة في سياق عملية وراثة لنفوذ الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية الآفلتين في المنطقة.

تعتبر إسرائيل واحدة من بين المصالح الأمريكية المتعددة في المنطقة، فالمقاربة الأمريكية للصراع، تميزت وعلى الدوام بالانحياز الصارخ للجانب الاسرائيلي، غير أن المصالح الأمريكية في المنطقة لا يمكن حصرها فقط بإسرائيل فثمة مصالح أخرى تحتم عليها الإهتمام بالمنطقة كمصادر الطاقة وأمنها، بالإضافة إلى حسابات الموقع الإستراتيجي للمنطقة وتحكمها في كثير من المفاصل البحرية والبرية الإستراتيجية فضلا عن بروز عوامل أخرى في عالم اليوم بما تصفه واشنطن بحربها على الإرهاب ما أكد العلاقة بين الشرق الأوسط وبين ما تعرضت له في الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001[143].

إذا أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الحركات الاسلامية وحركات المقاومة في نطاق التنظيمات الارهابية، وعمدت إلى دعم أمن إسرائيل على قمة أهدافها، فهي تقدم لها الدعم السياسي والإقتصادي وتضمن لها التفوق العسكري[144].

ويمكن تبيان الدعم الأمريكي لإسرائيل والذي نجمله فيما يلي:

- في 1947/11/29 ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على كل من هايتي وليبريا للموافقة على تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة.

---

[142]- محسن محمد الصالح، **القضية الفلسطينية وخلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**،( بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،2012)، ص114.

[143]- أسامة أبو ارشيد، **التقدير الاستراتيجي: السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ضوء التطورات العربية**،في : http://www.alzaytouna.net/mobile/permalink.14345.html=v24.aqmsibc (2014/05/08).

[144]- خليفة عبد السلام خليفة الشاوش، **الارهاب والعلاقات العربية-الغربية**، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2007)،ص239.

– في1948/05/14 عند إعلان ميلاد الدولة العبرية سارع الرئيس الأمريكي روزفلت إلى الإعتراف بالكيان الصهيوني وتأييده حيث أصدر البيت الأبيض بيانا يعترف فيه بدولة إسرائيل وتأييدها بعد عشر دقائق فقط من الإعلان عن قيامها.

– منذ حرب1967 وفرت واشنطن لإسرائيل أكبر دعم منالمساعدات العسكرية والإقتصادية، إذ تتلقى هذه الأخيرة سنويا حوالي ثلاثة بلايين دولار كمساعدات أمريكية مباشرة ،علاوة على ذلك منحت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل مساعدات مالية لتطوير أنظمة تسلح مثل طائرة"lavi" وزودتها بمروحيات بلاك هوك، والمقاتلات إف–16[145].

– كما قد زادت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001من تعميق فرص الدعم الأمريكي لتل أبيب إذ بين عامين2001و 2005 ما يزيد على 1,5مليار دولار كمساعدات نقدية.

– وبحلول سنة2008 أصبحت المساعدات الأمريكية لإسرائيل ذات طابع عسكري مترجمة في مبالغ مالية لدعم صناعتها العسكرية للحفاظ على التفوق الإسرائيلي في الأسلحة المتقدمة على فلسطين العرب[146].

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسطية منذ عام1967 تقوم على الدعم المطلق لإسرائيل وسياساتها الإحتلاليةالإستيطانية العدوانية على المستوى المادي، والعسكري السياسي والديبلوماسي ومن المرشح أن تبقى العلاقة الإستراتيجية الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قائمة على المدى المنظور، نظر للدور الإسرائيلي في تحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط من جهة، وعدم قدرة إسرائيل علىالإستغناء عن المساعدات الأمريكية من جهة أخرى[147].

إن الإستمرار الإسرائيلي في احتلال الأراضي الفلسطينية العربية وإنتهاكاته لحقوق الإنسان فيها، ودعم واشنطن الصارخ لها، يشكل إحدى أعقد نقاط الإختلاف بين الجزائر وواشنطن، التي تواصل دعمها غير المشروط لإسرائيل ومساعدتها في قمع الشعب الفلسطيني وسلب حقوقه وهو الأمر الذي ترفضه الجزائر وتعلن دعمها للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وما يزيد من تدعيم الموقف الجزائري هو رفضها لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في أي مجال.

وفي الأخير ومن خلال ما تم التطرق إليه نخلص إلى القول بأن مسألة الديمقراطية ومصفوفة وضعية حقوق الإنسان لها مأخذ، لما سببته من موجات العنف وتسجيل إنتهاكات خطيرة لحقوق

---

[145]–هشام القروي، **الدعم الأمريكي لإسرائيل**،في:
http://www.almanar.org/debat/show.art.asp?aid=35666، (07/05/2014).

[146]–هشام منور، **طبيعة المساعدات العسكرية الامريكية لإسرائيل وماهيتها**، في :
http://www.grenc/com/show-article-maincfm?id=8801،(2014/05/08).

الإنسان في الجزائر، بالإضافة إلى النفوذ الفرنسي في الجزائر وامتداداته التاريخية، وكذا وقوف واشنطن كمساندة للمغرب في قضية الصحراء الغربية، وكداعم مستمر لإسرائيل، كل هذا يشكل أحد العقبات الحقيقية في طريق التقارب الجزائري –الأمريكي.

**المبحث الثاني: إتجاهات مستقبلية للعلاقات الأمنية الأمريكية– الجزائرية**

من وجهة نظر الدارسين، يعتبر التبوء بالمستقبل من أصعب المسائل تعقيدا والتي في أغلب الأحوال، تقود الباحث لحالة من عدم اليقين، وعلى الرغم من ذلك ستتناول دراستنا في هذا الشأن عدد من السيناريوهات المقترحة والتحديات المستقبلية التي تواجه التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.من خلال مناقشة جملة التغيرات والأحداث التي قد تؤدي لنمو علاقة التعاون وتطورها أو إمكانية حدوث توتر وتنافس شديد أو بقاءها على وضعها القائم.

قبل البدأ في عرض أهمالسيناريوهات المقترحة حيال هكذا تعاون لابد من التطرق إلى المقصود من السيناريو أولا.

إن الدراسة المستقبلية تكمن في مدى توافر صور وأشكال مختلفة للعلاقات القائمة بين طرفا التحالف، يمكن عليها بناء صور للمستقبل ومن هنا برزت فكرة السيناريوهات والمقصود بالمشهد أو السيناريو: " هو مجموعة التنبؤات المشروطة conditional forecasts" التي تنطلق من افتراض ماذا.....لو. أي ماذا يمكن أن يحدث في ظل توفر شروط وحقائق معينة، إذن هو تصور ذهني وفكري لكافة الحالات المحتملة الوقوع تتماشى وفقا لما يفرضه الواقع من توجه وحقيقة الوقوع بعيدا عن الرغبة فيه"[148].

وسنعالج في دراستنا ومن خلال هذا المبحث ثلاث سيناريوهات أساسية بغية التنبؤ بإتجاهات مستقبلية للتعاون الأمني بين الجزائر وواشنطن والذي شكل جدلا كبيرا للباحثين في هذه المسألة، فالسيناريو الأول ينطلق من إفتراض بقاء علاقات التعاون محدودة وهو السيناريو الخطي أما السيناريو الإصلاحي فينطلق من فكرة زيادة ونمو العلاقات على المستوى الأمني وتطورها إلى تحالف إستراتيجي وثيق بين البلدين، أما فيما يخص السيناريو الثالث والأخير فهو بفرض حدوث تغيير وتحول راديكالي في العلاقات إذ نتجه نحو التوتر والتنافس أو القطيعة بين الطرفين.

**المطلب الأول: السيناريو الخطي– تبقى العلاقات تكتسي الطابع القائم**

ينطلق هذا السيناريو بناء على إستقراء الماضي والحاضر، ويعنى بدوره إستمرار التعاون في المستقبل دون تعرضها إلى أي تغيرات بمعنى لا زيادة ولا نقصان، مما يضفي نوعا من السكون على الأوضاع، فالإستراتيجية الجزائرية والأمريكية وفي علاقاتهما الأمنية، توليا أهمية كبيرة لإستقرار منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي كنفوذ إستراتيجي لمصالحهما، ومن المتوقع أن يستمرا على

---

[148]–حنان بولسينة، وياسمين قروي، مرجع سابق، ص176.

وضعها الحالي، أي الإهتمام بالمنطقة سيضل على نفس الوتيرة الحالية دون تهميش أو إشتداد في الإهتمام[149]، حسب ما تقتضيه مصالح طرفا التعاون وما تعكسه من مواقف، وبذلك نجد أن السيناريو الخطي ينطلق من مسلمات رئيسية وهي:

**أولا: بقاء نفس مستوى التهديد الإرهابي على الوضع القائم في منطقة الساحل**

يعتمد هذا المتغير على نقطة مهمة أن بداية تراجع تأثير القاعدة، لا يعني هزيمتها أو زوالها، بل هناك إحتمال أن تعدد من أساليب عملياتها وتكتيكاتها وتقوم بتغيرات وتعديلات على مستوى بناء التنظيم وما يدعم هذه الفكرة قضية ما يعرف" بالإرهابين الجدد" الذين لا يمكن الشك في أمرهم، وقاموا من خلال التغيرات والأحداث الدولية برفع نسبة المعاداة وتوجيه الغضب الشعبي إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ردا على سياستها بعد أحداث2001/09/11 ومقتل زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن".

قال " لي هاملتون" نائب رئيس لجنة أحداث 2001/09/11:"لا أحد يعرف ما إذا كنا في حالة فوز أو خسارة للحرب"، كما قال "دونالد رامسفيلد"[150]: "إننا نفتقر لمعدلات واضحة تبين ما إذا كنا في حالة خسارة أو فوز للحرب على الإرهاب، وحتى لو كان هناك معادلات لحساب الخسارة من الفوز فإن هناك إشكالية كبيرة في تحديد الأهداف على مختلف أشكالها وكذا فترة تحقيقها".

يرى المنسق في الحرب الأمريكية على الإرهاب "دانيال بن جامين" أن جماعة تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي، تحمل تهديدا أقل على الإستقرارفي المنطقة، من تهديد القاعدة الأم في أفغانستان واليمن، وجماعة التنظيم في الساحل الإفريقي لا يمكنها أن تكون بمستوى وقدرة تنظيم القاعدة الرئيسي فهي لحد الآن لم تتمكن من الحصول على دعم وإسناد كبير من طرف سكان المنطقة ولم تستطع أن تشكل صراع إثني أو طائفي أو تقسيم فعلي كما قامت به القاعدة في العراق، وبذلك فالجماعات الإرهابية في الصحراء الكبرى لن تكون محركا رئيسيا لعلاقات واشطن مع شركائها وحلفائها في المنطقة[151].

كما أن هناك صعوبات أثرت على مستوى التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والتي ترتكز على الصعوبات الداخلية ابتداءا من الطبيعة الجغرافية القاسية والتضاريس الصعبة لشمال إفريقيا، كما أن مشكلة عدم الإستقراروغياب الأمن في عدد من دول شمال إفريقيا والصحراء والساحل يؤثر على مستوى التعاون الأمني بين البلدين في المنطقة.

**ثانيا: توجهات النظامين الجزائري والأمريكي**

---

149–أسماء رسولي، مرجع سابق، ص159.

150–مريم براهيمي، مرجع سابق، ص224.

151–مريم ابراهيمي، مرجع سابق، ص226.

2–بدون كاتب ،**الدبلوماسية الجزائرية** ،في .http://www .echaab.net/ar/.html،(2014/05/12).

بالنسبة إلى هذا المتغير فإنه يقوم على نقطة أن هناك تعاون مهم بين البلدين، وفي نفس الوقت حذر وذلك بسبب خلافاتهما على مستوى منظورهما للقارة الإفريقية ومشاكلها، وطرق التعامل والتسوية معها، أبرزها قضية الصحراء الغربية لكن تبقى الجزائر تغض الطرف على النظرة الأمريكية، الداعمة للطرح المغربي بالحكم الذاتي لإقليم الصحراء الغربية، ودعمها الامشروط للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، كما تغض واشنطن على توجهات الجزائر الداعمة للحق في السيادة الكاملة للشعب الصحراوي والفلسطيني من جهة ورفضهاالمطلق لأي تواجد عسكري أجنبي على أراضيها أو في شمال إفريقيا ككل، وفي هذا الصدد وفي ندوة صحفية نشطها "ديفيد بيريس" السفير الأمريكي بالجزائر، حيث أظهر مآخذ الولايات المتحدة الأمريكية من موقف الجزائر الرافض لإستقبال قواعد عسكرية مشيرا بما أسماه الحساسية الجزائرية إتجاه أي تواجد عسكري وأرجعه إلى الأبعاد التاريخية الخاصة بالجزائر(2).

**ثالثا: مساهمة الجزائر في تحقيق نوع من الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**

إن الدور الذي تقوم به الجزائر بالتنسيق مع دول الجوار في منطقة الساحل جعلها تطوق من إنتشار الأزمات في الساحل الإفريقي، خاصة تلك المتربطة بحدودها الجنوبية، وبذلك خلق نوع من الإستقرار في المنطقة، دون وجود أي تدخل أجنبي فيها ويظهر دور الجزائر الرائد برعايتها لعدة لقاءات بعيدا عن الوصاية الخارجية مع دول المنطقة فقط، نجد على سبيل المثال "خطة تمنراست"، والتي دخلت حيز التنفيذ يوم الاربعاء2010/04/21 والتي تتضمن قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، كما تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق حدود مشتركة لمراقبة تحركات المجموعة الإرهابية، كما استطاعت الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن، وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال، التيتتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية، في المنطقة وتولد هذا الإقتراح الجزائري حول تجريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار" المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر"، ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الافريقي في 2009/07 في مؤتمر "سرت" ليخرج بالقرار بمنع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 2009/12/17 هذا النشاط الكثيف للجزائر والمبادرات والخطط تندرج أساسا في سياق الخطوات الإستباقية، لمنع أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل والصحراء، كما عرف النشاط الديبلوماسي في الجزائر خلال2012-2013 حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية والتي عرفتها مناطق الجوار التي شهدت ما يطلق عليه بالربيع العربي، في إحتجاجات عارمة قادتها الشعوب العربية مطالبة بإسقاط الأنظمة الفاسدة والديكتاتورية، كنظام بن علىفي تونس ونظام معمر القذافي في ليبيا.

شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية توترا في أواخر سنة2010 بسبب إدراج الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر ضمن القائمة السوداء للدول التي تتضمن خطرا إرهابيا على المطارات الأمريكية، والتي وجب إخضاعها لإجراءات تفتيش خاصة، وهو ما أثار غضب الجزائر، التي ردت بحزم على هذه الإجراءات بالمعاملة بالمثل في مطارتها، كما إحتجت لدى الكونغرس الأمريكي حول هذه السياسة، وطالبت بإلغائها عن طريق الضغط على واشنطن.(2)من خلال مصالحها الاقتصادية في الجزائر، لكن سرعان ما عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه حينما ألغت الإدارة الأمريكية هذه الإجراءات الأمنية[152].

**المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي، التوجه نحو التحالف الوثيق**

لقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة بعد أحداث 2001/09/11، إذ أدى هذا الحدث إلى انكشاف الخلل في أمنها القومي، ووعي القادة الأمريكان إلى الخطر الذي يهدد زعماتها في ظل التحديات الجديدة مع وجود فاعلين جدد من غير الدولة على الساحة الدولية، لذا كان توجهها نحو المزيد من سياسات التنسيق والتبادل والتدريب على المستوى السياسي والأمني ولذا يعتقد بعض محللي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أن مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية سوف يسير نحو التقدم في إطار من التفاهم والتعاون الوثيق ويتوجهون في تأكيد هذه الفكرة من خلال:

**أولا: تفاقم التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي**

جسد هذا الوضع غير السوي بإعتباره ساحل أزماتي، إهتمام كل من الجزائر واشنطن،وحتم عليها إستغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة، وبإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط بينهما، وبالتنسيق مع دول الساحل لمواجهة أخطار التهديدات الأمنية الموجودة فمستوى التعاون الأمني الأمريكي الجزائري زاد في ظل تقارب وجهات النظر بينهما بزيادة التهديد الإرهابي ،وهذا ما أشار إليه الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية الإفريقية "عبد القادر مساهل" إلى تعقد الوضع الأمني في المنطقة قائلا: "إن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يمثل تهديدا حقيقيا وواقعيا في منطقة الساحل، خاصة بعد تحالف الجماعات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة"، ويبدو أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعرقل أي علاقات قوية(2)وتقارب بين الدول المغاربية لأن ذلك يخدم مصالحها، ويتوافق أيضا مع مصالح الجزائر الداعمة للتعامل في إطار اقليمي لمحاربة التهديدات الموجودة[153].

---

[152]–عصام بن شيخ، مرجع سابق .

2– مريم براهيمي ، مرجع سابق ، ص210.

[153]– مريم براهيمي، مرجع سابق، ص210.

كما أن واشنطن زادت من مساعداتها المالية للجزائر لمحاربة خطر الإرهاب وقدرت في الفترة مابين 2002 إلى 2007 ب374,3مليون دولار وجاءت في إطار كون الجزائر الشريك المهم في الحرب على الإرهاب .أحدث سقوط النظامين التونسي والليبي ضعفا على المستوى السياسي والعسكري، ويتطلب فترة زمنية طويلة لإعادة بناء ما تم تهديمه لا سيما الجيش الليبي الذي كان ثاني أكبر جيش في شمال إفريقيا بعد الجزائر وبتعداد قدره،76ألف عنصر، و40ألف تعداد من قوات الإحتياط حسب مؤشرات عام 2010، وأصبح الآن مشتتا غير قادر على حماية إقليم ليبيا، في هذا المدى الزمني، سيصبح التركيز أكثر على علاقات القوة، مع الجزائر باعتماد الولايات المتحدة الأمريكية عليها وبذلك توسيع مجال التعاون الأمني بينهما.

بعد أحداث 2001/09/11 كثف تنظيم القاعدة نشاطاته الإجرامية في كل بقاع العالم مما زاد من حجم اللأمن، فلا يمر يوم إلا وتسجل الساحة الدولية حدثا إرهابيا خطيرا(محاولات خطف الطائرات، تفجير السيارات في أحياء شعبية، أو مؤسسات حكومية، إغتيال المسؤولين، إختطاف الرهائن....)، وزادت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كثافة عملياتها أيضا لا سيما بعد تحالفها مع عصابات الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، وتجارة الأسلحة، وهذا ما أكده وزير الخارجية مراد مدلسي لدى افتتاحه لأعمال مؤتمر التنسيق بين دول الساحل في مارس 2010 بالجزائر العاصمة، عندما صرح بأن الإرهاب شهد تطورات خطيرة ، وتحالفاته مع الجريمة المنظمة تعد مصدر تموين من عتاد ومؤونة للقاعدة في بلا د المغرب الإسلامي، كما أن هذه الأخيرة توفر الحراسة وتؤمن مسالك عبور البضائع المهربة لشبكات التهريب، وفي هذا الصدد كشفت تحريات[154]، جزائرية حول الإعتداء الإرهابي في نهاية جوان2010 "بتين زاوتين" بتمنراست، والذي أسفر عن إغتيال12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن الإعتداء كان بغرض تسهيل عملية تهريب7 قناطير من الكيف المعالج، إلى داخل التراب الجزائري، كما أن الخطر القادم من مالي، والقابل للإنفجار أكثر ما سينتج نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري، وعلى المصالح الأمريكية في المنطقة، وما تجربة الإعتداء على منشأة الغاز بتقنتورينالتي وقعت في 2013/01/16 ،واختطاف الديبلوماسيين الجزائريين السبعة في مالي، وإغتيال السفير الأمريكي "كريس ستيفنز"، يوم2012/09/11، مثال حي على زيادة تهديد التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي[155].

كذلك نجد زيادة عمليات إختطاف الأجانب وإحتجازهم كرهائن، من طرف التنظيمات الإرهابية، للحصول على الفدية، وهنا أشادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أهمية مذكرة الجزائر حول تجريم دفع الفدية، وأشارت إلى ذلك في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي أسس عام2011

---

[154]– حسام حمزة، "**الدوائر الجيوسياسية، للأمن الجزائري**"، رسالة ماجيستر منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص97.

[155]–حسام حمزة، مرجعسابق، ص76.

بنيويورك، والتي تعد الجزائر أحد أعضائه المؤسسين، ودعت فيه المديرية التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الإعتبار في الحاضر وفي المستقبل، وطلب فيها مجلس الأمن كل الدول الأعضاء لتشجيع شركاء القطاع الخاص على تبني وإحترام الخطوط الرئيسية والممارسات الحسنة اللازمة للوقاية، من عمليات الإختطاف أو مواجهاتها دون دفع الفدية[156]، وكان وزير الخارجية "رمطانلعمامرة" قد صرح مؤخرا في حديث صحفي أن الجزائر تعتزم مواصلة جهودها بالتنسيق مع شركائها للذهاب بعيدا مما تم إكتسابه في لائحة مجلس الأمن رقم1904، وأكد أنه من المهم أن يتبنى التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب تصورا شاملا لإشكالية تمويل الإرهاب.

**ثانيا: زيادة الزيارات المتبادلة على أعلى مستوى من المسؤولين**

ويتضح هذا في كثرة تكثيف وتبادل الزيارات للمسؤولين على أعلى مستوى بين البلدين، إبتداء بالزيارة الرسمية والتي قام بها الرئيس الجزائري بوتفليقة بعد دعوته من الرئيس جورج والكر بوش له في 2001/11/05 وبعد نجاح سياسة الوئام المدني التي إنتهجها الرئيس الجزائري، بوتفليقة وباركته فيها واشنطن ورأت فيها الحل المناسب والفعال الذي سيبقي على إستثابالإستقرار والأمن في الجزائر، زيارة الرئيس بوتفليقة جاءت بعد أقل من شهرين من تاريخ هجمات2001/09/11، وطلبت منه أنداك وكالة المخابرات المركزية(CIA)، والمكتب الفيدرالي للتحقيقات(FBI)، ومجلس الأمن القومي (NSA)الأمريكية ، عون الجزائر وخبرتها في مجال مكافحة الإرهاب[157].

كما قام العديد من المسؤولين الأمريكيين بزيارة الجزائر على غرار زيارة وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" في 2003 والذي أكد على دور الجزائر في إنقاذ العديد من أرواح الأمريكيين، إضافة إلى زيارة كاتبة الدولة الأمريكية "كوندليزا رايس" للجزائر في 2008/07/06، وأعقب السفير الأمريكي في الجزائر أنداك "ديفيد بيرس" بعد مغادرة "رايس" تصريحا أكد فيه على أن زيارة كاتبة الدولة الأمريكية دليل على أنالجزائر تلعب دورا هاما ومحوريا بالمنطقة إلى جانب كونها بلدا متعاونا في مجال مكافحة الإرهاب، وكذا زيارة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى "جيفري فلتمان" في أكتوبر2009 ،زيارة وزير البحرية "ريموند مايوس" في ديسمبر 2010، وقائد القوات البرية لأفريكوم اللواء" دفيدهوغ" ديسمبر 2010[158]، نائب المساعد لوزير الدفاع المكلف بالشؤون الأمن الدولي "جوزيف ماك ميلان" في نوفمبر2010، ومنسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية، "دانييل بنجامين" في جويلة2010، ونائب مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الخليج والمغرب العربي "جانيت

---

156– بدون كاتب، **مجلس الأمن يشير إلى مذكرة الجزائر ضد دفع الفدية للإرهابيين**، في: http://www.mostakbaliat.blog-spot.com/2010/07/blog-spot31.html.، (2014/05/21)

157– حسام حمزة، مرجعسابق، ص76.

158– عليزموش، **زيارة مسؤولين أمريكيين إلى الجزائر**، (جريدة الرائد)، في: http://www.alraaed.com/ara/watan/43652.html، (2014/05/10)

سندرس" في جانفي2010، ومن جهة أخرى زيارة العديد من المسؤولين الجزائريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية على رأسهم وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" في ديسمبر 2009.

**المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي، توتر العلاقات بين البلدين**

على غرار الطرح السابق ورؤية المدافعين عن احتمالية إستمرار وتطور العلاقات الجزائرية الأمريكية وإنعكاسهذا على كل من الدولتين وعلى منطقة المغرب ككل هناك في الجهة المقابلة من يشكك في قدرة الطرفين على زيادة وتطوير التعاون الأمني بينها، وذلك لسيطرة الموقع المتفوق وهو الولايات المتحدة الأمريكية على مسار التعاون الأمني فالقوة المهيمة تسعى بكل وسائلها للحفاظ على مكانتها الدولية، وأن تؤسس لمناطق إستراتيجية وفق مصالحها القومية ولو على حساب حليفتها في مكافحة الإرهاب "دولة الجزائر" فواشنطن بإمكانها نشر قواتها على إمتداد منطقة شمال إفريقيا، والتي تحتل موقعا مهما في منظومة المصالح الأمريكية لإمتلاكها معابر تجارية وموانئ بحرية، "فالولايات المتحدة تتبنى إستراتيجيتها على أساس الهيمنة المطلقة"absolutehygenony "، والتي تقوم على فرض السيطرة الأمريكية على كل نقطة إستراتيجية في العالم وفي أي وقت تريده وتحت أي ظرف تعده مناسبا، وهو ما يفسر إصرار الولايات المتحدة الأمريكيةعلى إنشاء قواعد عسكرية ثابتة أو مستقلة، ونشر أساطيلها في أهم البحار والمحيطات وإستغلالها لكل الفرص المتاحة، من أجل زرع فرق وكتائب عسكرية، للتدخل السريع، كما كان الحال في الخليج وأفغانستان، وعلى تركيزها فقط على المحورية الأمريكية"AMERICAN CENTRISM"، بمعنى أن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أولا وأخيرا فوق كل إعتبار سواء في إنسجام أو تناقض مع مصالح الجزائر وإن إقتضى الأمر التضحية بالحليف أو الخروج عن الإجماع الدولي[159] وهذا ما يقود علاقاتهما على المستوى الأمني إلى توتر وصراع خاصة أن الجزائر لازالت في موقفها الرافض لأي تواجد عسكري في أراضيها أو في منطقة شمال إفريقيا، ككل وتعتبره تهديدا موجها لسيادتها الوطنية ويطرح هذا السيناريو أيضا:

**أولا: التغيرات الإقليمية في الساحل الافريقي**

على صعيد آخر، وبعد موجة الحراك الشعبي التي عرفتها منطقة المغرب العربي، مطلع سنة2011، وظهور أنظمة جديدة في الحكم، فهناك إمكانية إعتماد الولايات المتحدة عليها في حربها الجديدة ضد الإرهاب ،وأيضا تكثيف تعاونها أكثر مع حليفها التقليدي المغرب، خاصة بعد الزيارات المتكررة للمسؤولين الأمريكان لها وإشادتهم بالعلاقات الجيدة والوطيدة التي تربط البلدين في كل المجلات.

---

[159]–حيدر على حسين، **سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**،(عمان: مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، 2012)، ص271.

إن إحتمال أن يسير الطوارق في مالي بمساندة القبائل الطوارقية، الموجودة في الجزائر، ليبيا، موريتانيا، للمطالبة أكثر بحكم إنفصاليوإستقلالذاتي وتكوين دولة لهم ممتدة في الصحراء الكبرى، مازال واردا لاسيما بعد التمرد الخطير الذي قادوه طوارق مالي في2012 إتجاه حكومتهم، وإتهامهم لها بتهميشهم من الحياة السياسية وإقصائهم من حقوقهم المدنية، كذلك تستطيع الولايات المتحدة الأمريكيةدعمهم في إطار ما يسمى "بالفوضى البناءة" وتجسيد مشروع الشرق الأوسط الكبير القائم على تفتيت الدول إلى أقليات ضعيفة وموالية للإدارة الأمريكية، وهذا ما أشار إليه تقرير أطلق في أواخر2012 نشرته جريدةالتايمز الأمريكية نقلا عن مركز الدراسات تابع لها، عما أسمته خريطة جديدة للعالم العربي، يتم فيه تقسيم دول عربية إلى دويلات من بينها الجزائر وتشكيل دولة الطوارق الكبرى هذا الأمر الذي يولد توترا على مستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري[160]، وفي ظل محاولات جادة من الجزائر لتمكين الطوارق في مالي من الحصول على حقوقهم الكاملة بادرت إلى تنظيم وساطة على أعلى مستوى في عام2006 عندما اشتعل نزاع الطوارق في مالي حيث قامت قوات التحالف الديمقراطي للتغيير بعد أن أعلن كلا الزعيمين التارقيين "ابراهيم أغ باهانغا" و"الحسن فاغاغا الحرب ضد الحكومة المالية وهاجموا مواقع عسكرية في كيدالوموناكا، وتوجت هذه الوساطة التي أشرف عليها الرئيس بوتفليقة إلى التوقيع على إتفاق سلام في 2006/07/04 تحت إسم تحالف23ماي من أجل التعبير، كما قامت الجزائر أيضا بتوقيع إتفاق توقيف القتال بعد تجدد الإشتباكات بين الطرفين في 2008/07/27، أما بخصوص الأزمة المالية الأخيرة في جانفي2012[161]، كانت الجزائر الراعي الحصري لإيجاد تسوية سلمية للازمة، إلا أنها فشلت بعد التدخل العسكري الفرنسي وخروج الوضع عن السيطرة، وتشبث كل الأطراف بمطالبها، وهذه المبادرات الجزائرية توضح مدى إهتمام الجزائر بقضية الطوارق في المنطقة.

كما أن دولة مالي أبدت إستعدادها لمنح الولايات المتحدة الأمريكية إمتيازات عسكرية شمال البلاد، بهدف مراقبة قبائل الطوارق وهذا ما يبدو من خلال محاولات ربط القضية التارقية وتمردهم بالإرهاب، وبالتالي وضع الجزائر في حرج كبير في المنطقة، وإحتمال التدخل العسكري الأمريكي عن طريق إقامة قاعدتها العسكرية في شمال مالي، والتي أعلنت عنها منذ سنة2002، من أجل إدارة عملياتها ضد تنظيم القاعدة، هذه القيادة التي أثارت الكثير من الجدل من بعض الخبراء

---

[160]– مريم براهيمي، مرجع سابق، ص219.

[161]–محمد دخوش، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**، في: http://www.alraaed.com/ara/sujets-opinios/31020.html،(2014/05/05).

الأوروبيينوالأفارقة حيث أكدوا على أنها تجسيد لعسكرة العلاقات الأمريكية الإفريقية وإنعكاس الإمبريالية المفرطة[162].

**ثانيا: تراجع خطر التهديدات الأمنية في الساحل**

من خلال رأي بعض المحللين الجزائريين والأمريكيين، وتقرير "ألكسيسأرايف" حول الوضع في الجزائر أشار إلى إرتكاز العلاقات الجزائرية-الأمريكية بشكل كبير على التعاون الأمني ومحاربة الإرهاب، فتعتبر الجزائر شريك إستراتيجي في محاربة الجماعات ذات الصلة بتنظيم القاعدة، كما لها وزن مهم في الإتحاد الإفريقي، كما خصت الولايات المتحدة الأمريكية العسكريين الجزائريين بالقيام بتدريبات لديها، وهناك تبادل معلوماتي إستخباراتي بين البلدين حول التهديدات الإرهابية، ومن هنا يعد المتغير الأمني مهما في مسار التعاون بين البلدين، وبزواله ستتراجع هذه العلاقات.

يرى الخبير في تنظيم القاعدة "جان بيارفيليو": أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب قد فشل في محاولة التحول إلى تنظيم إرهابي إقليمي واسع في شمال إفريقيا بسبب الحصار الذي أقامه عليه الجيش الجزائري وقطعه لمصادر التموين لنشاطاته الإرهابية ، وهذا ما يعكس زيادة عدد القتلى في صفوف الجماعات الإرهابية، فأشارت مصادر جزائرية إنه ما بين أواخر2013إلى 2014 قضى الجيش الجزائري على 37إرهابيا وإسترجع عددا كبيرا من الذخيرة والأسلحة، كما أن الشبكات الإرهابية في تونس وليبيا تعمل على قواعد مستقلة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .بدأ تنظيم القاعدة يشهد ضعفا بعد إغتيال أبرز قادته على غرار أبو مصعب داوود، عبد الحميد أبو زيد، ودخول عناصر جديدة تنقصها الخبرة والمعرفة الجيدة [163].

**ثالثا: توجهات النظام الجزائري والأمريكي**

إن إعتبار التعاون الأمني بين الجزائر وواشنطن ظرفي، وأن العلاقات بين البلدين لا تسودها الثقة بسبب الإختلاف في المواقف والمصالح على غرار قضية فلسطين، وقضية إستقلال الصحراء الغربية، على الرغم من الأشواط الكبيرة التي قطعها التعاون الأمني الأمريكي الجزائري إلا أن الجزائر لازالت رافضة قطعيا لأي تواجد عسكري أجنبي على أراضيها، وعلى طول حدودها مع الدول المجاورة والتي تراه إستعمارا جديدا تتخوف منه، كما يدرك الطرف الأمريكي موقف الجزائر وهذاما أشار إليه السكرتيرالمساعد في البنتاغون المكلف بالأمن الدولي "بيتر رودمان" خلال زيارته للعاصمة الجزائرية في نوفمبر2006:" بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزيدإقامة قاعدة عسكرية في الجزائر، بل تهتم فقط بالشراكة الإستراتيجية، والعسكرية، والتدريب وتبادل الخبرات والمعلومات"

---

[162]-عبد القادر رزيف المخادمي، **قيادة افر يكوم الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص48.

[163]-مريم براهيمي، مرجع سابق، ص ص219-221.

.وينطلق المحللون بأن رغبة واشنطن في إقامة القاعدة مع رفض الجزائريين لإحتضانها سيكون نقطة خلاف بين النظامين وسيقلص من مستوى التعاون بينهما .

كما أن الجزائر لا زالت ترفض الشروط التي تضعها واشنطن لكل من يقتني أسلحتها، وأهم هذه الشروط المراقبة البعدية لاستعمالاتها التي لا يجب أن تخرج عن الإطار المحدد سلفا، علما أن بعض المصادر تحدثت عن معدات متطورة طلبتها الجزائر من بينها، وسائل إلكترونية، للرؤية الليلية ، رادارات متطورة وطائرات بدون طيار"درون"، وهذا العتاد يساعد كثيرا في عمليات مكافحة الإرهاب، ورأى العديد من المحللين السياسيين ، شرط المراقبة البعدية على الأسلحة الذي تفرضه واشنطن على الجزائر بحجة ضمان موازين القوى بمنطقة المغرب العربي، يخفي في الواقع رفض أمريكي واضح دعم قدرات الجيش الجزائري بأسلحة أمريكية متطورة تكنولوجيا، وهو ما دعى الجزائر في الفترة الأخيرة إلى تكثيف تعاونها العسكري مع شريكها التقليدي روسيا.

من خلال ما سبق ذكره حول مستقبل العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث2001/09/11،وبالإعتماد على تقنية السيناريوهات نجد أن سيناريو بقاء الوضع الراهن يرتكز على المستوى المقبول للتعاون بوجود تبادل للمعلومات، وتدريبات عسكرية، وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية معونات مالية وبعض التقنيات الحديثة لإستعمالها في مجابهة الخطر الإرهابي ،وبقاء الخلافات بين البلدين حول القضايا الهامة على الساحة الدولية كقضية الصحراء الغربية وفلسطين، في حين يتطرق السيناريو الإصلاحي إلى مستوى زيادة وتطور التعاون الأمني بين البلدين من خلال مزايا التعاون بينهما ومجابهتهما لتنظيم القاعدة من اإنتشاروإستهداف مصالحهما الإستراتيجية، وكثرة مسؤولين على أعلى مستوى بين البلدين .أما سيناريو التدهور فيرتكز على التغيرات الإقليمية التي عرفتها منطقة الساحل خاصة منذ مطلع 2011 بعد الحراك الشعبي، وما نجم عنه من تداعيات جديدة والتي من الممكن أن تؤثر على مستوى التعاون الأمني بين البلدين . ونجد من خلال ما تم ذكره أن السيناريو الأول المتعلق باستمرار الوضع القائم على المستوى الأمني بين البلدين هو المرجح في الوقت الحالي والمستقبل القريب، وهذا ما أكدته الوثائق المسربة من الموقع الإلكتروني ويكليكس حيث كشف عن مراسلات رسمية سرية للسفارة الأمريكية بالجزائر للبيت الأبيض وكتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية أن الإرهاب في الجزائر لا يشكل تهديدا حقيقيا على استقرار البلاد بالرغم من إستمرار تجنيد الشباب وحدوث إغتيالاتوإختطافات وهجومات من جانب التنظيم الإرهابي[164]، وأكد أن إستمرارتسجيل بعض الهجمات على المصالح الأجنبية العاملة بالجزائر خاصة الأمريكية والفرنسية لا يشكل خطرا على الحكومة الجزائرية كما ذكرت إحدى البرقيات السرية أيضا أن موقف الجزائر

---

[164]–بدون كاتب، **مئات الوثائق المسربة من ويكليكستشهد لمصالح المواقف الجزائرية**، في:: http .www.echouroukonline.com/ara/national163890.html ، (05/10 /2014).

بخصوص التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال يراوح مكانه، وأن الجزائر ترفض رفضا قاطعا إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا، وعلق التقرير في هذا الشأن بعبارة "التعاون العسكري، العسكري علينا بالصبر".

بالرغم من الخطوات والأثار الإيجابية التي خطاها مسار التعاون الأمني بين الجزائر وواشنطن من خلال محاولة الطرفين الإستفادة من الخبرات المكتسبة من بعضها، وكذلك التنسيق وتبادل المعلومات الإستخباراتية أكسب كل طرف تسهيل تنفيذ إستراتيجيته، إلا أن هذا التقارب إعترضته عراقيل تمخضت أساسا من الإختلاف في مواقف البلدين من القضايا ذات الإهتمام المشترك، كان أبرزها قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية، إضافة إلى قوة وتغلغل النفوذ الفرنسي في الجزائر على اعتبار هذه الأخيرة كانت إحدى مستعمرتها التقليدية وبذلك ستقف فرنسا حاجزا حقيقيا أمام زيادة التقارب الأمريكي مع الجزائر، كما تعد مسألة تطبيق الديمقراطية في الجزائر مسألة خلافية نتيجة تراجع الحريات بعد الأزمة الأمنية التي عصفت بالجزائر في التسعينيات.

بالنسبة لمستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، والذي تم الإعتماد فيه على ثلاثة سيناريوهات: سيناريو خطى ببقاء التعاون الأمني على الوضع الراهن والقائم على مكاسب التعاون بين البلدين، أما السيناريو الإصلاحي فيقوم على إيجابيات التعاون الذي سيحصل عليه البلدين، أما السيناريو الثالث الراديكالي فيفترض تراجع التعاون لوجود خلافات بين البلدين حول قضايا دولية وإقليمية.

## الملحق رقم1:

## وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة2002

أعلن البيت الأبيض في 2002/04/20، إستراتيجية أمنية جديدة باتت تعرف بعقيدة الرئيس جورج بوش الابن"، وتمثل هذه الوثيقة أهمية خاصة، إذ تعلن بداية تغيير إستراتيجي في العقائد الأمنية العسكرية والسياسية للولايات المتحدة، وبالفعل فإن الوثيقة تعلن عن إستراتيجية أمن قومي أمريكي جديد هدفها الأساس مكافحة الإرهاب والقضاء عليه عبر الإنتقال من السياسيات الردع والإحتواء، التي ميزت الفكر الإستراتيجي الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة إلى سياسات الحروب الوقائية، التي تستهدف أول ما تستهدف الإرهاب، والدول المارقة على وفق التوصيف الأمريكي.

ويؤكد الرئيس جورج بوش: "أن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، تستند إلى مبدأ العالمية الأمريكية المميزة، التي تعكس التوحيد بين قيمها ومصالحها القومية، وهدف هذه الإستراتيجية المساعدة ليس في جعل العالم أكثر أمنا فحسب، بل وجعله أفضل، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان عن أهداف تعد مشروعة دوليا ، وهي أهدافهم بالأمن والسلم العالميين، ونشر المثل العليا، وهي بذلك ضمنت شرعية كل ما ستقوم به من إجراءات أمنية وأعمال عسكرية الأمر الذي سيضمن الولايات المتحدة تحقيق أهداف خاصة تخدم مصلحتها بالدرجة الأولى.

**1-الأهداف القانونية:**

**أ-مكافحة الإرهاب:** كان الهدف الرئيسي والمعلن من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وهو "مكافحة الإرهاب" والقضاء عليه أينما وجد، لأنه يعتبر المهدد الرئيسي للأمن والسلم العالميين وخاصة بعد هجمات 2001/09/11 من خلال القضاء على المنظمات التي تصفها الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة، ووفق ما جاء على لسان وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد": "نحن مستعدّون لشن حرب عالمية في سبيل مكافحة الإرهاب".

**ب-نشر الحرّية والديموقراطية:** إذ عدّت مسألة نشر الحرّية والديموقراطية مهمّة مركزية تسعى الولايات المتحدة إلى ضمانها وحمايتها ونشرها في دول العالم كلّها لأنّ عدم ضمان هذه الحقوق وانعدام الديموقراطية في دولة ما، هومن أهمّ أسباب ظهور "الإرهاب" وفق وجهة النظر الأمريكية".

**2-الأهداف السياسية:**

وتتمثل في:

**أ-** ضمان الإنفراد الأمريكي في الهيمنة على النظام العالمي وإستخدام الوسائل الممكنة جميعها لضمان إستمرار هذه الهيمنة: إذ وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في قضية مكافحة الإرهاب وتحويلها إلى قضية دولية، المسُوغ منها المهم الذي ستفرض من خلالها هيمنتها على العالم وتبرّر قيادتها له.

**ب-*دعم أمن إسرائيل*:** تربط إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية شبكة من العلاقات الخاصة والمتميّزة المتعدّدة الجوانب (ثقافية، تاريخية، إقتصادية، سياسية، عسكرية وإستراتيجية)، وتحدّد مكانة إسرائيل في الحسابات الأمريكية الإستراتيجية وفق الخدمة التي تؤدّيها للولايات المتحدة في إطار الواقع الإقليمي العربي الإسرائيلي، والمصالح الأمريكية في المنطقة.

**3-الأهداف العسكرية:**

ويمكن إجمالها في:

تنشيط الإستراتيجية العسكرية الأمريكية: أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنّها بحاجة لإعادة صياغة عقيدتها العسكرية بعد اندحار الشيوعية ليس لأنّها بحاجة إلى الإنفاق العسكري وحروب ومبيعات سلاح تضمن لها التفوّق وحسب، لكنّها كذلك بحاجة إليها لضمان إستمرار الصدارة للغرب، وهذه الصدارة لا تتحقق إلاّ بوجود عدو إستراتيجي، وأصبح الإرهاب العدو للولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر 2001، ومن ثمّ جاءت الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب لغرض تحديث وتفعيل الاستراتيجية العسكرية الأمريكية بعدما كانت معتمدة كلّياً على مبدأ الرّدع إبّان الحرب الباردة.

إنّ مسألة التخوّف من وقوع الهجمات الإرهابية أو التلويح بها يجعل الإستراتيجية العسكرية الأمريكية حرّة التحرّك والتنشيط، إذ تجري هناك تحوّلات كثيرة فيها، فتعدّد مراكز الدول الإرهابية، وإنتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية، يفرض على تلك الإستراتيجية تنشيطا جديداً، يمكنه أن يقوم على الأسس الآتية:

- إعتماد أسلوب الضربة الوقائية بدلاً عن أسلوب الرّدع.
- مبدأ الضرب في العمق.
- مبدأ نقل المعركة إلى الخصم.
- مبدأ الحرب عن طريق إستخدام وسيلة جو-أرض.
- القدرة على شن حرب جوّية-برّية وعلى دولتين في الوقت نفسه.

ولابدّ أن نذكر أنّ بناء تحالف دولي في سبيل مكافحة الإرهاب، يعدّ أحد أسس تفعيل وتنشيط العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة.

**4-التحالفات الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، الإطار القانوني:**

حيث أكّد الرئيس الأمريكي "جورج ووكر بوش" في خطابه لمجلس الكونغرس بتاريخ 2002/09/20، في ثاني محور من محاور الإستراتيجية بالتحديد: "على ضرورة تقوية التحالفات الإستراتيجية لدحر الإرهاب العالمي، والعمل على منع الإعتداءات علينا وعلى أصدقائنا" حيث يقول الرئيس في هذا الأمر: " من المعروف أنّ دحر الإرهاب في هذا العالم المعلوم يحتاج إلى المساندة من حلفائها وأصدقائها، فحيثما كان ذلك ممكناً ستقوم الولايات المتحدة بالإعتماد على المنظمات الإقليمية وعلى سلطات الدول لكي تفي بالإلتزامات في مكافحة الإرهاب، وحيثما تجد الحكومات أنّ مكافحة الإرهاب، أمر يفوق قدراتها، سوف تماثل ما لدى تلك الدول من قوّة وإرادة، وموارد بأي شكل ممكن من أشكال المساعدة التي يمكن ولحلفائها توفيرها لها".

إعتمد الرئيس الأمريكي "جورج وولكر بوش" في صف العالم من وراء الولايات المتحدة الأمريكية على ما يصفه أحد المحلّلين السياسيين بـــ "عولمة الإرهاب" ويقصد بذلك إشاعة الإنطباع بأنّ ما حدث في نيويورك وواشنطن قد يتكرر في أيّ مدينة أخرى من مدن العالم.

ما يدلّ على ضرورة التحالف قانونياً من أجل مكافحة الإرهاب "من وجهة النظر الأمريكية"، كلمة ألقاها وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" في ألمانيا من عام 2005، ليؤكّد قيمة حلف الشمال الأطلسي، وجهود كثير من الدول التي تعمل إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، إذ يقول: "...يجب أن يكون من الآن فصاعداً، أنّه ليس في وسع دولة واحدة، أن تدحر المتطرفين بمفردها، كما أنّه لا يمكن لأيّة دولة منفردة أن تحارب بنجاح التهديدات اللا متماثلة لهذه الحقبة الجديدة..".

## ملحق 02: تقرير اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها.
## التقرير السنوي لسنة 2012:حالة حقوق الإنسان في الجزائر

**1-المفقودين:**

قال رئيس اللجنة الوطنية أنّ هذه الأخيرة ظلّت تعمل بإطراد حول قضية المفقودينوأنّ الحكومة الجزائرية قد إرتأت حلًّا على الرّغم من أنّه لايروق لبعض الأُسر،إلّا أنّه قد تمّت الموافقة عليه بأغلبية كبيرة.

في نفس سياق تصريحات فاروق قسنطيني،دعا رئيس اللّجنة الإستشارية إلى نزع صفة الإرهابيين عن الأشخاص المفقودين،واقترح إعداد قانون أساسي للمفقودين،وتخصيص يوموطني لهذه الفئة،حتى لاتتكرر هذه الظاهرة المؤلمة للغاية،والمأساوية التي عانت منها الجزائرمرة أخرى في المستقبل.

وذكر رئيس اللجنة الوطنية الإستشارية أنّ الجزائر ليس عندها ماتخفيه حول ملف المفقودينوهي مستعدة لتقديم جميع التفسيرات لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تطلبها

**2-العفو الشامل:**

ذكر رئيس اللجنة الوطنية أن العفو الشامل من إختصاص المشرع ويشكل النتيجة المباشرةوالواضحة لقانون الرحمة والوئام المدني،وأيضا المصالحة الوطنية.

وذكر رئيس اللجنة الوطنية أيضا أن العفو يفرض نفسه على الوعي الذاتي للجزائريين،وقال أنهدعاإلى عدم تقزيم هده المسألة أوالهرب منها ،ولكن بدلا من دلك ،دراستها بدون طابوهات .

**3-المصالحة الوطنية:**

قال رئيس اللجنة الوطنية أن تطبيق التدابير المتصلة بميثاق السلم والمصالحة الوطنية قد تجاوزمن الأهداف المسطرة في البداية، ولم يبق إلّا الأمور المتعلقة 95%بالإجراءات التكميلية الخاصة بالنص القانوني للميثاقمن أجل إغلاق ملف القضية المتصلةبآثار المأساة الوطنية.

ويرى رئيس اللجنة الوطنية مستكملا تصريحاته،قائلا أن المصالحة الوطنية تحتاج نفسا جديدا داعما في هذا الصدد فكرة العفو الشامل الذي وصفه بأنّه لامفرمنه،والمآل والنتيجة المنطقيةللمصالحة الوطنية.

**4-المرأة في المجتمع:**

قال رئيس اللجنة الوطنية أن الجزائر سجلت تقدما إيجابيا إلى حد كبير في مسألة النهوض بحقوقالمرأة، فبالنسبة لإشراك المرأة في الحياة السياسية بحيث أكّد رئيس اللجنة الوطنية بعدم وجود قّيود أوحساسيات سياسية تمنعهن من أن تنشطن في هذا المجال.

# الخاتمة

تعد العلاقات الجزائرية–الأمريكية لعالم ما بعد أحداث 11سبتمبر 2001الحدث المفصلي الذي دفع واشنطن إلى إعتبار أنه، بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا إستراتيجيا جديدا في الحرب الدولية على الإرهاب حيث،شكل البعد الأمني أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد تلك الأحداث.

أين إستغلتالإدارة الأمريكية برئاسة جورج وولكر بوش الوضع لتضع سياسات وإستراتيجيات أمنية ملائمة لتوجهاتها الأمنية .وهذا لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة وعلى رأسها الإرهاب الذي أخذ بعدا عالميا تظافرت فيه الجهود الدولية في إطار التعاون والتنسيق الأمني لمحاربة هذه الظاهرة وهذا ما جسده التعاون الأمني الجزائري–الأمريكي.

وعلى هذا الأساس فقد اتسم التحالف الجزائري–الأمريكي على مدى سنوات التعاون،العمل ترقية وزيادة التعاون في المجال الأمني والعسكري فيما يتعلق بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث تعتبر الجزائر دولة رائدة في هذا الميدان،خاصة وأنها عانت من هذه الظاهرة وهو مايجعلها أكثر استعدادا من غيرها للإنخراط في المخططات الأمريكية فيما يتعلق بمكافحة هذه الظاهرة.وهكذا أصبح أساس التحالفات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية مشروط بهذا المحور الكبير الذي بات يعرف بالحرب على الإرهاب.

وكان الهدف المعلن لهذه السياسة والإستراتيجية الأمريكية الجديدة تحييد الإرهابيين وضبط الإستقرار في المناطق المضطربة وهذا النوع الجديد من الحرب مكن الولايات المتحدة الأمريكية من توسيع إنتشار قواتها العسكرية عبر العالم.

إن التوجهاتالأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تختلف من دولة الى أخرى، فالعلاقات الأمنية الجزائرية عرفت ظفرة نوعيـــة بعد 11 سبتمبر 2001 بإعتبار الجزائر حلقة إستراتجية مهمة في الحرب الدولية على الإرهاب، وهي تلعب دور دولي مهم خاصة بعد إتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ مكافحة الإرهاب كمبدأ قائد لسياستها الخارجية، الأمر الذي أنتج أنواعا عديدة من الإرتباطات الأمنية معها لمواجهة ظاهرة الإرهاب وتحقيق الإستقرار خاصة فيما يتعلق بمنطقة الساحل الإفريقي وما تشهده من تزايد زحف هذه الظاهرة الخطيرة .

إن تسارع وتيرة التقارب بين البلدين بلور فكرة الإستخدام الواسع لعبارة "الجزائر دولة محورية "وساهم في خلق تحالف أمني جزائري أمريكي من خلال تكثيف جهود التعاون على المستوى العسكري وشبه العسكري، إلا أن الجانب الشبه العسكري هو الذي طغى على علاقات التعاون الأمني الجزائري– الأمريكي.من خلال توفير الوسائل اللوجستية والتقنية وتبادل المعلومات والخبرات حول تحرك الجماعات الارهابية والعمل على ايجاد آليات التنسيق بين البلدين من خلال إطلاق الولايات

المتحدة الأمريكية مبادرات لمكافحة الإرهاب وإدراج الجزائر للدخول في تحالف لمحاربة هذه الظاهرة والتهديدات الأخرى .وذلك عبر التنسيق بين البلدين في الحوار الأطلسي "حلف الناتو"ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى وهي تطوير لمبادرة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى قاعدة أفريكوم.

وبخصوص هذه النقطة تجدر الإشارة إلى أنّ الجزائر لا تزال تأخذ موقفها الرافض لإستقبال قواعد عسكرية على أراضيها وترفض غرس القيادة العسكرية الموحدة لإفريقيا المعروفة بإسمالأفريكوم.

رغم ثنائها بدرجة التعاون في المجال الأمني وفي مجال مكافحة الإرهاب مع واشنطن،وعلى هذا الأساس يمكن إستنتاج أن الرفض الجزائري هو الذي يمنع واشنطن من تزويد الجزائر بأسلحة ومعدات عسكرية متطورة على خلاف جارتها المغرب.

إنّ زيادة التهديد المشترك الذي أصبح يمس الجميع هو ما قاد الجزائر وواشنطن لخلق فضاء من التعاون من أجل التصدي للتهديدات المشتركة خاصة بعدما شهدته منطقة الصحراء والساحل الإفريقي من مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة ،في ظل التقارب بين المجموعات الإرهابية المسلحة الناشطة بالساحل الإفريقي وكذا تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الناشطة بغرب إفريقيا.

وهو ما زاد في تسارع وتيرة التعاون بين البلدين فقد بدا بوضوح أن التعاون الجزائريالأمريكي إنطلق بالأساس من تزايد التهديد الإرهابي في منطقة الصحراء والساحل وفي مقابل ذلك تشكل مسألة الديمقراطية والنفود الفرنسي في الجزائر،إضافة إلى قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية إحدى أهم القضايا التي تعيق مسار التقارب بين البلدين خاصة مسألة النفود الفرنسي وهو التحدي الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن فرنسا تحاول الحفاظ على أحد أهم مواقع نفودها التقليدية في المغرب العربي عامة والجزائر على وجه الخصوص.

كما أن إختلاف مواقف البلدين بخصوص القضايا ذات الإهتمام المشترك ووقوف واشنطن كمساند للمغرب على مخطط الحكم الذاتي للشعب الصحراوي فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية،وكداعم أساسي لسياسة إسرائيل ضد الفلسطينيين كل هذا من شأنه أن يؤثر سلبا على التحالف القائم بين البلدين.

وبناءا على ما سبق يمكن أن نتوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات حول البعد الأمني للعلاقات الجزائرية–الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001:

- أن السياسة الأمنية الأمريكية عرفت تطورا كبيرا عقب أحداث 11سبتمبر2001نتيجة للتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة.
- أن السياسة الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر ترتكز على مكافحة الإرهاب ،بحكم أن الجزائر من أكثر الدول التي عانت من هذه الظاهرة وكذلك لخبرتها الرائدة في مجال مواجهة الرهاب .

- أن العلاقات الجزائرية–الأمريكية في شقها الأمني والعسكري،تمثلت في تطوير العلاقات الثنائية فيما بينهما من خلال ترقية التعاون وتبادل المعلومات والإستخبارات.
- أن الولايات المتحدة الأمريكية استفادت من تعاونها الأمني مع الجزائر هذه الأخيرة مكنتهابشكل كبير من فهم تحديات ومشاكل منطقة الساحل الإفريقي على اعتبار أن هذه المنطقة تحتل مكانة هامة في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في حربها المعلنة ضد تنظيم القاعدة.
- وبالنسبة لسيناريوهات مستقبل التعاون الأمني الجزائري–الأمريكي يبقى محكوما بالأساسالأمني العسكري الذي قام عليه التحالف فهو مرهون بتغير الظروف الإقليمية والدولية،وعلى هذا الأساس فإن السيناريو الخطي ببقاء الوضع الراهن هو المرجح في مسار العلاقات الثنائية الأمنية الجزائرية–الأمريكية.

# قائمة المراجع

**الكتب بالعربية:**


10-رزيق ،محمد، **تاريخ العالم المعاصر**، (الجزائر: دار ميهوبي للنشر والتوزيع، 1999).

11-محمد محمود السروجي، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الإستقلال إلى منتصف القرن العشرين**، (القاهرة:مركز الإسكندرية للكتاب، 2005).

12-مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، (الجزائر: دار البعث، 1985).

13-فايز، محمد الدويري،**الأمن الوطني** ، (الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ،2013).

14-حسنين ، المحمدىبوادى ، **تجربة مواجهة الإرهاب** ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ،2010).

15-محمد، إبراهيم زيد ،**أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها** ، (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،1999).

16-أنور، مسعود ،**كشف المستر عن أحداث11 من سبتمبر** ، (ثرجمة الطيب عبد الله موسى، 2002).

17-محمد محمود،ولد محمد،**الهجمة المضادة للحملة الصليبية ،جذورهجمات الحادي عشر منسبتمبر وتداعياتها**،(الأردن: عالم الكتب الحديث،2011).

18- محمد، سلامة النحال ،**الحرب ضد الإرهاب وتداعيات تفجيرات نيويورك واشنطنوإنعكاساتهاالإقليمية والدولية**،(تونس: دارزهران للنشر والتوزيع ،2009).

19- المشاقبة أمين ،سعد شاكر شلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجيةالأمريكية في الشرق الأوسطمابعد الحرب الباردة 1990-2008**،(القاهرة : دار حامد ،2009).

1-إسماعيل، العربي، **وليام شارل قنصل أمريكا في الجزائر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990).

20- السيد ،أمين شلبي،**أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005**،( القاهرة: دارعلا للكتب ،2005).

21- عبد المنعم، سعيد، **العالم على حافة الهاوية** ،(القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2002).

22-أحمد، أبو الروس، **الإرهاب و التطرف والعنف في الدولالعربية** ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،2001).

23-محمد ،مسعود قيراط ،**الإرهاب دراسة فيالبرامج الوطنية وإستراتيجيات مكافحته** ،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2011 ).
24-أحمد يوسف أحمد ،ممدوح حمزة ، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية- الأمريكية** ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ).
25- ياسر، طاهر الياسيري ، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونيةوتحليلية**،(عمان: دار التقافة للنشر والتوزيع ،2011).
26- أمير،فرج يوسف ،**مكافحة الإرهاب** ،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2011).
2-حيدر ،على حسين، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**، ، (عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012).
3-خليفة عبد السلام ،خليفة الشاوش، **الإرهاب والعلاقات العربية الغربية**، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2007).
4-العقاد ،صلاح ، **المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الاسكندرية للكتاب، 1998).
5-عبد القادر، رزيف المخادمي، **قيادة افر يكوم الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).
6-عبد الله،بالحبيب، **السياسة الخارجية في ظلّ الأزمة 1992-1997**، ( عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011).
7-فرحات، جمال، **السياسة الأمريكية في الجزائر: التحوّلات الكبرى 1962-1989**، (الجزائر: دار الريحانة للكتاب).
8-محسن، محمد الصالح، **القضية الفلسطينيةخلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**،( بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات 2012).
9-محمد، راشد صابون، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة**، (القاهرة: دار النهضة العربية،2011).
10- حسنين ، المحمدىبوادى ، **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2004).

**الكتب بالأجنبية:**

1-zoubir, yahia ,hazam, Amirachefermandez, **Northafricaregion andthe limits of transformation** ,( New york : routedge,2008) .

2-Khadija,mohsenfinan, **les défis sécuritaires au Maghreb**,( France , juin 2000)

3- Alexis arieff, Algeria : ''**current issues** '', **congressionalResearch Service**,(February , 2011).

**الرسائل الجامعية:**

1- Aboucharbi,Nasreddine, « **The question of Alegria : American attitude an politcies 1954-1962** », mémoire de Majester, unversity of manchors, 1985.

2- Oufkir rachid, « **rédeploiment militaire american : l afrique du nord après le 11septemper2001** »,mémoire de master ,institut de études européennes,2006.

## الدوريات العلمية:

1-عمر عز الرجال، "**أبعاد زيارة الرئيس بن جديد للولايات المتحدة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 81، (1985).

2 -بسيوني،عبير ،"**السياسة الخارجية الأمريكية ومسألة حقوق الإنسان**"، المجلة السياسية الدولية، العدد127،(جانفي 1997).

3- أيمن ،إبراهيم الدسوقي، "**المجتمع المدني في الجزائر**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، (سبتمبر 2000).

4-عبد الإله،بلقزيز، "**الولايات المتحدة والمغرب العربي من الإهتمامالإستراتيجي إلى الإختراقالأمني**"، مجلة المستقبل العربي، العدد259، (القاهرة: سبتمبر2000).

5- شرون ،حسينة ، "**العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة** "، مجلة الإجتهاد القضائي ، العدد5.

6-أبو بكر المبروك ،بشير أبو عجيلة ، "**أحداث 11 سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إتجاه منطقة الشرق الأوسط 2008 -2011** "، مجلة الحوار المتمدن ،العدد274 ،(أكتوبر 2012) .

7- زياني، صالح،" **تحولات في العقيدة الأمنية في ظل تنامي تهديدات العولمة** "، مجلة الفكر، العدد 5 .

8- يوسف محمد ،الصواني،" **التحديات الأمنية للربيع العربيمن إصلاح المؤسسات إلى مقاربةجديدة للأمن** "، مجلة المستقبل العربي ، (طرابلس).
9- سني ،محمد أمين ،"**المدركات الإستراتيجيةإتجاه الجزائر إدارة جورج وولكربوش نمودجا** "،مجلة الحوار المتمدن ،العدد2890 ،(16 جانفي 2010).
10- أمال،" **نائب قائد القوات الأمريكية بأوربا** "،مجلة الجيش ،العدد504 (الجزائر: 2005).
11- دون كاتب، مجلة الشرطة ،العدد110 (الجزائر: أكتوبر 2012).

**التقارير:**

**1**-اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان ،حالة حقوق الإنسانفي الجزائر ،(الجزائر: 2012).

**الرسائل الجامعية:**

1- تيتة ، ليلى، "**السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962**"، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001.
2- حشود ،نور الدين، "**العلاقات الجزائرية- الأمريكية 1962-2004**"،رسالة ماجستير منشورة،جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
3- العايب، معمر"**العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962**"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2009.
4- خالم ، ريمة، "**العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، رسالة ماستر منشورة ،جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
5- عبد العزيز، لزهر، "**الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط، حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو**"، رسالة دكتوراه منشورة،جامعة الجزائر3 ، 2012.
6- مخلوفي، لمياء،"**السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، رسالة ماستر منشورة،جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.
7- بوضياف، محمد، "**مستقبل النظام السياسي الجزائري**"، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008.

8- بلعيد، منيرة ، "**السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر2002/1992**"،رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة،2005.

9- كاية، ريمة، "**العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**"،رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2011.

10- صايج، مصطفى، "**تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2000.

11- بولسينة حنان، و قروي ياسمين ، **"المحدد الأمني في العلاقات التركية الإسرائيلية منذ فترة حكم حزب العدالة والتنمية"**،رسالة ماستر منشورة ، جامعة 8ماي 1945 ،قالمة ،2013.

12- حسام ،حمزة، **"الدوائر الجيوسياسية، للأمن الجزائري"**، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

13- بوزايدية،جمال ، "**الإستراتيجيات المغاربية لمكافحة الإرهاب**"، رسالة دكتوراه منشورة ،جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.

14- رسولي ،أسماء، "**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر** 2001"، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2011.

15- بسباس ،هشام ، "**تدخلالقوى الكبرى عبر حلف شمالي الأطلسي في الأزمة الليبية 2011وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري**" ،رسالة ماستر منشورة ،جامعة 8 ماي 1945، قالمة ،2012.

16- بوالروايح ، إسماعيل ،" **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) 2001-2008**"،رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر3، الجزائر،2010.

**17-** براهيمي، مريم ، "**التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**"،رسالة ماستر منشورة ، جامعة محمد خيضر،بسكرة ،2012.

**المواقع الإلكترونية:**

1- بودفلة، فتحي، **قراءة في كتاب: مذكرات القنصل العام الأمريكي وليام شارل في الجزائر 1816-1824**، في:(2014/04/02)
.www.tafsir.net/tafsir 23683/v2.cnsq175/bc

2- عمرو عبد ،الكريم سعداوي، **تقاطع الإستراتيجيات الأمريكية والفرنسيةحول الجزائر**،في:
(2014/04/06)،http://www.almoslim.net/mode/85717

3- ثنيو، نور الدين، **الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية**في :(2014/05/04)،
http:// www.Ahwar. **Ong** /debat/show.**art.asp?aid=9562**

4- عبد الغفور، مرازقة، **الإصلاحات السياسية في الجزائرتحديات وآفاق**،
في:(2014/05/07)
http:// www.Democracy.Ahram.org.eg/vi/front/inner/print.aspx.?

5- دخوش، محمد ، **محددات النفوذ الفرنسي في الجزائر**، في:(2014/05/02)
http://www.alraaed.com/ana/watan/37413-html

6- علي جهاد، بورعة، **الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة أمنية**، في: (2014/05/05)
http://www.bchaib.net/mas/index.php?optim=com-content.and
view=article=123%3a-securite=9%3a2010

7- بوبكر، أنغير، **الولايات المتحدة الأمريكية تساند الموقفالمغربي في قضية الصحراء**،
في:(2014/08/09)http://www.hibapress.com/details-12910.html

8- أسامة، أبو ارشيد، **التقدير الإستراتيجي: السياسة الأمريكيةإتجاه القضية الفلسطينية في ضوء التطورات العربية**،في
(2014/05/08)http://www.alzaytouna.net/mobile/permalink./4345.html =v42AqSI
bc.

9- القروي، هشام، **الدعم الأمريكي إسرائيل**،في:(2014/05/07)، http://
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35666

10- منور، هشام ،**طبيعة المساعدات العسكرية الامريكية لإسرائيل وماهيتها**،في:
(2014/05/08http://www.grenc.com/show-article-main.cfm.?id=8801

11- دونكاتب، **الديبلوماسية الجزائرية**،
في:**(2014/05/12)**،http://www.echchaab.net/ar/html

12- عصام،بنشيخ،**السياسةالأمريكيةاتجاهمنطقةالمغربالعربيفيعهدالرئيسباراكأوباماإهمالمقصودأمار جاءهادف**،في: (2014/05/05)، http://www.mostakbaliat.com

13- دونكاتب،**مجلسالأمنيشيرإلىمذكرةالجزائرضددفعالفديةللإرهابيين**،في:(2014/05/21)، .http://www.mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post31.html

14- زموش، علي،**زيارةمسؤولينأمريكييناإلىالجزائر**، (جريدةالرائد)،في: ( http://www.alraaed.com/ara/watan/43652.html(2014/05/10

15- دونكاتب،**مئاتالوثائقالمسربةمن ويكليكستشهدلمصالحالمواقفالجزائرية، في:**(2014/05/10)، http://www.echouroukonline.com/ara/national163890.html

16- نبيل حاجي نايف، **الدولة الناجحة والدولة الفاشلة مفاهيم ومؤشرات**، في:

17- http//www.Globlarabnetwork.com/studies/3082L2011L04/06/18/50 (2014/05/22)

18- دون كاتب**11 سبتمبر تفاصيل الحدث**،في: .http://www.assakina.com/news/news1/9402.html(2014/04/06)

19- دون كاتب، **أحداث 11سبتمبر وإنعكاساتها إقليميا ودوليا**،في:(2014/04/07) http://www.elwassat.c

20 - محمد،العربي زيتوت، **الجزائر والحرب على الإرهاب**، في: http://www.aljazeera.net/opinions/pays/de7bge1c-83fo-4f97-ad3ffo580- 2014/03/06).26c (

21- دون كاتب، **11سبتمبر أبرز كابوس التسعينات في الجزائر**،في: 22-http://www.essalmoline.com/ara/pernalink/1529.html(2014/03/06)

قوي،بوحنية، **إستراتيجية الجزائر إتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**، في: .http :studies.aljazaeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.(2014/03 /29)

23- عبد الرحمان،الخالدي، **الجزائر نقطة تقاطع السياسة الفرنسية الأمريكية**، في: (2014/04/06). http ://www.naglress.com/attajdid/11497.

24- القمحاوي، سامي، **مبادرة أمريكية لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء** ، في: (2014/04/05)http://www .ahram.org/archive/2005/7/31/repo4.htm

25- محمد الأمين، بن عائشة، **المثلث الاستراتيجي: الجزائر، الطاقة، الولايات المتحدة الأمريكية** ، http://www .djazair.news.info(06/05/2014) :

26- ماضي، محمد، **مواجهة تنظيمات الإرهاب في الساحل تستدعي إستراتيجيةأعمق**، في: 381866.92(2014/05/06): 27-http://www.swissinf.ch/ara/dentent.html ?cid
أوتاوي، مارينا، **السياسة الأمريكية في الدول المغاربية : مكافحة الإرهاب ليست كافية**،في:(2014/04/07)http://www.alwam.org.eg/archive/2005/7/31/repo4.htm
28- دون كاتب، **واشنطن:ندعم فريق العمل لتعزيز القدرات بالساحل الذي تترأسه الجزائر وكندا**، في:
(2014/05/12).http://www.elmofeed.com/item/newsframe/8752100
29-دخوش، محمد، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**، في:
.(2014/05/05). http://www.alraaed.com/ara/sujets-opinios/31020.html